العدد (١٧) أكتوبر ٢٠٠٠ - السنة السادسة

AL-MUHASIBOON

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

حلقة نقاشية حول "كادر المحاسبين"

لقاءات تنويرية حول الدورات التأهيلية لشهادات الزمالة الأمريكية

- أثر الرسوم وضريبة الدخل على التدفقات النقدية بالمشروعات الإستثمارية
- المحاسبة عن الأدوات المشتقة طبقاً للمعايير المحاسبية المعاصرة
- تنظيم مهنة المحاسبة في بيرو

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

ضمن أنشطتها التدريبية والتأهيلية

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

تعقد

الدورة التأهيلية لشهادة المحاسب التجاري المعتمد (ABA)

والتي تتضمن الأجزاء العلمية التالية:

- المحاسبة المالية
- خدمات إستشارية ، ضرائب ، القانون التجاري الأمريكي

لمزيد من الإستفسار هاتف: ٤٨٤١٦٦٢ - ٤٨٤٩٧٩٩ فاكس: ٤٨٣٦٠١٣

الإفتتاحية

الاتحادات المهنية العربية

تمر الاتحادات المهنية العالمية حاليا بحالة من التكاتف والتعاون ولم الشمل، بهدف تقوية امكانياتها ومقوماتها، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في ظل التحديات والتضحيات العديدة التي أوجبتها الحاجة لمواكبة التطورات والمستجدات العصرية في وقتنا الحالي.

الا أننا وعلى هذا الصعيد نرى أن الاتحادات المهنية العربية على عكس ذلك الأمر، حيث يعمل كل اتحاد مهني في ظل نفسه دون أن تنسيق أو ترتيب مع زملائه من الاتحادات المهنية الأخرى، بل أن الأسوأ من ذلك فتجد داخل الاتحاد الواحد اختلافات وانشقاقات عديدة بين منظماته وهيئاته العربية الأعضاء الأمر الذي يؤدي دون أدنى شك إلى التفكك الذي يؤدي بدوره على تجميد انشطة وفعاليات تلك الاتحادات ومن ثم عدم تقديم أية انجازات ملموسة تعم بفائدتها على الجميع، ونجد أقرب مثال على ذلك ما يحدث بالنسبة للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، ومقره الحالي القاهرة، حيث نجد أن القائمين على المهنة في العراق ما زالوا يدعون بعدم اعترافهم بإعادة نقل مقر الاتحاد إلى القاهرة، واستمرار ادعائهم بأن الاتحاد هو القائم في بغداد، وما يؤسفنا هو التفاف بعضا من الجمعيات والنقابات المهنية العربية حوله، وبالتالي أصبح يوجد على مستوى الوطن العربي اتحادين للمحاسبين والمراجعين احدهما شرعي بإقرار أغلبية الجمعيات والنقابات المهنية العربية وهو القائم بالقاهرة، وآخر غير شرعي قائم في بغداد، بل كانت هناك أيضا محاولة أخرى من قبل إحدى الدول العربية لإنشاء اتحاد ثالث جديد قوبلت بالرفض من أغلبية الجمعيات والنقابات المهنية العربية المشاركين في الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.

وفي هذا الصدد لا يسعنا إلا أن نناشد جميع المنظمات والهيئات العربية المهنية بضرورة نبذ الخلافات المهنية الهامشية وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية ونبذ الانشقاق والتفرقة، والعمل على مؤزارة اتحادا واحدا لكل مهنة تنتمي إليه جميع المنظمات والهيئات العربية حتى يتم تقوية أنشطة وفعاليات هذا الاتحاد ومن ثم تحقيق أهدافه التي تتضمن الكثير من الطموحات المحلية والاقليمية والدولية، والتي بلا شك تعود بالنفع والخير على تلك المنظمات والهيئات، والارتقاء بالمستوى المهني العربي والوصول به إلى أعلى وأرقى المستويات العالمية، وما ذلك ببعيد.

رئيس التحرير

خالد محمد الجريوي

العـــدد (١٧) - السنة السادسة
دورية علمـيـــة مـتـخـصـصـــة تصـــدر
عن جـمـعـيـة المحـاسـبين والمراجـعين الكويتـيـة

المحاسبون

AL-MUHASIBOON

رئيس التحرير
The Editor-in-Chief
خالـــد محمد الجريـوي
Khaled Mohammed Al-Jraiwi

سكرتير التحريـــر
Editing Secretary
علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

هيئـــة التحريـــر
The Board of Editors:
صافي عبد العزيز المطـــوع
Safi Abdul Aziz Al-Mutawaa
عبد الله حسن مشـاري البدر
Abdula AHussan M. Elbader

المستشـــارون
Consultants
د. محمود عبد الملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami

تصميم وتنفيذ
UNIEXPO
ت: 2420574/5/6 ف: 2442485

■ أخبـــار الجمعيـــة 4
- جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك في مؤتمر المرأة المنعقد في نيويورك
البرنامج التدريبي والتأهيلي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية للموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١
- حلق نقاشية حول «كادر المحاسبين»
رحلة العمرة لأعضاء الجمعية
- أعضائنا الجدد

■ لقاء المحاسبون 16
- لقاء مع الآنسة/ إيمان العبد الرزاق - عضو الجمعية بمناسبة حصولها على شهادة CPA الأمريكية

■ المحاسبة حول العالم 18
- تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في بيرو

■ Correspondence
Should be addressed to: The Editor-in-Chief, Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472, Safat- 13085- State of Kuwait, Cable: Al Murajaa - State of Kuwait
Fax: 00965 4836012 Tel.: 4841662 - 4849799
http:\www.kuaa.net
E-mail:www.kaaa.

■ المراسلات
ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون» ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت برقيا: المراجعة - دولة الكويت فاكس: ٤٨٣٦٠١٢ - ٠٠٩٦٥
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢
موقع الجمعية على شبكة الانترنت:
البريد الالكتروني:

■ Advertisements
Agreements in the regard should be made with the management of the Kuwait Accountants and Auditors Association.P.O.Box 22472, Safat - 13085 State of Kuwait. Cable : Al Murajaa - State of Kuwait Fax: 00965 4836012 Tel.: 4841662- 4849799

■ الإعلانـــات
يتفق بشأنها مع ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٤٨٣٦٠١٢ - ٠٠٩٦٥
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢

Issue No. (17) - year 6
A Specialized Scientific Periodical Published By
The Kuwaiti Accountants and Auditors Association

مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
BORD OF (KAAA)

رئيس مجلس الادارة Chairman
عبد اللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed

نائب الرئيس Vice-Chairman
خالد محمد الجريوي
Khaled Mohamed Al-Jraiwi

أمين السر General Secretary
صافي عبد العزيز المطوع
Safi Abdul Aziz Al-Mutawaa

أمين الصندوق Treasurer
خالد عبد الله محمد الغانم
Khaled Abdalla Mohamed Al-Ganeim

أعضاء مجلس الادارة Board Members
عبدالله حسن مشاري البدر
Abdula Hussan M.Elbader

محمد حمود ابراهيم الهاجري
Mohammed H.I.Al-Hajeri

علي عامر الهاجري
Ali Amer Al-Hajeri

صلاح عبد الله الخلف السعيد
Salah A. A Alsaeed

ناصر خليف العنزي
Naser Khalif Al-Anzi

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر، وهي غير مسؤولة عما ينشر من آراء.

20 ■ بحوث ومقالات
- المحاسبة عن الأدوات المشتقة طبقا للمعايير المحاسبية المعاصرة

28 ■ دراسات
- أثر الرسوم وضريبة الدخل على التدفقات النقدية بالمشروعات الاستثمارية
- مقارنة لاختبار محفظة الأسهم الناجحة
- دراسة عن الطرق المتبعة لفحص وتقييم الرقابة الداخلية

54 ■ موجز محلي

58 ■ عالم المال والاقتصاد

62 ■ نظم وتشريعات
قانون ٢٧ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تعديل السنة المالية للهيئات والمؤسسات العامة

63 ■ في دائرة الضوء
- شركة المشروعات السياحية

■ **Subscriptoins**
- Kuwait and GCC Countries: 2.5 KD for KAAA Members, 5KD for individuals, 8 KD for companies and establishments.
- Arab Countries: 10 KD or the equivalent in local currency for companies and establishments.
Non- Arab Countries: $ 50 individuals, $ 80 for companies and establishments.
(The subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor - in - Chief of Al-Muhasabon Magazine).

■ **الاشتركات**
الكويت ودول مجلس التعاون : ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية
٥ دنانير كويتية للأفراد ، ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
الدول العربية : ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد
٢٠ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الاجنبية : ٨٠ دولار أمريكي للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

■ **Prices**
Price of one copy:
-1/2 KD for KAAA members.
- Kuwait and GCC countries: One KD or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries: $ 5 plus airmail charges.

■ **الأسعار**
سعر النسخة :
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس.
- الكويت ودول مجلس التعاون : دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافاً اليه أجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار أميركية مضافا إليها أجور البريد

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك في مؤتمر "المرأة ٢٠٠٠ والمساواة والتنمية والسلام للقرن الواحد والعشرين"

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ممثلة بالسيدة/ليلى العوضي (عضو الجمعية) ضمن وفد جمعيات النفع العام الكويتية في أعمال مؤتمر «المرأة ٢٠٠٠ والمساواة والتنمية والسلام للقرن الواحد والعشرين» المنعقد في نيويورك خلال الفترة من ٢ - ٩ يونيو ٢٠٠٠، حيث تضمن المؤتمر مشاركات عامة للجنة قضايا المرأة في نشاطات المؤتمر ، وقامت عضوات قضايا المرأة بحضور ورشة عمل المنظمات غير الحكومية لجميع دول اقاليم العالم المقسمة من قبل الأمم المتحدة، وذلك تحضيرا للجلسة الاستثنائية للأمم المتحدة والتي ستشارك فيها الوفود الحكومية الرسمية.

وقد أوضح المشاركين بأنه قد اختيرت قضية المرأة الكويتية بالمطالبة بحقوقها السياسية لعدد من البرامج التلفزيونية ومنها تلفزيون اسبانيا وجنوب افريقيا والسي ان ان وفضائية أبو ظبي من لندن والمؤتمر الصحفي لمنظمة المساواة الآن، وذلك لجدية وتميز مسيرتها برفع الدعوى الإدارية ضد عدم السماح لها بالتسجيل في القيود الانتخابية في فبراير ٢٠٠٠ .

وخلال ورش العمل قام أعضاء الوفد بطرح موضوع الحقوق السياسية للمرأة منذ بداياتها في الستينات مروراً بالسبعينيات والثمانينات والتسعينات، كما تم عرض الفيلم الوثائقي الخاص الذي أعدته لجنة قضايا المرأة بالتعاون مع وزارة الإعلام/تلفزيون الكويت بعنوان«بصمة نماء» والذي يعرض مسيرة المرأة الكويتية في نصف قرن ويبرز العديد من الإنجازات التي قدمتها المرأة الكويتية.

إعداد الجزء الأول من البرنامج التدريبي والتأهيلي للجمعية للموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١

قامت لجنة التدريب بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بإعداد الجزء الأول من البرنامج التدريبي والتأهيلي للجمعية للموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١، متضمناً ستة دورات تدريبية ودورة تأهيلية خاصة بامتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات بوزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت، وذلك على النحو التالي:

أولاً: البرامج التدريبية:

١ - كتابة التقارير الرقابية الادارية والمالية
(الفترة من ١٤ - ٢٠٠٠/١٠/١٨)

٢ - مفاهيم اندماج الشركات المساهمة واعداد القوائم المالية الموحدة
(الفترة من ٢٨ - ٢٠٠٠/١٠/١٨)

٣ - اعداد وتشغيل النظم المحاسبية الالكترونية
(الفترة من ٤ - ٢٠٠٠/١١/٨)

٤ - إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية للقطاعات الاقتصادية المختلفة
(الفترة من ١١ - ٢٠٠٠/١١/١٥)

٥ - تفسير وتحليل القوائم المالية (أساسي)
(خلال الفترة من ١٨ - ٢٠٠٠/١١/٢٢)

٦ - تفسير وتحليل القوائم المالية (متقدم)
(خلال الفترة من ٢ - ٢٠٠٠/١٢/٦)

ثانياً: الدورة التأهيلية الخاصة بامتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات:

- فترة انعقاد الدورة : من ٢٠٠٠/٩/٣٠ وحتى ٢٠٠٠/١١/٢٩
- مواعيد الدراسة : من الساعة ٥ مساءاً وحتى الساعة ٨:٣٠ مساءًا بمقر الجمعية أيام السبت / الأحد / الثلاثاء/ الأربعاء)
- المواد الدراسية: المحاسبة المالية / محاسبة التكاليف / نظرية المحاسبة/ المراجعة

ثالثاً: عقد دورات تأهيلية لشهادات الزمالة المهنية

١ - الدورة التأهلية لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية(المحاسب الإداري CMA) ، (المدير المالي CFM):

- فترة انعقاد الدورة : من ٢٠٠٠/١٠/١٥ وحتى ٢٠٠١/٤/٢١
- مواعيد الدراسة : من الساعة ٥ مساءا وحتى ٩ مساءا بمقر الجمعية يومي (الأحد/ الثلاثاء)
- المواد الدراسية: اقتصاد وتمويل وادارة / محاسبة التكاليف ومحاسبة إدارية/ نظم معلومات واحصاء / محاسبة مالية/ادارةمالية
- طريقة الامتحان : يتم عقد الامتحان بواسطة الانترنت باستخدام الكمبيوتر بمعهد الامدست بالجابرية لكل جزء على حده، حيث تظهر نتيجة الجزء الممتحن فيه بنفس يوم تقديم الامتحان مباشرة.

٢ - الدورة التأهيلية لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية (المحاسب التجاري المعتمد ABA):

- فترة انعقاد الدورة: من ٢٠٠٠/١٠/٧ وحتى ٢٠٠٠/١١/١٣.
- مواعيد الدراسة : من الساعة ٥ مساءا وحتى ٩ مساءا بمقر الجمعية يومي (السبت/ الاثنين)
- المواد الدراسية: المحاسبة المالية/ خدمات استشارية وضرائب وقانون تجاري امريكي.
- طريقة الامتحان: سيتم عقد الامتحان بمقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بصفتها كجهة تدريب ومقر امتحان معتمدة من قبل مجلس المحاسبة والضريبة الامريكي، وذلك يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٠/١٢/١.

لقاءات تنويرية حول الدورات التأهيلية الخاصة بشهادات الزمالة الأمريكية CMA & CFM

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (لجنة التدريب) اثنين من اللقاءات التنويرية حول الدورات التأهيلية التي تعقدها لشهادات الزمالة الأمريكية، حيث تم عقد اللقاء التنويري حول الدورة التأهيلية لشهادة المحاسب الإداري والمدير المالي (CMA & CFM) مساء يوم الاثنين الموافق ١٨/٩/٢٠٠٠، واللقاء التنويري حول الدورة التأهيلية لشهادة المحاسب التجاري المعتمد (ABA) مساء يوم الاثنين الموافق ٢٥/٩/٢٠٠٠ بمقر الجمعية.

وقد تناول السادة المحاضرين في تلك الدورات التأهيلية التعريف بأهدافها ومحتواها العلمي ونظام التدريس في الدورة والاجراءات المتعلقة بإجراء الامتحانات الخاصة بتلك الشهادات.

حيث شارك في تلك اللقاءات أعضاء الجمعية والعديد من جمهور المهنيين والمعنيين.

اختتام الدورة التأهيلية لشهادة الزمالة المهنية الامريكية CPA

اختتمت لجنة التدريب في أواخر شهر سبتمبر الماضي الدورة التأهيلية الخاصة بشهادة الزمالة المهنية الامريكية CPA والتي كانت قد عقدت اعتباراً من ٢٠٠٠/٤/٢٢ بمشاركة (٢٥) متدرب من أعضاء الجمعية ومن الأفراد الآخرين بالإضافة إلى مجموعة من المرشحين من قبل بعض الجهات العاملة في الدولة، حيث اختتمت هذه الدورة بنجاح محققة الأهداف المرجوة منها، خاصة وأنها أول تجربة لعقد مثل هذه الدورات التأهيلية الخاصة بشهادات الزمالة المهنية الدولية بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والتي لاقت تقدير المشاركين والمهتمين وذلك لما تم من جهود حثيثة من قبل لجنة التدريب وجميع المسئولين بالجمعية بغرض انجاحها.

حلقة نقاشية حول كادر المحاسبين

من منطلق أهدافها الساعية إلى خدمة المهنة وجميع القائمين عليها، والدفاع عن حقوقهم سواء المادية أو المعنوية، قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بعقد حلقة نقاشية حول «كادر المحاسبين»، وذلك يوم الاثنين الموافق ٩/١٠/٢٠٠٠ بمقر الجمعية بحضور كل من السادة:

١ - أحمد الدعيج عضو مجلس الأمة

٢ - خالد بو كحيل ديوان الخدمة المدنية

ومشاركة العديد من المحاسبين والمراجعين من أعضاء الجمعية ومن غيرهم ممن يعنيهم الأمر، حيث تم استعراض جهود جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية منذ سنوات حول إثارة موضوع اقرار كادر خاص بالمحاسبين أسوة بالمهن المماثلة مثل الأطباء والمهندسين وغيرهم، من منطلق أن مهنة المحاسبة ومسئولياته لا تقل في حجم مسئولياتها من الناحية الفنية والعملية عن المهن الأخرى المعمول لها كادراً خاصاً نتيجة لهذا التميز في العمل والمسئولية. كما تم استعراض آراء المشاركين

جانب من حضور الحلقة النقاشية الخاصة بكادر المحاسبين

في حلقة النقاش والمقترحات المتداولة والتي تطالب جميعها إما بتعديل كادر المحاسبين بما يتماشى مع متطلبات المهنة ومسئولياتها، أو إقرار بدلات خاصة بالمحاسبين والمراجعين تعويضا عن ذلك.

وجدير بالذكر بأن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وبعد إقرار تلك التوصيات من جمهور القائمين على المهنة، سوف تقوم بطرح هذا المطلب العادل على السادة المسئولين بالدولة وعلى جميع الجهات المعنية بالإضافة إلى مجلس الأمة احقاقاً لهذا المطلب العادل.

رحلة عمرة لأعضاء الجمعية وعائلاتهم

تقوم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (اللجنة الثقافية والاجتماعية) حاليا بالإعداد للقيام برحلة عمرة لأعضاء الجمعية الراغبين وعائلاتهم خلال العشر الأوائل من شهر رمضان المبارك القادم، وذلك حسب ما اعتادت عليه الجمعية في شهر رمضان من كل عام خدمة لأعضائها حيث تتحمل الجمعية ما نسبته ٢٥٪ من قيمة تكلفة عضو الجمعية وأحد أقاربه من الدرجة الأولى المرافقين له، وتقوم بإجراء الترتيبات الخاصة بتلك الرحلة من توفير الذهاب والإياب بالطائرة وحجز فنادق من فنادق الدرجة الأولى وتوفير وجبتي الإفطار والسحور، وعادة ما تستغرق الرحلة ثلاثة أيام في عطلة نهاية الأسبوع (الاربعاء والخميس والجمعة)، هذا وسيتم الإعلان عن التسجيل للراغبين بعد الانتهاء من إجراء الترتيبات الخاصة بها.

مرحباً بأعضاءنا الجدد

الأسم	تاريخ الإنتساب
أولاً: الأعضاء العاملين:	
مريم يوسف حسن اليوسف	٢٠٠٠/٦/١٩
رانيه هشام محمد الرويح	٢٠٠٠/٦/١٩
محمد عبد المحسن عزاره الشمري	٢٠٠٠/٦/١٩
محمد عبدالله محمد الصانع	٢٠٠٠/٦/١٩
تميم خالد عبدالكريم جمعه	٢٠٠٠/٦/١٩
عبد الله عبد العزيز الصرعاوي	٢٠٠٠/٧/٨
مرزوق فجحان هلال المطيري	٢٠٠٠/٧/٨
محمد ناصر عبد العزيز صرخوه	٢٠٠٠/٧/٨
عبد الله مزيد جعدان المطيري	٢٠٠٠/٧/٨
رسام غنيم جعدان هزاع	٢٠٠٠/٧/٨
ابتهاج عبد الله الفارس	٢٠٠٠/٧/٨
علي أحمد عبد الله إبراهيم	٢٠٠٠/٧/٨
عدنان صالح يعقوب الشرهان	٢٠٠٠/٧/٨
غدير صالح مفرح فريح الهباس	٢٠٠٠/٧/٨
عائشة محمد ابراهيم المحارب	٢٠٠٠/٧/٨
دينا محمد مشاري البدر	٢٠٠٠/٧/٨
طارق بدر محمد عبد العزيز الميلم	٢٠٠٠/٧/٨
ريم محمد مشاري البدر	٢٠٠٠/٧/٨
عبد اللطيف حسن مشاري البدر	٢٠٠٠/٧/٨
غيداء بلال سعد السعد	٢٠٠٠/١٠/٢
حمد بدر خليفة الفضاله	٢٠٠٠/١٠/٢
عدنان جمعة سبتي سبتي	٢٠٠٠/١٠/٢
جابر علي محمد عبد الله الكندري	٢٠٠٠/١٠/٢
فيصل عبد الله نجر المطيري	٢٠٠٠/١٠/٢

الأسم	تاريخ الإنتساب
فهد أحمد منديل الفيحان	٢٠٠٠/١٠/٢
محمد حسين جابر المري	٢٠٠٠/١٠/٢
عادل مشقاص على الفجي	٢٠٠٠/١٠/٢
بدر أحمد بدر الحوطي	٢٠٠٠/١٠/٢
أحمد مشاري عبد الوهاب الفارس	٢٠٠٠/١٠/٢
فهد عبد الرزاق أحمد الفهد	٢٠٠٠/١٠/٢
نادية محمد هوشان الماجد	٢٠٠٠/١٠/٢
ناصر صبار العنزي	٢٠٠٠/١٠/٢
نوال عثمان ابراهيم الياقوت	٢٠٠٠/١٠/٢
جمال يوسف ادريس الدريس	٢٠٠٠/١٠/٢
غازي مرزوق هملول مبارك العتيبي	٢٠٠٠/١٠/٢
طلال سلطان علي الشهاب	٢٠٠٠/١٠/٢
مشعل عبدالله مشاري الحمدان	٢٠٠٠/١٠/٢
مشعل مساعد محمد الميلم	٢٠٠٠/١٠/٢
عبد المحسن بدر عبد المحسن الموسى	٢٠٠٠/١٠/٢
فيصل محمد عبد الله كركري	٢٠٠٠/١٠/٢
قيس داود العبد الله	٢٠٠٠/١٠/٢
محمد سالم يعقوب الطرفي	٢٠٠٠/١٠/٢
فيصل سهيل نجم الحميدان	٢٠٠٠/١٠/٢
عبير محمد خالد العليان	٢٠٠٠/١٠/٢
مي أحمد عبد المحسن المطير	٢٠٠٠/١٠/٢
صباح مبارك هاضل الجلاوي	٢٠٠٠/١٠/٢
وشام صبار وشام العنزي	٢٠٠٠/١٠/٢
لافي عبد الله لافي جمعان	٢٠٠٠/١٠/٢
عبد الرحمن احمد المخيزيم	٢٠٠٠/١٠/٢
سعاد سعيد محمد ابراهيم السلامه	٢٠٠٠/١٠/٢
سمير عبد الرزاق عبد اللطيف الابراهيم	٢٠٠٠/١٠/٢
محمد ابل خليل الشطي	٢٠٠٠/١٠/٢

الأسم	تاريخ الإنتساب
بدر حجر شعوف المطيري	٢٠٠٠/١٠/٢
ناصر جاسم محمد العوضي	٢٠٠٠/١٠/٢
محمد غزاي عايد رميح	٢٠٠٠/١٠/٢
عامر محمد علي محمد	٢٠٠٠/١٠/٢
سعود عوض ضاحي المطيري	٢٠٠٠/١٠/٢
نواف حايف راضي الفضلي	٢٠٠٠/١٠/٢
بسام محمد مشعل العازمي	٢٠٠٠/١٠/٢
بدر مطلق نوار العتيبي	٢٠٠٠/١٠/٢
هشام ابراهيم مبارك المجمد	٢٠٠٠/١٠/٢
سالم غزاي عايد رميح	٢٠٠٠/١٠/٢

ثانياً: الأعضاء المنتسبين:

جمال فؤاد عبد العزيز القفاص	٢٠٠٠/٦/١٩
عبد الرحمن ناصر عبد الرزاق المطيري	٢٠٠٠/٦/١٩
سميه عبد الله محمد سكين	٢٠٠٠/٧/٨
عبد الله مساعد عبد الله الخزام	٢٠٠٠/١٠/٢
أحمد ناصر سليمان العرفان	٢٠٠٠/١٠/٢
عادل جورج حبيب غبريال	٢٠٠٠/١٠/٢
علي محمد حسن الأصبح	٢٠٠٠/١٠/٢
فواز مصطفى أحمد الحسن	٢٠٠٠/١٠/٢
محمد صلاح محمد حسانين مطاوع	٢٠٠٠/١٠/٢
أيمن محمد اسماعيل عمرو	٢٠٠٠/١٠/٢
علاء السيد عبد المقصود الغباشي	٢٠٠٠/١٠/٢
سامي لطيف القس بسطوروس	٢٠٠٠/١٠/٢
خالد نمر ا براهيم الشامي	٢٠٠٠/١٠/٢
منصور محسن حاج نديم كمال	٢٠٠٠/١٠/٢
خالد محمد فريد التمتامي	٢٠٠٠/١٠/٢
عطالله مزهر جلوى حديد	٢٠٠٠/١٠/٢

تهنئة من المحاسبون

الى السيد/ **محمد حمود الهاجري** لاستلامه منصبه الجديد كرئيس مجلس ادارة جمعية النسيم التعاونية، متمنين له التوفيق والسداد..

والف مبروك.

الى الدكتور / **وليد السلطان** لاستلامه منصبه الجديد كرئيس قسم المحاسبة بكلية الدراسات التجارية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، متمنين له التوفيق والسداد..

وألف مبروك.

الى الاستاذ / **عبد الله محمد الكندري** لاستلامه منصبه الجديد في الشركة العربية للمعادن الخفيفة (ش.م.ك) وهي احدى الشركات الكبرى في شركة الصناعات الكويتية، متمنين له التوفيق والسداد..

والف مبروك.

الى الدكتور / **مصطفى احمد الشامي** لاستلامه منصب مدير برنامج ماجستير ادارة الأعمال (MBA) بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، متمنين له التوفيق والسداد...

والف مبروك.

الى السيد / **علي عامر الهاجري** لحصوله على العضوية المهنية في المنظمة العالمية التي تضع شروط ومعايير عالية لاختيار اعضائها، متمنين له التوفيق والسداد..

وألف مبروك.

إيمان العبد الرزاق

في لقاء خاص لمجلة المحاسبون مع الآنسة/ إيمان بدر سعود العبد الرزاق بمناسبة حصولها على شهادة الزمالة المهنية الأمريكية CPA، وبعد تهنئتها بهذه المناسبة كان لنا هذا الحوار.

العبد الرزاق: دراسة المواد العلمية لشهادة CPA اضافة قيمة لمعلوماتي المحاسبية

■ نرحب بك كأول فتاة كويتية من أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تحصل على شهادة الزمالة المهنية الأمريكية CPA.

● أهلاً وسهلاً يسعدني ذلك، وأشكر مجلة المحاسبون على هذه المبادرة وهذه التهنئة.

■ **ما هي دوافع حصولك على شهادة CPA ؟**

● الحصول على شهادة CPA هدف خططت له اثناءمرحلة الدراسة الجامعية وخصوصا خلال دراسة مادة المراجعة التي تناولت اهداف المراجعة، حقوق وواجبات المحاسب القانوني وقواعد شرف المهنة ومواضيع اخري.

فبعد الانخراط في الحياة العملية بدأت مرحلة البحث والاستفسار عن شهادة CPA وموادها ومتطلباتها والقراءة عنها حيث أنها تعتبر شهادة مهنية عالية للمحاسب وتفتح امامه فرص العمل في

القطاع العام والخاص. وقد اختصرت احدى المقالات عن CPA بأنها تعني أنك:

- تلقيت قاعدة دراسية عريضة (شاملة)

- اجتزت جميع اجزاء الامتحان الصعبة جدا.

- لديك المعلومات، المهارات والقدرة لتكون استشاري لعميلك.

- شخص مهني باستطاعته تزويد رأي ووجهة نظر مستقلة.

■ ماذا اضافت إليك شهادة CPA وما هي تطلعاتك المهنية المستقبلية؟

● دراسة المواد العلمية لـCPA اضافة قيمة لمعلوماتي المحاسبية حيث تمت دراستها بتوسع، فمادة الضريبة Taxation تعتبر مجال جديد لم يتم التطرق له أثناء دراستي الجامعية واعتقد سوف تتبين فائدتها عندما يتم التوسع بتطبيق قانون الضريبة في الكويت ومادة المراجعة استفدت منها في مجال عملي.

بالنسبة لتطلعاتي المستقبلية اتمنى الاستفادة من المعلومات التي حصلت عليها من هذه الدراسة في مجالات العمل المختلفة سواء في القطاع العام أو الخاص وكذلك اتمنى متابعة مسيرة تحصيلي العلمي للشهادات المهنية الأخرى بعد CPA.

■ يحتاج كل من يرغب في الحصول على تلك الشهادة الى التوجيه والارشاد، ماهي نصيحتك لهم، خاصة لاخواتك من الفتيات؟

● اهم عنصر لكل متقدم للامتحان هو قوة الارادة وأن الهدف هو النجاح بمعنى يجب أن يكون الشخص متفائل وايجابي.

- قراءة التعليمات الخاصة في أول الكتاب حول طريقة الدراسة وحل الأسئلة.

- التركيز والمثابرة في الدراسة لفهم المحتوى العلمي.

- حل جميع الأسئلة وتكرار حلها عدة مرات للتعود على السرعة في قراءة السؤال والاجابة عليه.

- يفضل للمتقدم للامتحان ان يقدم ٣ مواد وليس مادتين.

- الاختبار كما هو معروف يتم في الولايات المتحدة لذلك يجب الذهاب قبل الامتحان بفترة للتعود على فرق الوقت.

وبالنسبة للاخوات الراغبات في تقديم الامتحان فالفتاة الآن اثبتت وجودها في جميع المجالات وانشاء الله فإنها قادرة على اجتياز هذا الامتحان وكما ذكرت سابقا بقوة الارادة ووضع هدف النجاح للحصول على هذه الشهادة المهنية.

مع تمنياتي بالنجاح للجميع.

تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في بيرو

إعداد: د. محمود عبد الملك فخرا
قسم المحاسبة
كلية الدراسات التجارية

مقدمة

يعتمد الاقتصاد في بيرو على القطاع الزراعي حيث يعمل أكثر من ٥٥٪ من السكان في هذا القطاع إلى جانب العمل في الغابات وقطاع الثروة السمكية، كما يعتبر قطاع التعدين من القطاعات المهمة في اقتصاد بيرو اما بالنسبة للتطور في مجال المحاسبة والراجعة فإن تاريخ المحاسبة يرجع الى فترة إنشاء كلية الاقتصاد في الجامعة الوطنية عام ١٨٧٥، حيث كان انشائها بهدف تعليم الطلاب في مجال العلوم السياسية والادارة العامة، ولكن نظرا لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية واستجابة للتغييرات التي حدثت في دول أمريكا الجنوبية تم تغيير اسم الكلية إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، من ناحية أخرى كانت الحاجة ماسة في ذلك الوقت للمهنيين المتخصصين في مجال الاقتصاد والتمويل والمحاسبة والادارة.

مراحل تطور المحاسبة والنظم المحاسبية:

بينا في الاعداد السابقة من مجلة«المحاسبون» أن المحاسبة كمهنة وكمجال علمي من العلوم الاجتماعية يتأثر بالتغيرات التي تحدث في المجتمع بشكل مباشر من خلال التشريعات التي تصدرها الجهات المخولة بذلك وبشكل غير مباشر نتيجة احتياجات أفراد المجتمع من المعلومات وهم شريحة ما نطلق عليهم مستخدمي البيانات المالية بشتى تصنيفاتهم.

ينطبق هذا الوضع على ما حدث في بيرو حيث مرت تطورات مهنة المحاسبة في عدة مراحل نوجز بعضها في الآتي:

١ - الفترة حتى ١٩٥٥:

خلال هذه المرحلة كان لقانون التجارة الصادر عام ١٩٠٢ الدور الكبير في تنظيم مهنة المحاسبة حيث اشترط هذا القانون على كافة الشركات في بيرو أن يكون لديها نظام محاسبي يمتاز بالمواصفات الأساسية للنظم المحاسبية ويشمل ذلك الاحتفاظ بالمستندات التي تثبت العمليات المالية ومسك السجلات والدفاتر وتخصيص سجل يحفظ به كافة المراسلات

٢ - الفترة ١٩٥٥ - ١٩٧٤:

خلال هذه الفترة اصدرت تشريعات تتعلق بالضرائب عام ١٩٥٥ (رقم ٣٥٦) الذي سمح للشركات استخدام النظم المحاسبية الآلية لمسك الدفاتر المحاسبية، وتطلب الأمر بذل العناية اللازمة لترقيم المستندات وتلخيصها بشكل شهري وتجمع نهاية السنة المالية.

٣ - الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٩:

خلال هذه الفترة ظهر تأثير دخول الحاسب الآلي في الشركات حيث أصبحت النظم المحاسبية تعمل من خلال الحاسب الآلي ولكن التشريعات لم تغير اشتراطاتها من حيث الاحتفاظ بالسجلات من المستندات التي تعكس نشاط الشركات وهذه ظاهرة عامة في كافة دول العالم حيث ان ادخال الحاسب الآلي في الأنظمة المحاسبية لا يغير المفاهيم والاجراءا ت المحاسبية المتعارف عليها.

أما بما يتعلق بممارسة مهنة المحاسبة واعداد البيانات المحاسبية فإنها مرة بعدة مراحل، كان الأول منها متأثرة بالأنظمة المستوردة من أمريكا وفرنسا وأيطاليا ولذلك كان تفسير البيانات

المالية يخضع للاختلافات التي تتميز بها نظم ومدارس هذه الدول. ولكن الحكومة حسمت هذا الموضوع عن طريق اصدار التشريع الخاص بالنظام المحاسبي الموحد لكافة الشركات فيما عدا الشركات العامة وقطاع الأئتمان، وعليه فإن امتداد توحيد النظم المحاسبية في القطاع الخاص قد شمل القطاع العام، حيث بدأت الدولة تعد موازنة عامة تقدم للبرلمان حسب الدستور المعمول به.

وقد أدخلت على الخطة العامة للنظم المحاسبية تعديلات لاحقة ولكن الاطار العام لا يزال معمول به.

التعليم المحاسبي في بيرو

يختلف التعليم التجاري عن التعليم العادي حيث يخضع الطالب بعد خمسة سنوات عقب التعليم العام الى اختبار مهني يحصل بعده الطالب عند النجاح على دبلوم المحاسبة التجارية، ويستطيع الخريج العمل في القطاع العام أو الخاص كمساعد محاسب.

أما التعليم المحاسبي في مرحلة الكلية الفنية فإن النظام في بيرو يتطلب الدراسة لمدة ثلاث سنوات في أي من التخصصات التي من ضمنها تخصص المحاسبة، ويحصل الطالب على دبلوم يعادل البكالوريوس في المحاسبة.

في حين ان التعليم المحاسبي المطلوب لممارسة مهنة المراجعة يشترط حسب نظام وقانون الجامعة الدراسة لمدة خمسة سنوات أو عشرة فصول دراسية والدخول في عدة مراحل من التقييم المهني.

المرحلة الأولى: درجة البكالوريوس في علم المحاسبة:

يشترط على الطالب في هذه المرحلة تقديم اطروحة في مجال المحاسبة تعد تحت إشراف استاذ (بدرجة فروفسور) من الكلية، وعلى الطالب الدفاع عن ا طروحته أمام لجنة من الأساتذة المتخصصين في مجال الاطروحة بما فيهم المشرف الأكاديمي.

وفي حالة اجتياز الاختبار الشفوي مع اللجنة يمنح الطالب الدرجة العلمية أما في حالة عدم الاجتياز يطلب التعديل خلال ستة شهور، بعدها يخضع الطالب الى امتحان آخر. وإن لم يحقق النجاح في المرة الثانية يطلب من الطالب ابتداء الدراسة من جديد.

المرحلة الثانية: مرحلة التأهيل المهني:

يشترط على من يرغب في الحصول على التأهيل المهني لممارسة المهنة الحصول على درجة البكالوريوس في علم المحاسبة وتقديم اطروحة ثانية أو اجتياز امتحان المهنة، حيث قبل يومين من موعد الاختبار يختار المتقدم موضوع الاختبار عن طريق القرعة من بين أربعة موضوعات هي : المحاسبة التجارية - محاسبة التكاليف - المحاسبة الحكومية - المراجعة، ويستغرق الاختبار خمسة ساعات ، يصحح بعدها من قبل شخص يحدد عند القرعة، ودرجة النجاح هي ٥٥٪.

تخضع ممارسة المهنة الى شرط استيفاء فترة التدريب المهني لمدة فصل دراسي واحد وتحت اشراف استاذ متخصص وقبل الوصول الى هذه المرحلة يشترط أن يكون الطالب قد اجتاز ١٦٠ وحدة أو أنهى ثمانية فصول دراسية، بالإضافة إلى ما سبق يشترط على الراغب في دخول المهنة الانضمام الى المعهد الذي يمثل المنطقة التي سوف يمارس فيها المهنة.

يلاحظ مما سبق أن ممارسة المهنة يخضع الى تنظيم واضح ومنصف، كما وأن هناك تكامل بين التعليم المحاسبي وممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة يفسح المجال أمام الراغبين في ممارسة المهنة دون التضحية بالجوانب العلمية والعملية، ويرجع ذلك بالتأكيد إلى أهمية عمل الممارس للمهنة ليس فقط في بيرو وإنما ينطبق ذلك على كافة دول العالم. ودولة الكويت غير مستثناة من هذه القاعدة فإن اجتياز اختبار المهنة وممارسة المهنة حسب الأصول والأعراف المهنية غاية في الأهمية، مما يستدعي التنظيم الجيد والوضوح في المتطلبات العلمية والمهنية دون تفضيل مصلحة أي طرف على مصلحة البلد والدور الذي يقوم به مراقب الحسابات من خلال اعتماد البيانات المالية للشركات له التأثير الكبير على الوضع الاقتصادي، وبالتالي على مصالح افراد المجتمع بكافة فئاته . لذلك يشترط التشريع الكويتي وغيره من التشريعات في دول العالم ضرورة ا ستيفاء شرط التأهيل العلمي والعملي من خلال اشتراط اجتياز الاختبارات المهنية واستيفاء فترة التدريب المهني بعد الحصول على المؤهل العلمي، بالإضافة إلى متابعة التدريب المهني لمن حصل على الترخيص اللازم وفق المتطلبات العالمية للتأهيل المهني المستمر . ومتى ما تم مراعاة هذه الاشتراطات في منح الرخصة لممارسة مهنة مراقبة الحسابات فإننا - نجد مستوى مهني راقي ينعكس في الاقتصاد الوطني وفي الأجهزة الرقابية في الدولة.

المراجع:

1- Nobes, C. and Parker, R. Comparative international Accounting, sth edition, Prentice Hall, 1998, Uk.

2 - Jose luis Antionori, "Accounting Education and Certification in Peru, International Handbook of Accounting Education and Certification, Kuabena Anyone , Ntow (ed.), Perqamon Press, PP. 295 - 303.

المحاسبة عن الأدوات المشتقة طب

دكتور مصطفى أحمد الشامي
كلية العلوم الادارية
جامعة الكويت

مقدمة

أدت التطورات الكبيرة والمتلاحقة في الأسواق المالية وخصوصا في مجال ابتكار العديد من الأدوات ا لمشتقة Derivative Instruments الى ظهور العديد من الأدوات التي يمكن استخدامها بواسطة منشآت الأعمال لتحقيق أغراض كثيرة. فيمكن للمنشأة أن تتعامل في هذه الأدوات لأغرض المضاربة او الاستثمار كما يمكن استخدامها للاحتماء من آثار مخاطر التغيرات غير المواتية في اسعار الفائدة واسعار صرف العملات الأجنبية وغيرها على أصول والتزامات تلك المنشآت وعلى تدفقاتها النقدية، وبالتالي تخفيف آثار تلك المخاطر على نتائج اعمالها ومراكزها المالية وقيمها السوقية.

ونظرا للزيادة المضطردة في المعاملات الخاصة بالأدوات المشتقة ولأنه يمكن الحصول على الكثير من تلك الأدوات دون تكبد تكلفة تذكر مما يجعل جزءا هاما من تلك المعاملات غير ظاهرة بالقوائم المالية، نظرا لضرورة تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة وكافية عن تلك المعاملات، اهتمت الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة وبصفة خاصة لجنة المعايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) ولجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) بوضع معايير محاسبية تحدد قواعد المحاسبة والافصاح عن الأدوات المشتقة. ويهدف هذا البحث الى استعراض المعايير المحاسبية ذات العلاقة والتي اصدرتها كل من لجنة معايير المحاسبة المالية الأمريكية ولجنة معايير المحاسبة الدولية.

ولتحيق هدف البحث فلقد تم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يختص القسم الأول منها بالتعريف بالأدوات المشتقة ، ويختص القسم الثاني بدراسة موقف المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية من المحاسبة عن الأدوات المشتقة، كما يختص القسم الثالث بدراسة الشروط المؤهلة لتطبيق محاسبة الاحتماء باستخدام الأدوات المشتقة.

ـقا للمعايير المحاسبية المعاصرة

أولاً : التعريف بالأدوات المشتقة:

الأداة المشتقة عبارة عن عقد بين طرفين يحدد ما يقدمه كل طرف إلى الطرف الآخر والذي تتوقف قيمته عادة على مقدار التغير الذي يحدث على سعر أحد الأصول أو سعر صرف إحدى العملات أو سعر فائدة معينة (Chance 1998, P. 760).

ولقد عرّف المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ (IAS 39, PAR10) الأداة المشتقة بأنها اداة مالية تتغير قيمتها تبعا للتغير في سعر فائدة محدد أو سعر ورقة مالية أو سعر سلعة معينة أو سعر صرف احدى العملات أو أحد مؤشرات الاسعار أو أي متغير مماثل، كما أنها لا تتطلب استثمار مبدئي أو قد تتطلب استثمار مبدئى قليل إذا ما قورنت بالعقود الأخرى التي لها نفس الاستجابة للتغير ات في ظروف السوق، كما أنها تسوي أو تسدد في تاريخ مستقبلي.

كما عرّف المعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٣٣ (FAS 133, Par 6 - 9) الاداة المشتقة بطريقة تفصيلية عن طريق تحديد خصائصها الرئيسية على أنها اية أداة مالية أو عقد آخر تتوافر فيه الخصائص أو الشروط الثلاث الآتية:

١ - أن يكون للأداة متغير ضمني UNDERLYING أو أكثر، وأن يكون لها قيمة اسمية NOTIONAL أو أكثر أو شروط دفع أو كليهما. وتستخدم هذه الخصائص لتحديد قيمة التسوية وفي بعض الأحوال تحديد ما إذا كان هناك حاجة إلى تسوية من عدمه. فالمتغير الضمني قد يكون معدل فائدة محدد أو معدل صرف أو مؤشر معدلات أو اسعار. والقيمة الاسمية قد تكون في صورة عدد من وحدات عملة أو عدد من الاسهم او كيلو جرامات معينة من سلعة محددة أو أي وحدات اخرى. ويتم تحديد كيفية تسوية او سداد أية أداة مالية لها قيمة اسمية عادة عن طريق التفاعل بين كل من المتغير الضمني والقيمة الاسمية. كما توضح شروط الدفع طريقة تسوية واضحة او قابلة للتحديد تحدث في حالة سلوك المتغير الضمني سلوكاً معيناً.

٢ - الا يتطلب الاستحواذ على الاداة صافي استثمار مبدئي أو ان يتطلب استثمار صافي مبدئي يقل عن صافي الاستثمار الذي يمكن ان يكون مطلوبا للحصول على عقود اخرى يتوقع أن يكون لها نفس الاستجابة للتغيرات في العوامل السوقية.

٣ - أن تتطلب شروط الاداة أو تسمح بصافي تسوية، أو يمكن تسويتها بسهولة بوسائل خارجة عن نطاق العقد، أو ان تنص على تسليم اصل يكون الطرف الذي يتسلمه في وضع لا يختلف كثيرا عن وضع التسوية الصافية، وهذا الشرط يعني ألا يكون أحد الأطراف ملزماً بتسليم الأصل المرتبط بالمتغير الضمني أو المرتبط بالقيمة الاسمية، أو إذا كان أحدهما مطالبا بتسليم الأصل فإن هناك آلية سوقية تسهل من إجراء صافي تسوية كأن يكون هناك سوق تبادل يسمح بفرص جاهزة لبيع العقد أو الدخول في عقد عكسي، أو أن يكون الأصل قابلاً للتحول إلى نقدية أو أن يكون الأصل نفسه أداة مشتقة.

أنواع الأدوات المشتقة واستخداماتها:

تعتبر العقود الآجلة FORWARDS والعقود المستقبلية FUTURES وعقود الخيارات OPTONS وعقود المبادلات SWAPS من أهم صور الأدوات المشتقة التي تستخدمها المنشآت على اختلاف أنواعها للاحتماء من المخاطر، وفيما يلي تعريف تلك الأدوات وكيفية استخدامها للاحتماء من المخاطر السعرية المختلفة.

العقود الآجلة/ المستقبلية FOWARD/FUTURE CONTRACTS

يعرف العقد الآجل بأنه اتفاق بين طرفين - مشتري وبائع - لشراء وبيع كمية محددة من سلعة ما أو عملة اجنبية أو اداة مالية بسعر محدد على ان يتم التسليم أو التسوية في تاريخ محدد في المستقبل، وعادة ما يحدد طرفي التعاقد كافة الشروط التفصيلية للعقد بما يتناسب مع احتياجاتهما. ولا يتم تداول هذا النوع من العقود بالأسواق المالية المنظمة مما قد يعرض أحد الطرفين لمخاطر عدم وفاء الطرف الآخر بالتزاماته التعاقدية.

أما العقود المستقبلية فهي عقود آجلة ذات شروط نمطية لا تختلف من عقد لآخر ويتم تداولها في الأسواق المالية المنظمة ويتبع بشأنها إجراءات تسوية يومية حيث يسدد الطرف الخاسر مقدار الخسارة نقدا الى الطرف الآخر، ويقوم وسطاء

CLEARING HOUSES بإجراء مثل تلك التسويات مع ضمان تنفيذ كل طرف لالتزاماته تجاه الطرف الآخر مقابل عمولة معينة. لذلك تعتبر العقود المستقبلية أكثر سيولة وأقل مخاطرة من العقود الآجلة. وتنقسم العقود المستقبلية إلى أربعة مجموعات رئيسية، تشمل المجموعة الأولى على العقود الخاصة بالسلع الزراعية والمعادن، وتشمل الثانية على العقود الخاصة بالأصول التي تحمل فوائد وتشمل المجموعة الثالثة على العقود التي ترتبط بمؤشرات أسهم، أما المجموعة الرابعة فتشمل على عقود العملات الأجنبية. ولقد انتشرت اسواق العقود المستقبلية في معظم انحاء العالم وتطور حجم التعامل فيها تطوراً بالغاً خلال السنوات العشرة الأخيرة وبصفة خاصة في مجال العقود المستقبلية المتعلقة بالأدوات المالية.

وعادة ما تستخدم العقود المستقبلية والآجلة كأدوات احتماء من التغير الكلي في أسعار السلع أو العملات الأجنبية أو الأدوات المالية أو الفوائد، إذ تستخدم المنشآت تلك العقود للاحتماء من مخاطر القيم العادلة للأصول والخصوم والتعهدات القائمة أو التدفقات النقدية لعملية يتوقع حدوثها، وذلك عن طريق الدخول كطرف في عقد يتوقع أن تتغير قيمته بطريقة عكسية وبدرجة ارتباط عالية مع التغير في قيمة الأصل أو الخصم أو التعهد أو التدفقات النقدية المتوقعة التي يراد التحوط من مخاطر التغير في قيمها.

عقود الخيارات OPTIONS

يعرف عقد الخيار بأنه اتفاق بين طرفين - مشتري وبائع - يخول للمشتري الحق - وليس الالتزام - بأن يشتري (خيار شراء CALL) أو يبيع (خيار بيع PUT) كمية معينة من سلعة ما أو عملة اجنبية معينة، أو أداة مالية في تاريخ معين (عقد خيار أوروبي) أو خلال فترة زمنية معينة (عقد خيار امريكي) وبسعر محدد يطلق عليه سعر التنفيذ EXERCISE OR STRIKE PRICE ويدفع المشتري عند توقيع العقد مبلغاً معيناً للبائع يمثل قيمة عقد الخيار في ذلك التاريخ ويطلق عليه عادة العلاوة أو المكافأة PERMIUM، وفي مقابل ذلك يكون البائع ملزما بالبيع للمشتري أو الشراء منه طبقا لشروط العقد وحسبما يختار المشتري. وفي حالة خيار الشراء فإن المشتري سيقوم بممارسة حقه في الشراء إذا كان سعر السوق يزيد عن سعر التنفيذ ويحقق مكاسب (أو خسائر) تعادل الفرق بين الزيادة في السعر ومادفعه كمكافأة ، وسيمتنع عن الشراء إذا كان سعر السوق يزيد عن سعر التنفيذ ويخسر ما دفعه كمكافأة وستكون مكاسب (خسائر) البائع مساوية بطبيعة الحال لخسائر (مكاسب) المشتري.

وتستخدم عقود الخيارات عادة للتحوط من التغير في أسعار السلع أو العملات الأجنبية أو الأدوات المالية في اتجاه واحد، فيمكن للمنشأة استخدام خيار الشراء للتحوط ضد مخاطر ارتفاع القيمة السوقية لسلعة أو عملة أجنبية أو أداة مالية تنوي شراؤها في المستقبل، كما أنه يمكن استخدام خيار البيع للتحوط ضد مخاطر انخفاض القيم السوقية لأصول تقنيها المنشأة وتنوي بيعها في المستقبل وتخشى من انخفاض قيمها السوقية عند حدوث عملية البيع.

عقود المبادلات SWAPS

عقد المبادلة هو اتفاق بين طرفين على مبادلة تدفقات نقدية معينة خلال فترة زمنية محددة في المستقبل، وعادة لا يتطلب عقد المبادلة دفع أية مبالغ عند بداية التعاقد. ويتم تصميم عقود المبادلات بحيث تفي باحتياجات طرفي العقد وبمعرفة أحد الوسطاء ولا يتم تداول هذه العقود في أسواق مالية منظمة. تستخدم عقود المبادلة في التحوط ضد كثير من المخاطر المتعلقة بدورة النشاط العادية لكثير من المنشآت كالتحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة وأسعار السلع وأسعار العملات وتعتبر عقود مبادلة أسعار الفائدة وعقود مبادلة العملات وعقود مبادلة السلع من أهم صور عقود المبادلات. فالمنشأة قد تلجأ إلى إصدار قرض سندات بسعر فائدة متغير ثم تقوم بعد ذلك بالدخول كطرف في عقد مبادلة فوائد متغيرة بفوائد ثابتة على قيمة اسمية تساوي قيمة القرض وذلك للتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة. ولكي يكون عقد مبادلة الفوائد فاعلاً في التحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة فإن القيمة الاسمية لعقد المبادلة يجب أن تكون مساوية للقيمة الاسمية لقرض السندات، كما يجب أن يكون المعدل المرجعي أو المتفق عليه REFRENCED RATE المستخدم في تحديد معدل الفائدة المتغير هو نفس المعدل الخاص بقرض السندات.

ثانياً: موقف معايير المحاسبة الأمريكية والدولية من المحاسبة عن الأدوات المشتقة:

اهتمت الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة بوضع معايير محاسبية خاصة بالأدوات المشتقة، فلقد قامت لجنة معايير المحاسبة الماليةالأمريكية باصدار عدد من المعايير المحاسبية المتعلقة بالمحاسبة والافصاح عن الأدوات المشتقة أهمها المعيار ١٣٣ . كما

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية أخيراً بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والذي يختص بالمحاسبة عن الأدوات المالية.

ويمكن القول أن هناك درجة كبيرة من التماثل بين متطلبات المعايير الدولية والمعايير الأمريكية وذلك فيما يتعلق بالقواعد الخاصة بالمحاسبة عن الأدوات المشتقة، إذ تتبنى تلك المعايير معالجات محاسبية ترتكز على عدد من الدعائم الأساسية، ومن أهم تلك الدعائم:

١ - تمثل الأدوات المشتقة حقوقا والتزامات ينطبق بشأنها المفاهيم الخاصة بالأصول والخصوم.

٢ - تعتبر القيمة العادلة أكثر أسس القياس ملاءمة لتقييم الأدوات المشتقة. ومن ثم فإنه يجب تقييم تلك الأدوات على أساس قيمها العادلة في تاريخ القوائم المالية.

٣ - يجب الاعتراف بالتغيرات التي تحدث على قيم الأدوات المشتقة التي تقتني لأغراض المتاجرة او الاستثمار باعتبارها مكاسب أو خسائر في نفس الفترات المالية التي تحدث فيها تلك التغييرات.

٤ - في حالة اقتناء أدوات مشتقة لأغراض الاحتماء من المخاطر، فإنه يجب استخدام معالجة محاسبية تختلف باختلاف البنود أو العمليات التي يراد حمايتهامن المخاطر وبشرط توافر شروط محددة.

ونظرا لأن المعالجة المحاسبية الخاصة بالأدوات المشتقة التي تقتني لأغراض المتاجرة أو الاستثمار باعتبارها مكاسب أو خسائر في نفس الفترات المالية التي تحدث فيها تعتبر تطبيقا مباشرا لتقييم الأدوات المالية على أساس قيمها السوقية MARK TO MARKET، فإننا سوف نخصص ما تبقى من البحث للحديث عن المعالجة المحاسبية المناسبة لأنشطة الاحتماء من المخاطر باستخدام الأدوات المشتقة.

تقسم أنشطة الاحتماء من المخاطر إلى ثلاثة مجموعات رئيسية لكل منها معالجة خاصة تختلف باختلاف طبيعة العمليات أو البنود التي يراد الاحتماء من مخاطرها، تشتمل المجموعة الأولى على أنشطة الاحتماء من مخاطر القيم العادلة للأصول والخصوم والتعهدات، وتشتمل المجموعة الثانية على أنشطة الاحتماء من مخاطر التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من عمليات يتنبأ بحدوثها في المستقبل، وتشتمل المجموعة الثالثة على أنشطة الاحتماء من مخاطر العملات الأجنبية، ومما يجدر الإشارة إليه هنا أن المعايير المحاسبية قد فصلت أنشطة الاحتماء من مخاطر العملات الأجنبية في مجموعة خاصة بها رغم أنها في معظمها تعتبر أنشطة متعلقة بحماية القيم العادلة والتدفقات النقدية نظرا لوجود بعض الاختلافات في قواعد المعالجة المحاسبية للعمليات الخاصة بالاحتماء من مخاطر العملات الأجنبية، وفيما يلي نتعرض لأهم القواعد المحاسبية الخاصة بكل مجموعة من تلك المجموعات.

الاحتماء من مخاطر القيم العادلة:

قد تقوم المنشأة بالحصول على أحد الأدوات المشتقة لمقابلة التقلبات المتوقع حدوثها في القيم العادلة لأحد الأصول أو الخصوم، بحيث يكون هناك نوع من التضاد بين التغيرات التي قد تحدث في القيمة العادلة للبند الذي يراد التحوط ضد مخاطره وبين التغيرات التي قد تحدث في القيمة العادلة للأداة المشتقة. ونظرا للاختلاف بين أسس القياس والتقييم والاعتراف الخاصة بالبنود التي يراد حمايتها وتلك الخاصة بالأدوات المستخدمة للاحتماء من المخاطر وما يترتب على ذلك من آثار غير مرغوب فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فقد تطلبت المعايير المحاسبية تطبيق قواعد خاصة بالمحاسبة عن تلك الأنشطة - مع دتوافر شروط معينة سنذكرها في القسم التالي من هذا البحث، تتلخص فيما يلي:

- يجب تقييم الأدوات المشتقة المستخدمة كأدوات احتماء بقائمة المركز المالي على أساس قيمها العادلة في تاريخ إعداد الميزانية.
- تعتبر التغيرات في القيم العادلة للأدوات المشتقة بما في ذلك التغير في قيمها الزمنية مكاسب أو خسائر تدخل في تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة المالية ، ولا يجوز استخدام طريقة القسط المتساوي لتخفيض المبلغ المدفوع للحصول على الأدوات المشتقة في تاريخ اقتنائها.
- يتم تقييم البنود التي يراد حمايتها على أساس قيمها العادلة وتدخل المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن المخاطر التي يتم الاحتماء ضدها في تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة المالية بقائمة الدخل وذلك لمقابلة الخسائر أو المكاسب الناتجة عن أدوات الاحتماء. كما يتم تعديل القيم الدفترية للنود التي يتم حمايتها بمقدار المكاسب أوالخسائر غير المحققة المعترف بها.

الاحتماء من مخاطر التدفقات النقدية:

قد تقوم المنشأة بتخصيص أحد الأدوات المشتقة لحماية تدفقات نقدية مستقبلية ناتجة عن أصل أو خصم موجود فعلاً

(مثال ذلك الفوائد المحصلة أو المدفوعة المتعلقة بديون ذات سعر فائدة متغير) أو قد تكون متعلقة بعملية يتنبأ بحدوثها في المستقبل كالتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها من إصدار محتمل لدين يحمل سعر فائدة ثابت، بحيث يكون هناك نوع من التضاد بين التغيرات التي قد تحدث في تلك التدفقات وبين التغيرات التي قد تحدث في التدفقات النقدية الناتجة عن الأداة المشتقة. ونظرا للاختلاف بين توقيت حدوث العمليات التي يراد حمايتها وتلك الخاصة بالأدوات المستخدمة للاحتماء من المخاطر وما يترتب على ذلك من اثار غير مرغوب فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، تقضي المعايير المحاسبية بمحاسبة خاصة عن تلك الأنشطة. وتتلخص القواعد الخاصة بالمحاسبة عن طرفي حماية التدفقات النقدية في معالجة الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الأداة المشتقة المخصصة للاحتماء باعتباره أحد البنود الأخرى للدخل الشامل، أما ا لجزء غير الفعال من المكاسب أو الخسائر فيجب اعتباره جزءاً من ربح أو خسارة الفترة التي يحدث فيها ، ويجب إعادة تصنيف بند الدخل الشامل الآخر واعتباره أحد بنود الربح السنوي خلال الفترة أو الفترات التي ستؤثر فيها العملية المتنبأ بها على الأرباح. فعلى سبيل المثال إذا كانت أداة الاحتماء تم اقتنائها للاحتماء من مخاطر التدفقات النقدية المرتبطة بالحصول على بضاعة فإن المكاسب أو الخسائر المتعلقة بالأداة المشتقة يتم الاعتراف بها على أساس الاستهلاك الخاص بتلك الأصول الثابتة والمحمل على إيرادات الفترات المختلفة.

الاحتماء من مخاطر العملات الأجنبية:

تقسم الاحتماءات ا لخاصة بمخاطر العملات الأجنبية إلى ثلاثة أنواع، يتعلق النوع الأول بحماية القيمة العادلة ويتعلق الثاني بحماية التدفقات النقدية أما الثالث فيتعلق بحماية صافي الاستثمار في منشأة أجنبية.

وتشبه القواعد الخاصة بحماية التدفقات النقدية بعملات أجنبية مثيلاتها المتعلقة بحماية التدفقات النقدية بعملات محلية والتي تكلمنا عنها في الجزء السابق. أما القواعد الخاصة بحماية القيم العادلة بعملات أجنبية فتختلف عن مثيلاتها بعملات محلية من حيث البنود المؤهلة للاحتماء والأدوات المسموح باستخدامها في عملية الاحتماء وكذلك في المعالجة المحاسبية، اذ تقتصر البنود المؤهلة هنا على تعهدات المنشأة وعلى الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع. ويعتبر هذا محدودا إذا ما قورن بحماية القيم العادلة بصفة عامة والتي تتضمن كافة بنود الأصول والخصوم والتعهدات، وأخيرا فإن المعالجة المحاسبية الخاصة بحماية التعهدات والاستثمارات في الاوراق المالية بغرض البيع تشبه مثيلاتها المتعلقة بحماية القيم العادلة بعملات محلية فيما عدا انه يجب مراعاة ضرورة فصل التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات إلى تغيرات راجعة للتغير في قيمة العملة وتغيرات أخرى، على أن تعالج الأولى ضمن أرباح الفترة باعتبارها تغيرات ناتجة عن المخاطر التي تم الاحتماء منها، وتعالج ا لأخيرة باعتبارها أحد بنو الدخل الشامل أو أحد بنود حقوق الملكية.

أما فيما يتعلق بالقواعد الخاصة بعمليات الاحتماء الخاصة بمخاطر العملات الأجنبية المتعلقة بصافي الاستثمار في منشآت أجنبية فإنه يجب معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عن أداة الاحتماء باعتبارها أحد بنود الدخل الشامل أو أحد بنود حقوق الملكية.

أما فيما يتعلق بالقواعد الخاصة بعمليات الاحتماء الخاصة بمخاطر العملات الأجنبية المتعلقة بصافي الاستثمار في منشآت أجنبية فإنه يجب معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عن أداة الاحتماء باعتبارها أحد بنود الدخل الشامل الأخرى أو حقوق الملكية وهي نفس المعالجة الخاصة بمكاسب أو خسائر الترجمة.

ثالثا: الشروط المؤهلة لتطبيق محاسبة الاحتماء:

نظراً لأن المحاسبة عن أنشطة الاحتماء من المخاطر تقدم معالجة خاصة تتفق مع طبيعة وأهداف تلك الأنشطة، فإنه يجب تحديد ضوابط لاستخدام تلك المعالجة وذلك حتى لا يتم إساءة استخدامها في التلاعب بأرقام الأرباح السنوية ولضمان تحقيق تلك المعالجة لأهدافها المتمثلة في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي ا لقوائم المالية عن المخاطر السوقية التي تتعرض لها المنشأة وعن أنشطة الاحتماء من تلك المخاطر. وفي سبيل وضع ضوابط لاستخدام محاسبة الاحتماء حددت المعايير المحاسبية المختلفة شروطاً عامة يجب استيفائها لتطبيق محاسبة الاحتماء بالاضافة إلى شروط خاصة يجب توافرها بالنسبة لكل نوع من أنواع أنشطة التحوط ضد المخاطر المسموح باستخدام محاسبة ا لاحتماء بشأنها، وفيما يلي نتحدث عن الضوابط العامة المؤهلة لتطبيق محاسبة الاحتماء ثم نتحدث عن الشروط التفصيلية الخاصة بكل نوع من أنواع الاحتماء ضد المخاطر.

الشروط العامة المؤهلة لتطبيق محاسبة الاحتماء

تتلخص الشروط العامة اللازمة لتطبيق محاسبة الاحتماء في ضرورة قيام الإدارة بتوثيق انشطة الاحتماء عند بداية القيام بها

وأن تكون تلك الأنشطة فاعلية في تخفيض المخاطر، وأن تكون المخاطر التي يتم الاحتماء منها داخلة في نطاق المخاطر المسموح باستخدام محاسبة الاحتماء بشأنها وأخيرا أن تكون تلك المخاطر موثرة على الأرباح.

١ - توثيق أنشطة الاحتماء من المخاطر

يجب على الإدارة عند بداية القيام بأية أنشطة للوقاية من المخاطر أن تحدد البنود أو العمليات التي يراد وقايتها من المخاطر وطبيعة تلك المخاطر والأدوات التي ستستخدم لتغطيتها والهدف من تغطية المخاطر وكيف سيتم قياس فاعلية الأداة في تغطية المخاطر، مع ضرورة وجود نظم محددة لتجميع المستندات اللازمة لتوثيق كل ذلك.

ويعتبر هذا الشرط ضروري لأن عدم توافره يمكن الإدارة من التلاعب في تحديد نتائج الأعمال عن طريق القيام في أي تاريخ بالادعاء بوجود بنود أو عمليات يراد التحوط ضد مخاطرها. كما أن الإدارة تستطيع تحديد كيفية قياس فاعلية الاحتماء بما يحقق نتائج محددة ترغب في تحقيقها (SFAS 133, par 385). وأخيرا فإن توضيح طبيعة المخاطر التي يراد الوقاية منها مع استخدام أداة وقاية تتناسب مع سياسة المنشأة المستقرة في إدارة المخاطر تعتبر مكونات أساسية من استراتيجية إدارة المخاطر وتعتبر ضرورية لاضافة نوع من الثقة وامكانية التثبت من نموذج محاسبة الاحتماء.

٢ - فاعلية أداة الاحتماء من المخاطر

لاستخدام المعالجة المحاسبية الخاصة بأنشطة الوقاية من المخاطر يجب أن تكون الاداة المستخدمة في الاحتماء من المخاطر فاعلة في تخفيض تلك المخاطر بمعنى أن تكون التغيرات التي تحدث في قيمتها العادلة أو في التدفقات النقدية الناتجة عنها معاكسة ومرتبطة بدرجة ارتباط عالية مع التغيرات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية الناتجة عن البند أو العملية ا لتي يراد التحوط ضد المخاطر الناتجة عنها.

٣- المخاطر المؤهلة لتطبيق محاسبة الاحتماء

تتحدد المخاطر التي يمكن استخدام محاسبة الاحتماء بشأنها بناءعلى نوعية الأصول والخصوم التي يراد التحوط ضد مخاطرها. فبالنسبة للأصول والخصوم المالية يسمح باستخدام محاسبة الاحتماء لعمليات التحوط الخاصة بالتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الناشئة عن مخاطر الأسعار السوقية ومخاطر الائتمان، أي أن المنشآت تستطيع أن تحدد المخاطر التي من أجلها تم اقتناء أداة الاحتماء على أنها التقلبات في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام الناتجة عن التغير في الأسعار السوقية بكاملها أو التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة فقط أو عن أسعار صرف العملات الأجنبية فقط أو الناتجة عن مخاطر الائتمان فقط.

أما بالنسبة للأصول والخصوم غير المالية فتنحصر المخاطر التي يمكن الاحتماء منها في التغيرات في أسعار السوق للبند بالكامل سواء كان ذلك بالنسبة لحماية القيمة العادلة أو لمقدار التدفقات النقدية المتوقعة، وذلك باستثناء المخاطر الناتجة عن التقلبات في التدفقات النقدية المعادلة للعملة الوظيفية الناتجة عن التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية.

والواقع أن تحديد هذه المخاطر يأتي متمشياً مع الواقع الفعلي في أن معظم أنشطة الاحتماء تكون موجهة ضد هذه المخاطر، كما ان التغيرات السعرية المصاحبة لأي من هذه المخاطر عادة ما تؤثر مباشرة على القيم العادلة للأصول او الالتزامات او التدفقات النقدية الناتجة عن عملية مستقبلية بطريقة محددة ويمكن التنبؤ بها.

٤ - التأثير على الأرباح

لكي تكون عمليات الاحتماء من المخاطر مؤهلة لتطبيق محاسبة الاحتماء فإنه يشترط توقع أن تؤثر التقلبات في القيم العادلة للبنود أو التدفقا النقدية الناتجة عن تلك المخاطر على الأرباح الدورية للمنشأة، وعلى ذلك فإنه لا يجوز استخدام محاسبة الاحتماء في حالات التحوط ضد مخاطر التدفقات النقدية دون أن يكون لتلك المخاطر آثار على الارباح ومن أمثلة ذلك العمليات مع أصحاب المنشأة أو العمليات التي تتم بين شركات المجموعة لأغرض إعداد القوائم المالية الموحدة.

الشروط الخاصة بحماية القيم العادلة

بالاضافة الى الشروط العامةا لواجب توافرها لتطبيق محاسبة الاحتماء فإنه يجب توافر شروط اضافية عند تطبيق محاسبة الاحتماء على الاحتماءات من مخاطر القيم العادلة أهمها:

١ - أن يكون البند المحمي محدداً بوضوح إما ككل أو كجزء من أصل أو خصم معترف به أو تعهد غير مثبت في الدفاتر.

٢ - أن يكون البند المحمي أصلا واحداً أو خصماً واحداً أو مجموعة من الأصول أو الخصوم المتشابهة بشرط أن يكون كل بند من بنود المجموعة معرضا لنفس نوع المخاطر التي يتم الاحتماء ضدها.

٣ - يشترط بالنسبة لتعهدات المنشأة الغير مثبتة في الدفاتر أن تكون مع أطراف خارجية وأن يكون الاتفاق أو العقد الذي نشأت عنه تلك التعهدات ملزماً للطرفين على أن تكون الشروط العامة للتعاقد من حيث الكمية والسعر وتوقيت الحدوث واضحة.

ولا يسمح بحماية القيم العادلة للاستثمارات في أسهم تتم المحاسبة عنها طبقا لطريقة حقوق الملكية وذلك لتلافي أي ازدواج في عملية المحاسبة.

الشروط الخاصة بالاحتماء من مخاطر التدفقات النقدية

بالاضافة إلى الشروط العامة السابق ذكرها فإن هناك شروطا اضافية يجب توافرها عند تطبيق محاسبة الاحتماء على التدفقات النقدية نذكرها فيما يلي:

١ - تحديد واضح للعملية المستقبلية التي من المتوقع ان ينتج عنها تدفقات نقدية ذات مخاطر، ويعتبر هذا التحديد ضروريا في تقدير احتمال حدوث العملية المستقبلية وما إذا كانت التدفقات النقدية الخاصة بأداة الاحتماء سوف تكون فاعلة في مقابلة التقلبات في التدفقات النقدية للعملية التي يتنبأ بحدوثها والناتجة عن المخاطر التي يراد الاحتماء منها.

٢ - أن تكون العملية المتوقعة عملية واحدة أو مجموعة من العمليات المتماثلة والمعرضة لنفس النوع من المخاطر التي يراد الاحتماء منها.

٣ - أن تكون العملية المتنبأ بحدوثها مع طرف أو أطراف خارجية.

٤ - أن يكون احتمال حدوث العملية المتنبأ بها كبيراً ، ويجب ألا يعتمد في ذلك على نية الإدارة فقط، وإنما يجب أن يكون هناك ظروف وحقائق يمكن الاستدلال منها على احتمال حدوث العملية. ومن أمثلة ذلك مدى تكرار حدوث عمليات مماثلة للعملية في الماضي ومدى قدرة المنشأة مالياً وتشغيليا على تنفيذ العملية ومقدار الخسارة التي قد تتحملها المنشأة في حالةعدم حدوث العملية المتوقع حدوثها. وأخيرا فإن طول المدة حتى التاريخ المتوقع لحدوث العملية وقيمة العملية تعتبر من العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تقدير احتمال حدوث العملية.

الشروط الخاصة بالاحتماء من مخاطر العملات الأجنبية:

بالاضافة إلى الشروط العامة اللازمة لتطبيق محاسبة الاحتماء فإن هناك شروطا اضافية يجب توافرها لتطبيق محاسبة الاحتماء على أنشطة الاحتماء من مخاطر العملات الأجنبية المتعلقة بالقيم العادلة والتدفقات النقدية يمكن إيجازها فيما يلي:

الشروط الخاصة بحماية القيم العادلة

يجب بداية توافر الشروط الخاصة بحماية القيم العادلة بعملات محلية السابق ذكرها وبالاضافة إلى ذلك فإن هناك شروطا أخرى يجب توافرها فيما يتعلق بأنشطة الاحتماء الخاصة بالاستثمارات في أدوات ملكية، إذ يجب ألا تكون تلك الأدوات متداولة بأحد الأسواق المالية التي يكون التعامل فيها أساساً بالعملة الوظيفية للمستثمر، وأن تكون توزيعات الأرباح أو أية تدفقات مستلمة ناتجة عن تلك الاستثمارات بنفس العملة الأجنبية المتوقع الحصول عليها عند بيع تلك الاستثمارات.

الشروط الخاصة بحماية التدفقات النقدية

تتلخص الشروط الاضافية التي يجب توافرها فيما يتعلق بأنشطة الاحتماء الخاصة من مخاطر التدفقات النقدية بعملات أجنبية فيما يلي:

١ - أن تكون المنشأة أو الوحدة الاقتصادية المعرضة لمخاطر العملات الأجنبية طرفا في أداة الاحتماء.

٢ - أن تكون العملية التي يراد الاحتماء من مخاطرها بعملة مختلفة عن العملة الوظيفية للمنشأة المعرضة للمخاطر.

٣ - ضرورة توافر كافة الشروط الخاصة بحماية التدفقات النقدية فيماعدا الشروط الخاص بأن تكو ن العملية المتنبأ بها مع طرف خارجي.

المراجـــع

المراجـــع العربية

١ - عباس مهدي الشيرازي، «نظرية المحاسبة»، الطبعة الأولى (الكويت ذات السلاسل ١٩٩٠)

٢ - مصطفى أحمد الشامي، «التقرير عن الأداء المالي بهدف مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية (كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، القاهرة، العدد الثالث والرابع، ١٩٩٧)، ص٨١ - ٠١١٧

المراجـــع الأجنبية:

1 - Adams, J. and C. Montesi, "Major Issues Related to Hedge Accounting", FASF Special Report, (Norwalk, CT: FASB, 1995).

2 - Arditti, F. D., "Derivatives: A Comprehensive Resource for Options, Futures, Interest Rate Swaps, and Mortgage Securities", Harvard Business School Press, (Boston, Massachustts, 1996).

3 - Bierman, H., L. T. Johnoson, and D. S. Peterson, "Hedge Accounting:An Exploratory study of the Underlying Issues" , FASB Reseaech Report, (Norwalk, CT: FASB, 1991).

5 - Chance, D. M., "An Introduction to Derivatives", 4 the Edition, The Dryden Prees : Harcourt Brace College Publishers (Orlanco, FL, 1998).

6 - Dubofsky, D., " Options and Financial Futures: Valuation and Uses", McGraw-Hill(New York, 1992).

7 - Financial Accounting Standards Board, "Oualitative characteristics of Accounting Information", Statement of Financial Accounting Concept No: 2 (Norwalk, CT: FASB, 1980).

8 - Financial Accounting Standards Board, "Foreign Currency Tanslation". Statement of FInzncial Accounting Standards Board, "Accounting for futures Contracts", Statement of Financial Accounting Standards No. 80, (Norwalk, CT: FASB, 1984).

10 - Financial Accounting Standards Board, " Elements of Financial Statements", Statement of Financial Accounting Concept No. 6, (Norwalk, CT: FASB, 1985).

11 - Financial Accounting Standards Board, "Accounting for Transfers and servicing of Financial Assets and Extinguishments of Liabilities", statement of Financial Accounting Standards No. 125, (Norwalk, CT: FASB, 1996).

12 - Financial Accountiong standards Board, "Accounting for Derivative Instruments and Hedging Activities", Statement of Financial Accounting Standards No.133, (Norwalk, CT: FASB, 1998).

13 - financial Accounting standards Board, "The IASC - U.S. Comparison Project: A Report on the similarties and differences between IASC standards and U.S. GAAP", 2 nd edition, (Norwalk, CT: FASB, 1999).

14 - International Accounting Standards Committee, "The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates", International Accounting Standard IAS 21 (revised), (London, U.K:IASC , 1993).

15 - International Accounting Standards Commitee, "Financial Instruments: Disclosure and Presentation", InternationalAccounting Standard IAS 32, (London, U. K: IASC, 1995).

16 - International Accounting Standards Committee, "International Accounting Standards", (London, U.K: IASC, 1998).

17 - International Accounting Standards Committee, "Financial Instruments; Recognition and Measurement", International Accounting Standard IAS39, (London, U.K: IASC, 1998).

18 - Stewart, J. E., "The challenge of Hedge Accounting", Journal of Accounttancy, (November 1989), pp 48 - 56.

19 - White, G. I, C. Sondhi, and D. Fried, "The Analysis and Use of Financial Statement Analysis", 2nd Edition, John Wiley & Sons, Inc. (New York, 1998).20 - Wilmott, P., "Derivatives: The Theory and Practice of Financial Engineering", John Wiley & Son Inc. (New York, 1998).

أثـر الرسـوم وضريبة الدخل على التدفقـات النقديـة بالمشـروعـات الاسـتثماريـة

يلعب النظام الضريبي المتستخدم في كل دول العالم دوراً رئيسياً في التأثير على حجم التدفق النقدي في المنشآت الاقتصادية بالزيادة أو النقصان، وبالتالي على قبول أو رفض المشاريع الاستثمارية الجديدة في حالة ثبات العوامل الأخري، والرسوم بصفتها نظاماً ضريبياً غير مباشراً لم يسبق تحليل زثرها على التدفقات النقدية بالمشروعات الاستثمارية مقارنة بالنظم الضريبية المباشرة. وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الرسوم، ونظام ضريبة الدخل الكويتي على النقدية للأغراض الاستثمارية حيث تم تطوير نموذج رياضي واستخدامه على عينة من الشركات الكويتية، وقد تبين أن للرسوم أثرا مختلفا عن ضريبة الدخل على التدفق النقدي مفاده أن نظام الرسوم يساعد على قبول المشاريع بشكل أكثر وذلك في حال ثبات العوامل الأخرى.

د. وائل ابراهيم الراشد
قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت

• أهمية قياس التدفقات النقدية:

يعتبر التدفق النقدي أحد أهم المدخلات التي يعتمد عليها عند القيام بتقويم ا لمشاريع وتطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ قرار الإنفاق الرزسمالي. وقد تم التعرض إلى طرق التنبؤ وتقدير حجم التدفق النقدي وتحليل مكوناته من قبل الباحثين في حقل التمويل والاقتصاد الاداري، وكذلك تعرضوا إلى العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر في حجم التدفق النقدي والتضخم، التضخم وحجم ونظام الضريبة. وقد تم تحليل اثر التضخم على التدفق النقدي بإسهاب من قبل العديد من الباحثين من ضمنهم (غرابية: ١٩٨٢م) و (العظمة والعادلي: ١٩٨٢م) و (عبد الله : ١٩٨٢م) و(١٩٨٢)(Rapport and Tarrart) كذلك حال الباحثون أثر حجم الضريبة في النظام العربي على التدفق النقدي ومن كذلك حال الباحثين (Myers1994) و (Ezzell & Miles 1998) على سبيل المثال لا الحصر. أنه لم يتم تحليل أثر الرسوم على التدفق النقدي تمهيدا لتقويم الإنفاق الرأسمالي.

وتتطرق هذه الدراسة أيضا إلى ما إذا كان حجم التدفق النقدي في ظل الرسوم سيزيد أم ينقص مقارنا بما هو عليه الحال في ظل القوانين الضريبية؟ وتهم هذه النتيجة رجال

الأعمال ومصممي دراسات الجدوى حتى لا يقعوا في أخطاء عدم تقدير حجم التدفق النقدي الصحيح وبالتالي قبول مشاريع كان يجب أن ترفض، أو رفض مشاريع كان ينبغي أن تقبل، مما يؤدي إلى نتائج عكسية تضر بالاقتصاد. واخيرا سيتم دراسة اثر نظام الرسوم المطبق في الكويت على الشركات المشتركة، وما إذا كان يؤدي إلى ظهور نوع من المشاكل نتيجة لاختلاف القواعد الضريبية المطبقة. فاختلاف حجم التدفق النقدي بين الشريكين قد يدفع احدهما إلى قبول مشروع يرفضه الشريك الآخر حتى مع تساوي سعر الخصم، خاصة اذا كان المشروع مجديا. للأسباب السابقة نرى أنه من المفيد التعرف على أثر قوانين الضريبة والرسوم في الكويت وتحليلها حتى يستفاد من التجربة قبل تطبيق الرسوم بشكل شامل.

مما سبق يمكن القول أن أهمية هذه الدراسة تتبع مما يلي:

أولاً: ضرورة التعرف على أثر الرسوم على حجم التدفق النقدي ومدى تشابهه أو اختلافه مقارنا بالنظام الضريبي السائد في الدول الصناعية والولايات المتحدة نظرا لأن الموضوع لم يتم التعرض له بدقة وعمق من قبل الباحثين في المفهوم المالي بالرغم من أهميته لرجال العمال والباحثين على السواء. وتصور أن أثر الرسوم مماثل لأثر الضريبة هو تصور خاطئ كما سنري في الأجزاء اللاحقة.

ثانياً: ضرورة التعرف على أثر استخدام نظام الضريبة بالكويت على الشركات المشتركة (Joint Venture) عند تحديد التدفق النقدي، وايضاح ما إذا كانت الرسوم أو الضريبة تؤدي إلى وجود خلاف بين الشريكين الكويتي والأجنبي عند تحديد حجم التدفق النقدي وبالتالي عند اتخاذ القرار الرأسمالي. ولا يمكننا الجزم بأن وجود خلاف سيؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي في الكويت لاعتماد هذا الاستثمار على عوامل أخرى مثل الضرائب السائدة في بلد المستثمر الأجنبي ، وحجم الأرباح المحققة في السوق المحلي مقارنا بالسوق الأجنبي. ولن نتوسع في تحليل هذا الجانب الذي يمكن تركه لبحث آخر، وسوف يتم التركيز فقط على وجود اختلاف في حجم التدفق النقدي واحتمال وجود خلاف بين الشريكين عند اتخاذ القرار الرأسمالي.

• ضريبة الدخل والرسوم

تختلف الرسوم عن الضريبة من حيث نوعية العناصر الداخلة في وعاء كل منهما، ومن حيث سعر الرسم أو الضريبة حيث يقوم وعاء ضريبة الدخل على صافي الربح قبل الضرائب بعد حسم الخسائر المحققة في الأعوام السابقة والتي لم تحسم من سابق، ويضاف إليها أية أرباح تم تحقيقها عن طريق نمو رأسمالي (أي نتيجة ربح من بيع أصل ثابت). في حين عادة ما تبنى الرسوم على أساس قيم الأصول او الخدمات موضع الرسم كما هوواضح في المعادة التالية:

و = ح + (ر – هـ) + ن + ط + م – (ص – هـ) – س – ج

حيث أن :

و = وعاء الرسوم

ح = قيمة الأصول أو الخدمات.

ر = صافي الارباح قبل الضرائب والاستهلاك للسنة المالية.

هـ = الاستهلاك للسنة الحالية.

ن = رصيد الأرباح الموزعة والتي لم يطالب بها، إلا إذا وضعت في حساب منفصل خاص فلا تدخل في وعاء احتساب الرسوم.

ط = أرصدة القروض الطويلة الأجل المستحقة على الشركة (ميزانية العام الحالي).

م = قروض طويلة الأجل العام من الملاك.

ص = رصيد الأصول الثابتة قبل حسم استهلاك السنة الحالية.

س = الاستثمارات في منشآت أخرى (أسهم وسندات) للسنة الحالية.

ج = رصيد الخسائر الحقيقية سواء كانت خسارة نفس السنة أو سنوات سابقة مرحلة.

ويختلف سعر الضريبة عن سعر الرسوم، حيث أن سعر الرسوم ثابت (في دراستنا هنا عند مستوى ٤٪ كما هو في الرسوم الجمركية) في حين يحدد سعر الضريبة بناء على حجم الربح المحقق قبل الضرائب حسب الشرائح الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (١)
سعر الضريبة حسب حجم الربح للشركات الأجنبية منذ عام ١٩٥٥م.

سعر الضريبة	شريحة الربح الخاضعة بالآف الدنانير
٢٥٪	صفر - ٢٥
٣٥٪	٢٥ - ١٠٠
٤٠٪	١٠٠ - ٢٠٠
٤٥٪	٢٠٠ - ٣٧٥
٥٥٪	٣٧٥,٠٠٠

أما وعاء الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية فهو عبارة عن صافي الربح قبل الضرائب بعد طرح الخسائر السابقة (إن وجـــدت) (Sommerfeld, Anderson, Brock, Madeo, Miliron 1988) وهو لا يختلف كثيرا عن نظام الضرائب الكويتي إلا في عـدم ادخال النمو الرأسمالي مع صافي الربح قبل الضرائب كجـزء من الوعاء (صافي الربـح الخاضـع للضريبة). وقد حدد النظـام الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية الشرائح التالية:

جدول رقم (٢)
سعر الضريبة حسب حجم الربح للشركات ذات الشخصية الاعتبارية حسب النظام الأمريكي

سعر الضريبة	شريحة الربح الخاضعة بالآف الدنانير
١٥٪	صفر - ٥٠ $
٢٥٪	٥٠ - ٧٥ $
٣٤٪	٧٥ - ١٠٠ $
٣٩٪	١٠٠ - ٣٣٥ $
٣٤٪	٣٣٥ - فصاعدا

كذلك كان النظام الأمريكي يشجع على الاستثمار في الأصول الثابتة عن طريق إعطاء ميزة ضريبية (Investment Tax Credit) ولكن تم إلغاء هذه الميزة الضريبية مع التعديلات الضريبية في عام ١٩٨٠ أما الكويت، فإنها تقوم بإعفاء المعدات والمواد الخام للمصانع من الرسوم الجمركية، علاوة على إعفاءات وخصومات أخرى.

• التدفق النقدي في ظل الرسوم وضريبة الدخل:

سنركز على تطوير نموذج رياضي يحدد أساسا للمقارنة، ويمكننا من اختبار الفرضيات فيما بعد ، وذلك عن طريق تحديد حجم التدفق النقدي تحت تأثير الرسوم ثم ضريبة الدخل، ويعرف صافي التدفق النقدي بأنه الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة عن القرار الرأسمالي، ويتكون التدفق النقدي بعد إدخال تأثير الرسوم من الربح (د - ك - هـ) ناقصا قيمة الرسوم نفسها، مضافا إليه الاستهلاك، ويمكن أن يأخذ شكل المعادلة التالية:

ت (١) = د - ك - هـ - و × ٤٪ + هـ

= د - ك - و × ٤٪ (١)

حيث تمثل:

ت (١) = صافي التدفق النقدي بعد إدخال تأثير الرسوم

د = التدفقات النقدية الداخلة للمشروع.

ك = التدفقات النقدية الخارجة للمشروع.

هـ = قسط الاستهلاك.

وباستخدام أسلوب غير مباشر نجد أو وعاء الرسوم لمشروع جديد يساوي:

و (٢) = ❖ ح + (د - ك - هـ) + ❖ ط - (ع - هـ) (٢)

حيث يمثل:

و (٢)= وعاء الرسم الإضافي نتيجة للأخذ بالمشروع الجديد.

● = تمثل معدل التغير في العناصر نتيجة للاستثمار الجديد.

ع = حجم الاستثمار المبدئي في المشروع (أصول ثابتة).

وعادة ما يساوي صافي التدفق النقدي مع صافي الربح مضافا اليه الاستهلاك بعد استبعاد أثر الضريبة أو الرسوم، وخاصة إذا كانت الشركة تبيع وتشتري نقدا. ولكن في حالة البيع والشراء على الحساب يحدث اختلاف بين الربح بعد اضافة الاستهلاك وبين صافي التدفق النقدي، وذلك بسبب تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي. ولكن ما يهمنا في المحصلة النهائية هو تحديد أثر نظام الضريبة والرسوم على حجم التدفق النقدي. لذلك سوف نفترض تساوي صافي التدفق النقدي بعد طرح الاستهلاك مع صافي الربح النهائي (إما عن طريق افتراض أن البيع والشراء يتم نقدا أو بافتراض أن عمر المشروع هو سنة واحدة، أو أنه سيتساوى على المدى الطويل لأننا ننظر فقط للتدفق النقدي) هذا من ناحية التدفق النقدي.

● أما من ناحية وعاء الرسوم فنجد أنفسنا أمام ثلاثة أوضاع:

الوضع الأول: أن يتساوى التمويل الطويل الأجل مع الاستثمار الطويل الأجل (الأصول الثابتة) وهو المعتاد، حيث نجد أنه من النادر أن يتم تمويل الأصول الثابتة من مصادر قصيرة الأجل، ويستبعد أن تلجأ الشركات لذلك كسياسة اعتيادية لما له من أثر سلبي على سيولة الشركة، كذلك يشترط عند تحديد وعاء الرسوم أن رصيد الأصول الثابتة يجب ألا يزيد عن مقدار حقوق المالكين والقروض الطويلة الأجل، وأي زيادة لا تدخل في حساب الرسوم على الأصول موضوع الرسم:

< ص ح + ط

وبالتالي نستطيع القول بأنه في كل مشروع جديد سوف يتساوى حجم الاستثمار مع التمويل الطويل الأجل:

ع = ❖ (ح + ط)

وهذا سيؤثر على المتباينة رقم (٢) ويصبح وعاء الرسوم الإضافي كالتالي:

و = د - ك (٣)

وبالتعويض عن قيمة (و) في المعادلة رقم (١) نجد التالي:

.. ت (١) = د - ك - ٤ ٪ × (د - ك) (٤)

أما الوضع الثاني : فهو أن يكون التمويل الطويل الأجل أقل من الاستثمار الطويل الأجل، لأثره السيء على سيولة الشركة بتمويلها التزامات طويلة الأجل (أصول ثابتة) بمصادر قصيرة الأجل، إلا إذا كان للشركة استثمارات أخري سابقة بحيث أن ص < ح + ط مما يتيح أن تصبح ع > ❖ (ح +ط) للمشروع الجديد وبالتالي نجد من المعادة رقم (٢) أن

و = د - ك + ع ❖ ح - ❖ ط

وبالتالي يزيد التدفق النقدي عن المعادلة رقم (٤) ويصبح كالتالي:

ت (١) = ٠,٩٧٥ (د - ك) + ٤٪ (ع - ❖ ح - ❖ ط) (٤ - أ)

والوضع الثالث هو أن يكون التمويل الطويل الأجل أكبرمن الاستثمار القصير الأجل أي أن

ع < ❖ ح + ❖ط وبالتالي تصبح المعادلة رقم (٢) كالتالي:

و = د - ك + ع - ❖ ح - ❖ ط

والتدفق النقدي يصبح:

ت (١) = ٠,٩٧٥ (د - ك) + ٤ ٪ (ع - ❖ ح - ❖ ط) (٤ - ب)

ونستطيع أن نستخلص أن قيمة التدفق النقدي للشريك الكويتي في المعادلة رقم (٤) هي القيمة الوسطى مقارنة بقيم المعادل رقم (٤ - أ) (قيم أقل) والمعادلة رقم (٤ - ب) (قيم أعلى) . ونستطيع أن نستبعد الحدين الأعلى والأدنى اكتفاء بالوسط، لأن كلفة التمويل الطويل الأجل مرتفعة مقارنة بالقصير الأجل من ناحية كلفة التمويل وزيادة حجم الرسوم، وحتى لا توضع الشركة في وضع سيء لتدني معدلات السيولة فيها. وبالتالي يمكن استخدام المعادلة رقم (٤) كممثلة للتدفق النقدي بعد الرسوم.

اما الشريك الأجنبي في الشركات المشتركة (وكذا الشركات

الأجنبية العاملة) فيخضع لنظام ضريبة الدخل حيث يضرب صافي الربح قبل الضريبة في سعر الضريبة المبين سالفاً في الجدول رقم (١) . ويصبح التدفق النقدي بعد إدخال أثر الضريبة كالتالي:

ت (٢) = (د – ك – هـ) × (١ – ض) + هـ (٥)

حيث تمثل:

ت(٢) = صافي التدفق النقدي بعد الضريبة (بالنسبة للشريك الأجنبي)

ض = سعر الضريبة ويتراوح بين ٢٥ – ٥٥٪

ت (٢) = (د – ك) × (١ – ض) + هـ × ض (٥ – أ)

وبالتعويض في المعادلة ٥ – أ عن حدي سعر الضريبة الأعلى والأدنى، يتوقع في المتوسط أن تتراوح قيمة صافي التدفق النقدي:

ت (٢) > (٠,٥٥ × (د – ك) + ٠,٥٥ × هـ) (٦– أ)

ت (٢) > (٠,٧٥ × (د – ك) + ٠,٢٥ × هـ) (٦ – ب)

وبالمقارنة مع الشريك الكويتي المبين تدفقه النقدي في المعادلة رقم (٤) نجد هناك حالتين يمكن أن يكون فيهما التدفق النقدي للشريك الكويتي أكبر من الشريك الأجنبي تبعاً لسعر الضريبة.

الحالة رقم (١) إذا كان سعر الضريبة ٢٥٪ وتحققت المتباينة التالية:

٠,٩٧٥ × (د – ك) > ٠,٧٥ (د – ك) + ٤٪ × هـ

(٠,٩٧٥ – ٠,٧٥) × (د – ك) + ٤٪ × هـ

(٠,٢٢٥ × (د – ك) > ٠,٢٥ × هـ

(د – ك) > ١,١١ × هـ

(د – ك – هـ) > ٠,١١ × هـ (٧)

الحالة رقم (٢) إذا كان سعر الضريبة ٤٥٪ وتحققت المتباينة التالية:

(٠,٩٧٥ – ٠,٥٥) × (د – ك) > ٠,٤٥ × هـ

٠,٤٢٥ (د – ك) ١,٠٦ × هـ

(د – ك – هـ) > ٠,٠٦ × هـ (٨)

ويلاحظ أن قبول الحالة رقم(١) يجلعنا نجرم بأن صافي التدفق النقدي للشريك الكويتي هو أكبر من الشريك الأجنبي دوماً، وليس هناك داع للنظر في الحالة رقم (٢) لأنه إذا كان التدفق النقدي للشريك الكويتي أكبر منه للشريك الأجنبي عند سعر الضريبة المنخفض(٢٥٪) على الشريك الأجنبي، فلا شك أنه سيكون أكبر أيضا عند سعر ضريبة أعلى، ولكن العكس غير صحيح وخاصة بالنسبة للحالة رقم(٢).

• تأثير الضرائب في الدول الصناعية

تتشابه أوعية الضرائب في الدول الصناعية مع وعاء الضريبة المستخدم لتحديد العبء الضريبي للشريك الأجنبي وللشركات الأجنبية في الكويت. وللتبسيط، تم استخدام الولايات المتحدة الأمريكية كمثال حيث أنه من الجدول رقم (٢) نجد أنه عند سعر ضريبة ٣٤٪ يكون التدفق النقدي كالتالي:

ت (٣) = (د – ك – هـ) × (١ – ض) + هـ

ت(٣) = (د – ك) × ٠,٦٦ + ٠,٣٤ × هـ (٩)

وبالمقارنة مع الشريك الكويتي نجد أن صافي التدفق النقدي نتيجة للرسوم سيكون أكبرمنه لشركة أمريكية تخضع لسعر ضريبة قدره ٣٤٪ إذا تحققت المتباينة التالية:

(٠,٩٧٥ – ٠,٦٦) × (د – ك) > ٠,٣٤ × هـ

٠,٣١٥ × (د – ك) > ٠,٣٤ × هـ

(د – ك) > ١,٠٧٩ × هـ (١٠)

وتحدد لنا المتباينة رقم (١٠) العلاقة التي سيتم اختبارها حيث إن تحققها يؤدي إلى أثبات وجود اختلاف بين أثر الرسوم وأثر الضريبة وأن الرسوم أقل عبئا من أنظمة الضرائب المعمول بها حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية.

• فرضيات الدراسة:

سيتم في هذا البحث التحقق من عدة فرضيات تم تبويبها في مجموعتين رئيستين:

المجموعة الأولى : ويتم التحقق من أن الأرباح والاستهلاك تتبع أو لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لأهمية هذا الأمر في تحديد نوعية الاختبار المناسب للمجموعة الثانية من الفرضيات هل هو اختبار معملي أو غير معملي (Non Parametric) . وتنص الفرضية

الأولى من الأساسية من المجموعة الأولى من الفرضيات على أن: متوسط صافي الربح قبل الضرائب والرسوم يتبع التوزيع الطبيعي وتنص الفرضية البديلة على أن متوسط صافي الربح قبل الضرائب أو الرسوم لا يتبع التوزيع الطبيعي.

أما الفرضية الثانية الأساسية فمفادها أن متوسط الاستهلاك يتبع التوزيع الطبيعي.

وتنص الفرضية البديلة على أن متوسط الاستهلاك لا يتبع التوزيع الطبيعي.

ورفض المجموعتين الأساسيتين السابقتين يدفع لاستخدام الأدوات الإحصائية اللامعلمية أما في حال قبولهما فيستخدم الأدوات الإحصائية المعلمية.

أما المجموعة الثانية فيتم التحقق من الفرضيات التالية:

- تركز الفرضية الأساسية الأولى هنا على التحقق من وجود فرق في التأثير على التدفق النقدي بين الرسوم من جهة ونظام ضريبة الدخل من جهة أخرى. وتنص الفرضية الأساسية على أن متوسط صافي الربح قبل الضرائب = (متوسط الاستهلاك × ٠,١١) < صفر

وهذه الفرضية مشتقة من المعادلةرقم (٧)

Ho: Ul - (u2 x 0.11)>0

Where Ul = Average profit before taxes or Duties.

U2 = Average Depreciation.

وتنص الفرضية البديلة على أن متوسط صافي الربح قبل الضرائب = - (متوسط الاستهلاك × ٠,١١) < صفر

Ho: ul - (u2 x 0.11) < 0

ورفضنا للفرضية الأساسية يدعم وجهة النظر القائلة بأن نظام الرسوم يؤدي إلى زيادة حجم التدفق النقدي مقارنا بنظام الضرائب المطبق في الكويت على الشركاء الأجانب. وعند تساوي العوامل الأخرى سيؤدي نظام الرسوم إلى قبول المشاريع أكثر من نظام الضريبة الكويتي ، وربما يحدث خلاف بين الشريك الكويتي والأجنبي لذلك.

تركز الفرضية الأساسية الثانية با لمقارنة بين أثر نظام الرسوم والنظام الضريبي المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية لتحديد أيهما أقل عبئا على صافي التدفق النقدي. وتنص الفرضية الأساسية هنا على أن:

متوسط صافي الربح قبل الضرائب = د - ك - هـ وهي مشتقة من المتباينة رقم (١٠)

Ho : ul - (u2 x 0.79) < 0

ورفضنا لهذه الفرضية يدعم الاتجاه القائل بأن الرسوم لها أثر أفضل على التدفق النقدي مقارنة بنظام الضريبة المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي يدعم القول بأن نظام الرسوم يشجع الاستثمار والاتجاه لقبول المشاريع، مقارنا بالنظام الآخر في حالة تساوي العوامل الأخرى. ومن الواضح أن رفضنا للفرضية الأساسية يدعم رفض الفرضية البديلة وبالتالي ليس هناك حاجة لعمل الاختبار الخاص لهذه الفرضية.

• منهج الدراسة:

ينقسم منهج البحث إلى ثلاثة أجزاء فرعية يتناول الجزء الأول (أ) فيها وصفا متكاملا للبيانات المستخدمة والعينة. ويتناول الجزء الثاني(ب) وصفا للمتغيرات المستخدمة في التحليل. وأخيرا في الجزء (ح) سيتم التعرض للأسلوب الإحصائي المستخدم.

(أ) البيانات المستخدمة والعينة:

تم اختيار ٩ شركات صناعية كويتية منها ٣ شركات مساهمة. وسبب تحديد الشركات الصناعية هو أن التدفق النقدي يرتبط فيها عادة بوضوح قرار الإنفاق الرأسمالي، أكثرها مما هو في الغالب في سواها من الشركات كالبنوك مثلاً:

وحسب الجدول رقم (٣) نجد أن متوسط الربح للشركة الواحدة في العينة وخلال السنوات ١٩٩٦ و ١٩٩٧ - ١٩٩٨ يتراوح بين ١٢٠,٠٠٠ و ٤٨٠,٠٠٠ ألف دينار، في حين يتراوح الاستهلاك ولنفس الفترة بين ٥٢,٠٠٠ و ١٧٩,٠٠٠ ألف دينار ومع أن الأرقام من حيث قيمتها المتوسطة تدعم القول بأن التدفق النقدي في ظل الرسوم سيكون أكبر منه في ظل الضريبة، رلا أنه حتى يحقق لنا تعميم نتائج هذه العينة لابد من اختبار إحصائي يحدد ما إذا كانت الفروق بين أثر الرسوم وأثر الضريبة هي فروق معنوية يعتد بها أم أنها قد تكون ناجمة عن المصادفة.

جدول رقم (٣) خصائص العينة

المتغير	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	إجمالي الفترة
متوسط الربح بمئات الدنانير	٣٣١٤٥	١٦٥٩١	١٤٨٩١	٦٤٥٥٦
الانحراف المعياري	١٤٤٧٤٢	٤٠٣٥٨	٤٣٨٩٥	٢٠٥٠٢٠
قيمة اختبار (ت)	١,٧١	٣,٠٦	٢,٥٤	٢,٣٦
متوسط الاستهلاك بمئات الدنانير	٣١٤١٥	٣٠٩٥١	٢٦٩٣١	٨٩٢٩٨
الانحراف المعياري	١١٥٤٨٩	١٠١٧٦٦	٦٩٢٣٨	٢٨٥٠٨٤
قيمة اختبار (ت)	٢,٠٤	٢,٢٨	٢,٩١	٢,٣٤

كذلك تم تحديد الشركات بأن تكون كويتية فقط بدلا من خليط من الشركات الكويتية والأمريكية لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

أولا: يتم تطبيق النظام الكويتي الضريبي والرسوم على الشركات المشتركة ، مما يعني أننا سنشاهد أثر النظامين معا في الشركات الكويتية، في حين أن الشركات الأمريكية ستعكس فقط أثر النظام الضريبي الأمريكي، وكذلك وبالنظر إلى الجدولين رقم (١) و (٢) نجد أن معدلات الضريبة في النظام الكويتي تتراوح بين (٢٥٪ -٥٥٪) وهي أعلى من معدلات الضريبة في النظام الأمريكي (١٥٪ - ٣٤٪) مما يجعل النظام الأمريكي حالة وسطا ويجب الإشارة إلى أن حجم الأرباح المحققة فعلا في الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط تجعل الشركات الأمريكية تدفع ٣٤٪ كضريبة لذلك عند اختبار الفرضية على البيانات الكويتية اختبر حد الضريبة ٢٥٪ في النظام الكويتي لاختبار الفرضية الأساسية التالية. وفي حالة رفض الفرضية الأساسية نرى عدم جدوى إجراء الاختبارات على الشركات الأمريكية، أما في حالة قبول الفرضية فيجب أخذ عينة من الشركات الأمريكية والكويتية للوصول الى قرار، وسيتم ترك هذا الجزء لدراسة أخرى كما أسلفنا.

ثانيا: يعتبر أثر الرسوم او الضريبة أثرا إضافيا، حيث لا يؤخذ به إلا بعد احتساب الربحية (أي بعد الأخذ في الاعتبار احتساب المتغيرات الداخلة في التحليل) وبالتالي نتوقع أن اختيار شركات أمريكية أو كويتية لن يؤثر على اتجاه أو نتيجة التحليل.

ثالثا: نسعى من خلال هذه الدراسة الى التقصي ومعرفة ما إذا كانت الرسوم تؤدي إلى زيادة التدفق النقدي (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى). فإذا أخذنا عينة من الشركات الأمريكية فإننا بذلك سنأخذ شركات منحازة إلى الأعلى، لأن نظامها الضريبي أدى إلى التقليل من حجم التدفق النقدي، مما سيؤثر على سلامة وصحة النتائج.

(ب) المتغيرات المستخدمة:

تم تحليل متغيرين في هذه الدراسة لتحديد ما إذا كان حجم التدفق النقدي أكبر عند استعمال الرسوم مقارنة بالضرائب.

المتغير الأول في التحليل هو صافي الربح قبل احتساب الضرائب أو الرسوم، وهذا يعكس أرباح الشركة بعد خصم جميع المصاريف بما فيها الفوائد والاستهلاك. ويتم توزيع هذا الربح أو احتجازة لتكوين الاحتياطيات بعد خصم حصة الدولة فيه سواء كانت هذه الخصة في صورة رسوم أو ضريبة والتي تقوم الدولة بتطبيق الشريعة فيها وتوزيعها لمستحقيها أو حسب ما تراه ملائماً.

المتغير الثاني في التحليل هو استهلاك رأس المال. وهو عبارة عنمصروف غيرنقدي يتم حسمه سنويا من الأرباح وتجميعه تحت مسمى«مجمع استهلاك» ويحسم من اجمالي الأصول الثابتة في الميزانية العمومية. ويساعد الاستهلاك المنشأة في المستقبل عند قيامها باستبدال أوزيادة حجم اصولها الثابتة.

(ج) الأسلوب الإحصائي المستخدم

سيتم استخدام اسلوبين إحصائيين، بهدف القيام بتحليل واختبار فرضيات الدراسة التي سبقت الإشارة اليها.

الأسلوب الأول: ويهتم بتحديد ما إذا كان المتغيرات صافي الربح (قبل الضريبة أو الرسوم) والاستهلاك، يتبعان أولا يتبعان التوزيع الطبيعي، وسيتم استخدام (KOLMORROV-SMIRANOVD -TEST) والمحسوب حسب المعادلة التالية:

قيمة دال= القيمة العظمى للفرق (التوزيع الطبيعي الأمثل التوزيع الفعلي) وتم حسابه من خلال برنامج ساس (SAS) المتوافية بالجامعة.

أما الأسلوب الثاني: فتتم فيه المقارنة بين الوسطين لصافي الأرباح (قبل الضرائب أو الرسوم) وللاستهلاك . وسيتم استخدام اختبار (WILCOXON) وهو أحد اهم الاختبارات اللامعلمية المستخدمة للمقارنة بين الوسطين حيث يتم تجميع البيانات بناء على عامل مشترك وهو أن البيانات (صافي الربح قبل الضرائب والاستهلاك) تابعة لشركة واحدة، ويتم حساب معامل (WILCOXON) عن طريق طرح المتغيرين من بعضهما ثم ترتيب الفروق من الأصغر إلى الأكبر، ثم إعطاء ربت لهم (١,٢,٣,...) وهكذا) ثم يتم إعطاء إشارة الفرق للرتبة ثم يتم تطبيق المتباينة التالية:

معامل WILCOXON = مجموع الرتب/ (مجموع مربعات الرتب)

(❖: بعد الأخذ في الاعتبار إشارة المتغير ، أي إشارة الفرق)

وتقارن قيمة المعامل بالقيمة الجدولية، فإذا كانت قيمة المعامل أكبر في وضعنا الحالي يتم رفض فرضية العدم (CONVER, 1980)

● النتائج

من المهم التأكيد من أن مفردات العينة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وذلك للفترة الكلية والجزئية وتم التحقق من ذلك باستخدام برنامج ساس (SAS) لعمل تحليل (CONVER, 1980).

من الجدول رقم (٤) وجدنا أن قيمة دال المقاسة أقل بكثير من القيمة الحرجة عند مستوى رفض (معنوية) ١٪، ٥٪ ولذلك تم رفض فرضية العدم (الأساسية) بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي لصالح الفرضية البديلة مما يعني وجوب استخدامنا للاختبار اللامعلمي.

جدول رقم (٤)

نتائج اختبارات فرضيات التوزيع الطبيعي

(KOLMOGROV- SMIRANOV D)

السنة	قيمة دال		احتمال قبول فرضية العدم	
	الارباح	الاستهلاك	الأرباح	الاستهلاك
١٩٩٦	٠,٢٥٨٥٩٥٩	٠,٢٧١٥٤٨٩	أقل من ٠,٠٠١	أقل من ٠,٠٠١
١٩٩٧	٠,٦٧٩٠٣٢	٠,٣٠٥٨٣٥٧	أقل من ٠,٠٠١	أقل من ٠,٠٠١
١٩٩٨	٠,٧٨٤٤٢٨٢	٠,٤٠٧٣٢٢	أقل من ٠,٠٠١	أقل من ٠,٠٠١
١٩٩٩	٠,٤٣٥٣٤٠٤	٠,٣١٦٥٨٧٦	أقل من ٠,٠٠١	أقل من ٠,٠٠١

ونظرا لرفض الفرضية السابقة تم استخدام تحليل ويلكوكس (WILCOXON) للفرق بين الوسطين للتأكد من صحة العلاقات المارد اختبارها، ومن الجدول رقم(٥) نجد أنه سيتم رفض الفرضية الأساسية التي تنص على أن صافي الربح أقل من أو يساوي ١١٪ من الاستهلاك لصالح الفرضية البديلة عند مستوى معنوية ١٪ مما يؤكد بأن نظام الرسوم يؤدي إلى حجم تدفق نقدي أكبر مقارنا بنظام ضريبة الدخل، وفي حالة تساوي العوامل الأخرى يؤدي نظام الرسوم إلى قبول المشاريع الصناعية أكثر من النظام الضريبي الكويتي.

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار فرضية صافي الربح يساوي أو أقل من ١١٪ من الاستهلاك

السنة	مجموع الرتب	مجموع مربع الرتب	قيمة معامل WILCOXON	القيم الحرجة	
				١٪	٥٪
١٩٩٦	٩٧٢,١٦	٢٤٥,٢٨٠٤١	٣,٩٦٣	٢,٣٢٦	١,٦٤٩٩
١٩٩٧	٧٨٧,٩٢	٢٤٥,٢٨٠٤١	٣,٢١٢	٢,٦٣٦	١,٦٤٩٩
١٩٩٨	١٠٦٧,٩٢	٢٤٥,٢٨٠٤١	٤,٣٥٤	٢,٣٢٦	١,٦٤٩٩
١٩٩٩	٩٤٦,٩٦	٢٤٥,٢٨٠٤١	٣,٨٦١	٢,٣٢٦	١,٦٤٩٩

● نجد أن قيمة المعامل أعلى من القيم الحرجة مما يدعونا لرفض الفرضية الأساسية

والبيانات السابقة تدعم رفضنا الفرضية الخاصة بمقارنة النظام الضريبة الأمريكي بنظام الرسوم والقائلة بأن صافي الربح أقل من أو يساوي ٧,٩٪ من الاستهلاك، وبالتالي نستطيع أن نقول أن نظام الرسوم يؤدي إلى حجم تدفق نقدي أكبر من نظام الضريبة الأمريكي (عند تساوي العوامل الأخرى) لذلك نجد أن نظام الرسوم يقبل المشاريع الصناعية أكثر من نظام الضريبة، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين كون وعاء الرسوم يختلف عن وعاء الضريبة، حيث تساهم الرسوم في التوفير النقدي في الأصول الرأسمالية (الأصول الثابتة خاصة) حيث يسمح بخصمها من الرسوم في حين أن ترك أموال جانبا يعرضها لمزيد من الرسوم، كذلك نجد أن سعر الرسوم يختلف كثيرا عن سعر ضريبة الدخل من ناحية الحجم بحيث يصغر الأول الثاني بمراحل.

● الخلاصة:

من النتائج السابقة نستطيع القول أن الرسوم تساهم بدلا من ضريبة الدخل في دعم قبول المشاريع الصناعية، مما ينعش الاقتصاد نتيجة لأنه يؤدي إلى زيادة حجم التدفق النقدي. وللأسف لا تزال البحوث في هذا المجال قليلة وتحتاج إلى البحث والتقصي والتركيز من قبل الباحثين، ومن هذه الحقول مقارنة أثر الرسوم بنظم ضريبة الدخل على كلفة رأس المال وتعتبر تكملة مهمة لهذه الدراسة.

المراجـــع

أولاً: المراجـع العربيـة

- دراز، محمد أنس (١٩٨٤)، «دور الرسوم في الاقتصاد العام والسياسة المالية»، أبحاث وأعمال مؤتمرالرسوم الأول، ١٩٨٤م، ٢٧١ - ٢٩٧ .
- السلطان، محمد علي (١٩٨٦) ، «الرسوم تطبيق محاسبي معاصر»، الرياض، دار المريخ للنشر١٩٨٦م.
- عبد الله ، خالد أمين (١٩٨٢) «محاسبة التضخم بين المعارضة والتأييد»، مجلة الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، العدد السادس عشر، ٤٥ - ٥٦ .
- غرابية، فوزي (١٩٨٢)، «القوائم المالية المعدلة وفق التغيرات في المستوي العام للأسعار»، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، العدد السادس عشر، ٧٣ - ٨٦ .
- فرهود، محمد سعيد وابراهيم، حسين كمال (١٩٨٦)، «نظام الرسوم وضريبة الدخل»، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- وهبة، محمد السعيد والجمجوم، عبد العزيز محمد (١٩٨٤)، «دراسة مقارنة في ضرائب الدخل والرسوم»، مطبوعات تهامة.
- العظمة، محمد العادلي، يوسف (١٩٨٢)، «نماذج من الفكر المعاصر للمحاسبة عن المتغيرات: مستويات الأسعار: عرض وتحليل - مجلة الاقتصاد والإدارة. جامعة الملك عبد العزيز. العدد السادس عشر. ص٧ - ٤٤.

ثانياً: المراجـع الأجنبيـة:

CONVER, W(1990), "Practical Nonparametric Statistics " John wiley. New York. Miles, J, & Ezzell, J. (1998).

Markets, and Project Life: AClarification, Journal of Financial and Ouantitative Analysis September(1998) . PP. 719 730 .

Myers, S.C. (1994" Interactions of Coroprate Financing and Investment Decision Implications for Capital Budgeting. Journal of Finanance. March. 1 - 25.

Rapport, A and Taggart, R(1982) " Evaluation of Ezpenditure Proposals. Financial Management Spring, 5 13.

Sommerfeld. R, Anderson, H. Brock, H, Madeo, S, and Milliron, V. (1988), An Introduction to Taxation. Harcourt Brace Jovanovich . New York.

مقارنة بين P/E Ratio و Free Cash Flow لإختبـــار محفظـة الأسهـم الناجحـة

د. مهدي محمد البراك
جامعة الكويت

مقدمة:

إن الإستثمار بالأسهم في البورصة يعتبر أحد أنواع الإستثمار التي بها مخاطر كبيرة، ومن أحد الأدوات تخفيض المخاطر لهذا الإستثمار هو تنويع الشركات التي تختارها للمحفظة.

هذا البحث يدرس كيفية تصميم محفظة مالية تحقق أعلى عائد بالمقارنة مع متوسط عائد السوق standard & poor (S & P) هنا المقارنة بين محفظة يتم إختيارها على أساس P/E ratio Shape Market Price/EPS ومحفظة يتم إختيارها على أساس (FCF) FREE CASH FLOW التدفقات النقدية الحرة هذه الدراسة قام بها Hackel and Livnat (1992) على شركات أمريكية دور الكاتب في هذه المقالة تحليل هذه الدراسة وإبراز أهم النتائج ومدى إمكانية إستفادة المستثمر الكويتي المحلي.

P/E و FCF

الاداة التقليدية لإختيار الأسهم P/E RATIO والإستراتيجية هي أن المستثمر يختار الشركة التي لها P/E منخفض ويبعها اذا كان P/E عالي، وبذلك يحقق عائد أكبر من عائد السوق وبذلك يتفوق على السوق هذا للإستثمار في المدى القصير كانت P/E مستخدمة بشكل واسع النطاق على الرغم انه الأرباح هي المقام في هذا الكسر EPS، والأرباح يتم قياسها على أساس الاستحقاق وأساس الاستحقاق في المحاسبة فيه عيوب كثيرة على سبيل المثال تعدد طرق الاستهلاك، تعدد طرق تقييم المخزون وكل طريقة ينتج عنها صافي ربح مختلف عن الاخرى، ايضاً تلاعب الادارة بصافي الربح واظهاره نموه كبير حتما لكي يحصلون على مكافآت سنوية عالية وبذلك B/E تقيس نمو الشركة ومخاطر الشركة كلما كانت P/E عالية كلما كان نمو الشركة عالية ومخاطرها ايضا.

ومن ناحية أخرى، التدفقات النقدية والتدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية التي بقيت بعد ان يتم سداد الالتزامات التشغيلية والتكاليف الرأسمالية وتوزيعها الأرباح للاسهم ممتازه وتكاليف التطوير، إذن هذه النقدية حرة لدى الادارة ممكن توزيعها على الملاك أو رفع كفائة الشركة.

يتم حساب FeF كالتالي:

التدفقات النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية في التشغيل- المصاريف - الرأسمالية - توزيعات أرباح للاسهم الممتاز ة فقط.

كلما كانت (FCF) موجبة وعالية كانت الشركة في وضع افضل ويكون السعر السوقي للسهم مرتفع.

هذا وتشترط الدراسة التي قام بها HACKEL AND LIVNAT(1992) (H&L92) في الولايات المتحدة باستخدام (FCF) في الشركات التي لديها ديون منخفضة أي LOW DEBT و(FCF) HIGH هذه المحفظة التي يتم اختيارها على هذا الاساس سوف تحقق عائد عالي يتفوق على متوسط عائد سوق (S& P 500)

معامل التدفقات النقدية الحرة

القيمة السوقية MV = FCF MULIBL

متوسط مرجح ٤ سنوات

(FCF)

تصميم المحفظة:

قام H& L(92) باختيار ١٠٧٧ شركة في سنة ٨١ إلى ١٩٩٠ وقسم هذا الشركات الى عشره مجموعات مرتبة بشكل تصاعديا حسب متوسط P/E ومتوسط (FCF) وبذلك تكون المجموعة الاولى تحتوي على أصغر الشركات والمجموعة العاشرة تحتوي على اكبر الشركات للمعلومات الأكثر تفصيل يرجى قراءة H& L(92).

النتائج والتقييم:

الرسم البياني (١) و(٢) يوضح ان الشركات التي لها HIGH P/E تفوقت على السوق فقط في سنة واحدة من عشر سنوات وهي سنة ١٩٨٢ . ولكن الشركات التي لديها LOW P/E عائدها تفوق على عائد السوق ٥ سنوات فقط، لذلك نستنتج من ذلك ان P/E ليست اداة جيدة لتحقيق عائد افضل من عائد السوق وبذلك يفضل البحث عن بديل.

من ناحية اخرى، نجد ان في الرسم البياني (٣) الذي عرض المحفظة التي تم اختيارها علي اساس LOW FCF MULTIPLE AND LOW DEBT. نتائج هذه المحفظة مذهلة حيث انها تفوقت على السوق في جميع سنوات الدراسة عدا ١٩٨٧ ولذلك نستنتج انه FCF افضل من P/E لاختيار المحفظة لاسهم الشركات.

الخلاصة

المستثمرون يعتمدون علي P/E لاختيار السهم لكن هذا يؤدي الى عائد منخفض مقارنة بعائد السوق ولكن هناك مقياس جديدFCF افضل من P/E ويحقق نتائج مذهلة في تحقيق عائد افضل من عائد السوق لذلك نوصي المستثمر الكويتي ان يأخذ بعين الاعتبار FCF عند تصميم المحفظة المالية سواء شركات كويتية او اجنبية.

المراجع:

1-Financial Accounting Standard Board Fasb. 95.

2 - Hackel, K. And J.livnat.1992

Cash Flow And Security Analaysis.

Business One Irwin

3 - Standard And Poor 500 Guide . 1999 Edition Mcgraw - Hill.

رسم بياني (١) أداء المحفظة الحالية التي تم اختيارها
على أساس High P/E

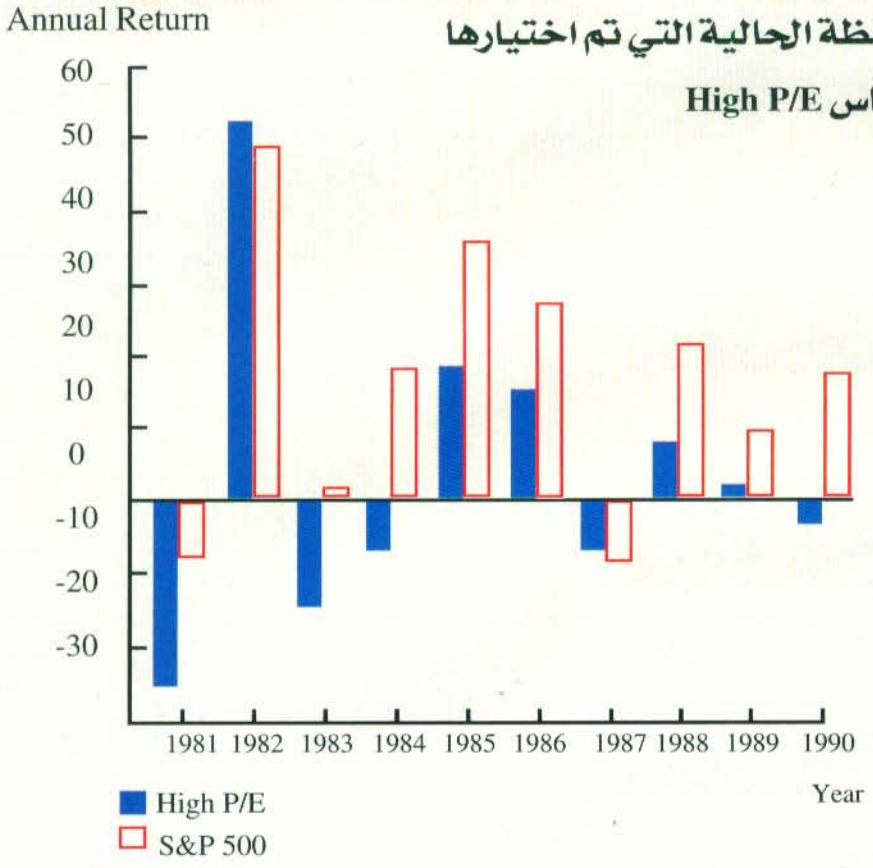

رسم بياني (٢) أداء المحفظة الحالية التي تم اختيارها
على أساس Low P/E

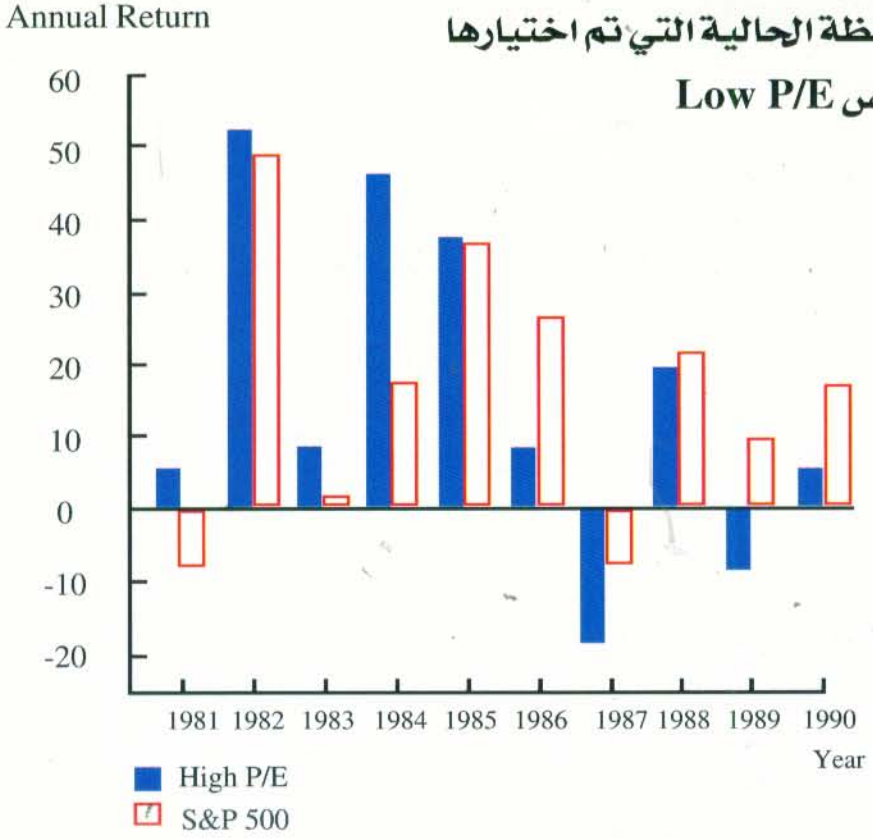

رسم بياني (٣) أداء المحفظة الحالية التي تم اختيارها

على أساس High P/E ، Low P/E

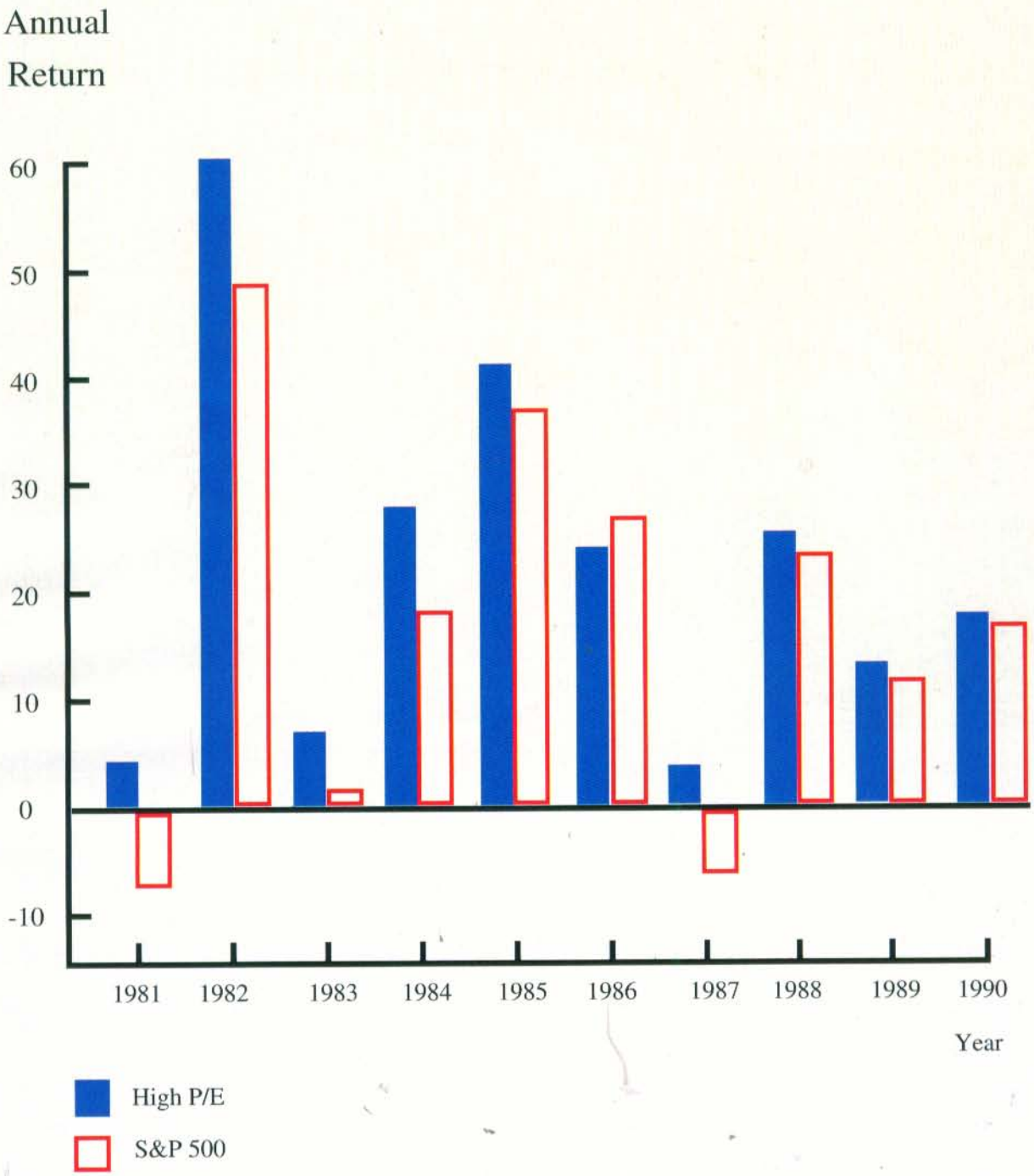

دراسة عن الطرق المتبعة لفحص وتقييم الرقابة الداخلية (حالة تطبيقية على نظام الرواتب)

اعـــداد:
سعود عبدالرحمن التركي
مراقب مالي
وزارة المالية

مقدمـــــة

إن الاهتمام المتزايد بالرقابة الداخلية في الجهات الحكومية والوحدات الاقتصادية وغيرها جعل من الضروري القيام بدراسة للتعرف على الطرق المتبعة للتقييم الدقيق لنظام الرقابة الداخلية المطبق فعليا داخل الجهة والوقوف على نقاط الضعف والقوة فيه حتى يتم تحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذ عملية الرقابة والمراجعة.

وأبرزت قواعد تنفيذ ميزانية الجهات الحكومية عناية خاصة للرقابة الداخلية في الجهات الحكومية حيث تنص المادة رقم (٧) من القواعد العامة (على جميع الجهات الحكومية الاهتمام بالرقابة والمراجعة الداخلية) وذلك تقديرا من وزارة المالية للرقابة الداخلية لما لها من أهمية كبيرة في المحافظة على الأموال وتنظيم إجراءات العمل والدورة المستندية على أساس سليم وفعال ورفع الكفاءة الإنتاجية لتحقيق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية القاعدة الثانية من قواعد العمل الميداني - لقواعد التدقيق والرقابة المتعارف عليها- مما يدل على أهمية وضرورة دراستها وتقييمها وفحصها فتتطلب هذه القاعدة «... دراسة وتقييم الرقابة الداخلية القائم كأساس للاعتماد عليه». وأيضا تلزم نشرة معايير المراجعة رقم (٣٠) المراجع على فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بصورة واسعة.

وهنا سؤال كيف يستطيع المراقب أن يختبر مدى دقة وسلامة نظام الرقابة الداخلية المطبق فعلا داخل الجهة محل الفحص؟ والإجابة هو عن طريق خطوات وطرق تقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

كما أن هناك اتجاه علمي يقضي بأن تتم دراسة أنظمة الرقابة الداخلية للعمليات المختلفة داخل الوحدة أو الجهة على عدد من السنوات وفي هذه الحالة يقوم المراقب بإعداد سجل دائم يجمع فيه نتائج دراساته عن أنظمة الرقابة الداخلية في الجهة على عدد من السنوات فمثلا يهتم في السنة الأولى بدراسة وفحص أنظمة الرقابة الداخلية لعمليات الرواتب وفي السنة الثانية لعمليات الشراء وهكذا فعملية التقييم تستنفذ جزء كبير من الوقت.

ومما ينبغي التنويه إليه هو إطلاق عدة تسميات مترادفة على المراقب مثل مدقق، مراجع، فاحص، مراقب وذلك لعدم وجود اتفاق على التسمية أو تحديد لطبيعة كل تسمية في لغتنا العربية المستخدمة وعليه فإن اختلاف التسمية نرجو ألا يحدث أي ارتباك في المعنى.

وسوف نتطرق في هذه الدراسة إلى تعريف الرقابة الداخلية والطرق المتبعة في فحص وتقييم الرقابة الداخلية - صفات التقييم نظام الرقابة المالية - حالة تطبيقية لفحص وتقييم الرقابة الداخلية على نظام الرواتب في وزارة النفط وأخيرا الخاتمة.

أولا - تعريف الرقابة الداخلية

مر تعريف الرقابة الداخلية بعدة تطورات خلال القرن العشرين - ففي بداية القرن كانت الرقابة الداخلية تنصب أساسا على الوسائل الكفيلة بحماية النقدية من السرقة والاختلاس، ثم امتدت إلى الأصول الأخرى كالمخزون السلعي وكانت تعرف بذلك الوقت باسم «الضبط الداخلي-INTER NAL CHECK ثم امتدت الرقابة الداخلية لتشمل الوسائل الكفيلة بضمان صحة ودقة البيانات المحاسبية.

فقد عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين AICPA في عام ١٩٣٦ بأنها:

«مجموعة الوسائل والطرق التي يستخدمها المشروع بقصد حماية النقدية وغيرها من الأصول، وكذلك لضمان الدقة الحسابية لما هو مقيد بالدفاتر».

يتضح من هذا التعريف أن الرقابة الداخلية تهدف في ذلك الوقت إلى:

١- حماية أصول المنشأة (سواء كانت نقدية أو غيرها) من السرقة والاختلاس والتلاعب وسوء الاستعمال.

٢- التأكد من الدقة الحسابية لما هو مسجل بالدفاتر والسجلات المحاسبية، أي التأكد من خلوها من الأخطاء والغش وكافة أشكال التلاعب.

ولكن سرعان ما تطور هذا المفهوم مع تطور علم الإدارة، فقد أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين في عام ١٩٤٩ تقريرا خاصا عن الرقابة الداخلية عرفها بأنها:

«تشمل الرقابة الداخلية على الخطة التنظيمية للمشروع وكافة الوسائل والطرق التي يستخدمها هذا المشروع بقصد حماية أصوله وضمان دقة بياناته المحاسبية، وتنمية الكفاية الإنتاجية وتشجيع السير بالسياسات التي تضعها الإدارة في الطرق المرسوم لها».

وقد أكد المعهد المذكور هذا التعريف مرة أخرى في قائمة مبادئ المراجعة التي أصدرها عام ١٩٧٣ .

يتضح من هذا التعريف أن الرقابة الداخلية تهدف إلى:

١- حماية أصول المنشأة (سواء كانت نقدية أو غيرها) من السرقة والاختلاس والتلاعب وسوء الاستعمال.

٢- التأكد من صحة ودقة المعلومات المحاسبية وذلك لإمكان الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

٣- تنمية الكفاية الإنتاجية لمختلف أقسام المشروع ولمختلف العاملين به ومنع الإسراف.

٤- تشجيع السير بالسياسات الإدارية في الطرق المرسوم لها.

وأحدث تعريف للرقابة الداخلية هو ما ورد في التوصية رقم (٤٦) من بيان سدني (١٩٨٦) للمنطقة الدولية هي النظام الكلي للرقابة المالية أو غيرها من أنواع الرقابة بما تشمله من هيكل تنظيمي وأساليب وإجراءات ورقابة مالية داخلية أنشأتها الإدارة ضمن أهدافها المحددة للمساعدة في عملية القيام بإدارة أعمال المشروع بأسلوب منظم واقتصادي وفعال ويتميز بالكفاءة بحيث يتضمن الالتزام بسياسات الإدارة ويؤمن دقة السجلات المحاسبية والحسابية وتقديم معلومات إدارية ومالية موثقة).

كما يتضح لنا من التعريف السابق أن الرقابة الداخلية يمكن أن تنقسم إلى قسمين يختص الأول بالجوانب المحاسبية ويسمى الرقابة المحاسبية Accounting Control ويختص الثاني بالجوانب المتعلقة بالكفاية الإنتاجية ويسمى بالرقابة الإدارية Administrative Control.

وعلى ضوء تحديد أهمية الرقابة الداخلية للمراقب أو المراجع أوضح المعهد الأمريكي للمحاسبين مسئولية المراقب فيما يلي:

١- بالنسبة للرقابة المحاسبية:

يعتبر المراقب مسئولا مسئولية كاملة عن فحص وتقويم وسائل ونظم هذا الفرع من فروع الرقابة الداخلية لما له من تأثير مباشر على طبيعة عمل المراقب والمراجع وتحقيق الأهداف التي يسعى إليها من عملية المراجعة والتدقيق.

٢- بالنسبة للرقابة الإدارية:

لا يعد المراقب مسئولا عن فحص وتقويم وسائل ومقاييس هذا الفرع من فروع الرقابة الداخلية لأنه يهدف أساسا إلى تحقيق أكبر كفاية إنتاجية ممكنة، وضمان تنفيذ السياسات الإدارية، كما لا يؤثر هذا الفرع بطريقة مباشرة على برنامج المراقبة والمراجعة وكمية الاختبارات التي يقوم بها المراقب وإن كان يساعد على اطمئنانه إلى دقة تنظيم الأعمال في الجهة.

أما في حالة وجود تأثير لها على أي بيانات مالية فيجب عليه دراسة وفحص نظام الرقابة الإدارية.

ثانيا- الطرق المتبعة في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

هناك وسائل عدة يمكن للمراقب إستخدامها لتقييم نظام

الرقابة الداخلية وهي تهدف جميعا إلى التعريف على مدى فعالية النظام الموضوع ودقة تطبيقه ومن الممكن إستخدام أكثر من وسيلة في وقت واحد لفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية. ويمكن القول بصفة عامة أنه على الرغم من تعدد وتنوع الوسائل المستخدمة لتقييم نظام الرقابة الداخلية إلا أن أغلبها إن لم يكن كلها يقوم على الخطوتين الرئيسيتين التاليتين:

أولاً: الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية:

يقوم المراقب بفحص ودراسة نظام الرقابة الداخلية وذلك بالإطلاع على التعليمات المكتوبة واللوائح المالية والمحاسبية والإطلاع على الخريطة التنظيمية ودليل الإجراءات الخاص بالجهة وقد يلجأ البعض إلى متابعة واحدة أو عدد قليل من العمليات من كل نوع من العمليات المختلفة في الجهة على أن يأخذ بالاعتبار كافة الخطوات اللازمة لتنفيذ عملية معينة أو مجموعة من العمليات المتجانسة والمتعلقة بنشاط معين من مرحلة التفويض والاعتماد إلى مرحلة التنفيذ.

ثانياً: التأكد من مدى تنفيذ النظام الموضوع

عن طريق القيام بإجراء فحص إجرائي أي فحص ودراسة نظام الرقابة الداخلية المطبق فعلا بالجهة وذلك للتأكد من أن التعليمات التي وضعتها كلا من الجهة الحكومية ووزارة المالية يتم تنفيذها فعلا حسب ما هو مرسوم لها فقد يحدث بعض الأحيان إنحراف في التنفيذ الفعلي عن التعليمات والإجراءات الموضوعة.

ولكي يقوم المراقب بفحص وتقويم الرقابة الداخلية فإنه يمكن استخدام إحدى أو بعض الوسائل والطرق التالية لجمع المعلومات عن الرقابة الداخلية، والتعرف على النظام المطبق في الجهة، وتقييم مدى كفايته وأهم هذه الطرق:

١- فحص النظام المحاسبي Accounting System

٢- الاستفسارات Questionnaire Approach

٣- الملخص التذكيري Reminder List

٤- التقرير الوصفي Narrative Description

٥- طريقة قائمة رؤوس الموضوعات List of Topics

٦- دراسة الخرائط التنظيمية (خرائط التدفق) Flow Chart

وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه الوسائل:

١- فحص النظام المحاسبي (Accounting System):

يحصل المراقب من خلال دراسته وفحصه للنظام المحاسبي على بيان بالدفاتر والسجلات المحاسبية المستخدمة وأسماء الموظفين المكلفين بمسكها وتدقيقها وقائمة بأسماء الموظفين المسؤولين عن الاحتفاظ بالموجودات، ويطالب ببيان عن طبيعة المستندات والدورة المستندية ولا يكتفي بالحصول على هذه البيانات وإنما ويقوم بدراستها وتحليلها ومقارنة معلوماتها ليتحقق من تقسيم العمل بين الإدارات المختلفة وأقسامها وموظفيها بما يحقق نظام فصل الوظائف. ويعتبر النظام المحاسبي أحد المكونات الهامة لنظام الرقابة الداخلية.

٢- الاستفسارات (Questionnaire Approach)

وتقوم على توجيه مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالرقابة الداخلية إلى المسئولين والموظفين المختصين وتلقي الإجابة عليها ومن هذه الإجابات يستخلص رأيه في مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية ويمكن أن تتخذ أحد شكلين إما أسلوب الاستفسارات الشفوية أو أسلوب الاستفسارات المكتوبة.

أ- أسلوب الاستفسارات الشفوية:

يتضمن توجيه أسئلة شفوية إلى المسئولين والموظفين المختصين للتعرف على النواحي الفنية والإدارية والمحاسبية وسماع إجابتهم ويعاب على هذا الأسلوب احتمال سهو أو نسيان بعض الإجابات بالإضافة إلى عدم وجود دليل كتابي، فلذلك، لا ينصح بإتباعه.

ب- أسلوب الاستفسارات المكتوبة:

يتخذ هذا الأسلوب شكل قائمة استفسارات كتابية أو استبيان مكتوب، بحيث تشمل مجموعات أسئلة موضوعة بعناية عن دعائم وأسس نظم الرقابة الداخلية وكافة جوانب العملية المراد تقييمها وكذلك كافة الأفراد الذين لهم علاقة بموضوع القائمة وتقديم القائمة للمسئولين ليقدموا إجاباتهم عليها ويعيدونها للمراقب المالي ويصمم نموذج الاستفسارات بأسئلة تصاغ بنعم أو لا فقط.

بحيث تشير الإجابة بكلمة نعم إلى مواطن قوة النظام وكلمة لا إلى مواطن ضعفه وبذلك يسهل على المراقب المالي اكتشاف مواطن الضعف من خلال فحص الاستفسارات التي تقابل الإجابات بكلمة «لا».

ومن المهم بأن تكون صياغة الأسئلة بطريقة تساعد على:-

- فهم الأسئلة ووضوحها.

- سهولة الإجابة عليهم (بنعم أو لا - صح أو خطأ).
- سرعة الإجابة عليها.
- عدم الملل من قراءتها.
- أن تكون الإجابة عليها محددة وقاطعة ولا تحتاج إلى سرد.
- تيسير عملية المقارنة والتحليل.

وأهم مزايا هذه الطريقة:

١- تنسيق طريقة فحص نظم الرقابة الداخلية في العمليات المالية والمختلفة.

٢- عدم اسيتاء المسئولين منها إذ يعتبرونها إجراء فني عادي.

٣- من الممكن إدخال بعض التعديلات على القائمة النموذجية الموضوعة سابقا.

٤- تعمل على اكتشاف عيوب الرقابة الداخلية بطريقة مباشرة.

عيوبها:

- قد لا تعطي فكرة واضحة للنظام المطبق فعلا.

٣- الملخص التذكيري (Reminder List):

يتضمن هذا الملخص الذي يقوم بإعداده المراقب على بيان تفصيلي بالإجراءات والوسائل التي يتميز بها أي نظام سليم للرقابة الداخلية ويعتبر الملخص وسيلة يسترشد بها عند تقييم الرقابة الداخلية للجهة كما يعتبر إطار عام يجري في نطاقه الفحص دون تحديد استفسارات أو أسئلة معينه أي أن الملخص التذكيري عبارة عن دليل أو مرشد لتقييم الرقابة الداخلية يمكن الرجوع إليه في أي وقت على أساس أنه متضمن قواعد وأسس عامة شبه ثابتة ولكل مراقب مالي اختيار طريقة تطبيق وتنفيذ هذه القواعد والأسس عندما يقدم على عملية تقييم لنظام الرقابة الداخلية.

٤- التقرير الوصفي (Narrative Description):

وهو وصف تفصيلي مكتوب عن الإجراءات الرقابية في كل نوع من العمليات ويقوم المراقب هنا بوصف الإجراءات المتبعة في الجهة الحكومية لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة والدورة المستندية، ويخلص التقرير الوصفي إلى تحديد نقاط الضعف في النظم المستعملة.

فطبقا لهذا الأسلوب يقوم المراقب أو مساعده بتجهيز قائمة تحتوي على عناوين الراتب... الخ، ويقوم بتوجيه بعض الأسئلة إلى الموظفين المسئولين عن إنهاء العملية المختصة ويسجل إجاباتهم، ثم يترك لهم الحديث عن وصف خط سير العملية والإجراءات التي تمر بها والمستندات التي تعد من أجلها والدفاتر والسجلات التي تثبت بها، بعد ذلك يقوم المراقب بتثبيت الإجابات بحيث تظهر السير من بدايته حتى نهايته وبناء عليه يتم تقويم النظام على أساس أنه قوي أو ضعيف.

ويتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة، حيث يمكن ترك الأسئلة للموظفين ليقوموا بكتابة الشرح المطلوب.

ولكن يعاب عليه صعوبة الشرح المطول في وصف الإجراءات وبالتالي صعوبة التعرف على مواطن الضعف في النظام، كما يمكن أن يحدث سهو عند ذكر بعض العناصر الهامة للنظام.

٥- طريقة قائمة رؤوس الموضوعات (List of Topics):

بموجب هذه الطريقة يعد المراقب لكل نوع من العمليات رؤوس الموضوعات التي يرى مناقشتها مع المسئولين في الجهة، حيث يقومون بشرح الإجراءات المتبعة بالتفصيل لكل عملية، ثم يتولى المراقب كتابة ملخص النظام الموجود مستعينا بما ذكره المسئولون وما يراه فيه من ضعف أو ثغرات.

وفيما يلي نموذج لقائمة رؤوس الموضوعات عن المدفوعات بشبكات:

المطلوب توضيح الطريقة التي تتبعها المنشأة بالنسبة للعمليات الآتية:

١ - اعتماد الفواتير وكشوف حساب الموردين لدفع قيمتها.

٢ - إعداد واعتماد التحويلات والشيكات.

٣ - التوقيع على التحويلات والشيكات.

٤ - تسليم وإرسال الشيكات.

٥ - تقييد المدفوعات.

٦ - إعداد كشف تسوية حساب البنك.

٦- خرائط التدفق (Flow Chart):

وتعتبر من الوسائل الحديثة التي انتشر استعمالها أخيرا لجمع المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وهي رسم بياني يمثل بالرموز النظام المستخدم أو مجموعة من الإجراءات مع بيان كل إجراء من هذه الإجراءات بالتتابع وهي تعطي صورة أوضح وأكثر تحديد عن النظام المستخدم.

ويساعد استخدام خرائط التدفق بصفة خاصة في فهم تسلسل العلاقات بين أوجه النشاط المختلفة وما يتعلق بها من مستندات أخرى في نظام الرقابة الداخلية ويستطيع المراقب من خلال تتبعه لتدفق العمل والمستندات أن يفهم النظام بشكل جيد، لتحديد مواطن قوته وضعفه على ضوء أنواع الأخطاء الممكن حدوثها وإذا كان من الممكن اكتشافها وتفاديها.

ويتم إعداد خريطة تدفق النظام على ضوء المعلومات الواردة في ملخص اختصاصات العاملين وإجاباتهم على استفسارات المراقب عن نظم الرقابة الداخلية.

ويستخدم في إعداد هذه الخرائط عدد من الإشكال المتعارف عليها بحيث يكون تدفق المستندات فيما بين الوظائف من اليسار إلى اليمين أنظر دراسة نظام الرواتب المرفقة مع هذا البحث الذي تشتمل على نموذج خريطة التدفق.

ويجب دائما استخدام مسطرة إعداد خريطة التدفق (TEMPLATE) والشرح بشكل مختصر مفهوم الخريطة نفسها ومكوناتها في أسفلها. كما يوجد برامج يمكن تحميلها على الكمبيوتر متخصصة في خرائط التدفق.

وعادة يتم عمل خريطة تدفق للنظام الحالي الموجود في الجهة ودراستها لاكتشاف أوجه القصور والضعف ليتم وضع خريطة تدفق أخرى يتم فيها تفادي ضعف الإجراءات وقصور الدورة المستندية التي تم اكتشافها في الخريطة الأولى.

وإذا ما استعرضنا الطرق السابقة لتبين أن لكل منها مزاياها وعيوبها ولو أردنا المفاضلة بينها واستخلاص طريقة ناجحة فإنه يمكن القول أن طريقة خرائط التدفق تعتبر أفضلها لما تمتاز به من مزايا عديدة تتمثل في الآتي:

أ- تعتبر أكثر الطرق ملاءمة لدراسة النظم القائمة بشكل يوفر الجهد والوقت اللازم نظرا لأنها تقدم تركيزا لا يتوفر لأي شكل آخر فيما يختص بعملية التقويم.

ب- تعتبر أكفأ الوسائل لعمل التحليل الصحيح، إذ تمد بالمعلومات اللازمة عن كل عملية وتبين مجالات الضعف الكامنة في النظام للعمل على إزالتها.

ج- تكفل جميع البيانات وتنسيقها وتخزينها لتكون سجلا كاملا للنظام المطبق فعلا في الجهة.

وبالرغم من ذلك فإن استخدام خرائط التدفق كان مثار انتقاد ينصب على أنها تحتاج إلى وقت طويل لإعدادها. ولذا فإن الرأي يتجه إلى أنه من المستحسن الجمع بين طريقتين أو أكثر حتى يمكن ضمان عدم إهمال بعض النقاط الهامة.

ثالثا - صفات التقييم لنظام الرقابة الداخلية

ومما يجب تبيانه أن التقييم لنظام الرقابة الداخلية ينصب عادة على الآتي:

١- كفاية فصل الواجبات والمسئوليات التي لايجوز الجمع بينها.

٢- كفاية ضبط وتحديد حرية الوصول للمستندات والسجلات.

٣- كفاية تحديد السلطات اللازمة لتنفيذ العمليات والإنفاق على أعمال الجهة.

٤- كفاية درجة الإشراف .... والتدقيق على دورات العمليات والمحاسبة.

رابعا - توثيق ودراسة نظام الرواتب ودورته المستندية في وزارة النفط

إن أي نظام مالي كنظام الرواتب يتطلب وجود نوع من الرقابة التي تبني في داخل النظام لتحقيق أهدافه المطلوبة والتأكد من أن العمليات المالية مبنية على أساس محاسبي سليم ولذلك تم عمل وصف كامل لتدفق العمليات في نظام الرواتب في وزارة النفط والدورة المستندية للرواتب مع وضعها بطريقة مكتوبة وبصورة كاملة وذلك للأهداف التالية:

- دراسة وتحليل النظام الحالي للوقوف على طبيعة وتحديد مواطن الضعف والمشاكل واقتراح الحلول بعد عرض النظم على شكل خرائط تدفق.
- توضيح النقاط الأساسية للرقابة الداخلية والتي تحتاج إلى تركيز أكثر.
- يمكن استخدام الدراسة لإعطاء فكرة شاملة للمراقبين الماليين الجدد والقدامي.
- كما يمكن استخدام الدراسة بمثابة دليل لموظفي الرواتب في وزارة النفط يرشدهم في تطبيق إجراءات النظام.

أ- خطوات الدراسة التي تمت على الجهة ومصادر المعلومات:

١- دراسة الهيكل التنظيمي للشئون الإدارية والمالية خصوصا ما يتعلق بقسم الرواتب واختصاصاته وتمييز الموظفين الذين يقومون بأداء الأعمال المختلفة ومدي تقسيم الواجبات.

٢- المقابلات الشخصية والإجتماعية مع المسئولين والموظفين في وزارة النفط في كل من قسم الرواتب، وقسم الصرف، وقسم الحسابات، في الجهة موضوع الدراسة.

٣- فحص النظام المحاسبي والمالي والإداري لقسم الرواتب عن طريق الإطلاع على جميع النماذج المالية المستخدمة والسجلات المحاسبية المستخدمة والمستندات المؤيدة لها.

٤- رسم ودراسة الدورة المستندية للرواتب ومتابعة العمليات خلال النظام من البداية إلى النهاية لفهم تدفق البيانات خلال نظام الرقابة الداخلية وعمل تقييم مبدئي.

٥- مراجعة التعاميم واللوائح والتعليمات الخاصة بالرواتب الصادرة من وزارة المالية.

٦- مراجعة دليل العمل بالنماذج المالية والحسابية الصادر من وزارة المالية.

٧- رسم خريطة تدفق لنظام الرواتب المعمول به حاليا وتحليلها لمعرفة نقاط الضعف والقوة من خلالها.

٨- مقابلات شخصية مع المحاسب المختص في قسم الرواتب في وزارة المالية.

٩- رسم خريطة تدفق مقترحة لتدفق العمليات لنظام الرواتب لتفادي قدر المستطاع بعض نقاط الضعف التي ظهرت في الخريطة المعمول بها حاليا.

١٠- الإستعانة بالمراجع العربية والأجنبية والمذكرة الخاصة بدورة النظم المالية وخرائط التدفق وبالأخص موضوع تصميم النظم المالية والدورات المحاسبية.

ب- نظام الرواتب في وزارة النفط

يهدف نظام الرواتب في وزارة النفط موضوع الدراسة إلى التأكد من أن بيانات الموظفين يتم تحديثها أولا بأول وأن الرواتب يتم احتسابها بدقة حتى يتسنى سدادها للموظفين في موعدها وذلك عن طريق تنظيم واعداد كشوف الرواتب والتأكد من أن الاستقطاعات من الرواتب تتم على أساس قانوني معتمد وأن الرواتب تدفع عن أعمال قد تمت بالفعل.

وبمراجعة الهيكل التنظيمي للشئون الإدارية والمالية لوزارة النفط نجد أن قسم الرواتب يعتبر أحد أقسام مراقبة شئون الموظفين والتي تتبع إدارة الشئون الإدارية والإختصاصات التي يقوم بها قسم الرواتب كما وردت في الهيكل التنظيمي هي:

- إعداد بطاقة راتب لكل موظف بالوزارة، وإجراء التسويات اللازمة على النماذج المعده لهذا الغرض وفقا للمتغيرات التي تطرأ على حالة الموظف والتي ترد من الأقسام الأخرى بالمراقبة وتدقيقها ومتابعتها مع وزارة التخطيط.

- إعداد كشوف الرواتب الخاصة بصرف الإجازات الدورية والمذكرات والإشعارات الخاصة بالإستحقاقات والاستقطاعات وإمساك الدفاتر والسجلات الخاصة بها وإشعار إيقاف وإعادة صرف الرواتب.

- ادراج الترقيات والعلاوات المستحقة لموظفي الوزارة في مواعيدها واستخراج الكشوف عن طريق وزارة التخطيط.

- المساهمة في إعداد مشروع ميزانية الوزارة.

ويرتبط قسم الرواتب بما يتم من نظم أخرى وخاصة نظام المحاسبة ويعمل طبقا لقواعد التعيين والترقية والجزاءات التي تحددها الشئون الوظيفية، كما يرتبط بنظام المدفوعات النقدية (في قسم الصرف).

الأعمال الرئيسية لنظام الرواتب:

١- إعداد مشروع ميزانية الباب الأول.

٢- إعداد كشوف الرواتب.

٣- مراجعة واعتماد كشوف الرواتب من رئيس القسم ثم المدير الإداري.

٤- مطابقة بطاقة كل موظف مع كشوف الرواتب الشهرية.

٥- إدخال التغيرات الشهرية على رواتب الموظفين وعمل التسويات الآلية لأي تعديل يطرأ على الراتب.

٦- عمل كشوف وبطاقات للتعيينات الجديدة والمجازين.

٧- شهادات راتب لمن يهمه الأمر.

٨- إحتساب قيمة التعويض عن الأعمال الإضافية وإرسال طلب بصرفها.

٩- مراجعة العلاوات الدورية والترقيات المستحقة في ١/١ ، ٧/١ من كل عام.

١٠- إدخال التكلفة المالية للعلاوات التشجيعية والترقيات بالإختيار التي تتم سنويا مرة واحدة وفقا للقرارات الإدارية.

ج- النماذج المالية والمحاسبية في نظام الرواتب:

يشتمل نظام الرواتب في الجهة موضع الدراسة على مجموعة من النماذج نلخص أهمها فيما يلي:

١- بطاقات الموظفين.

٢- كشوف الحضور والغياب.

٣- كتب التحويل للبنوك (في قسم الصرف)

٤- إشعارات التحويل للبنوك (في قسم الصرف)

٥- كشف مرتب.

٦- نموذج (١٩) حسابات (طلب تحويل إلى بنك)

٧- إستمارة مناقلات بين الأنواع والبنوك حسب الصلاحيات

٨- كشوف التسويات الآلية.

٩- كشف التعيينات والتعديلات (مستحدث من قبل قسم الرواتب في وزارة المالية)

وهذه المستندات كلها مستندات داخلية ما عدا إشعارات التحويل للبنوك تأتي من البنك المركزي.

د- التقييم المبدئي لدورة الرواتب

١- هل مسئوليات وظائف إعداد الرواتب منفصلة بصورة كافية عن مسئولية الأستاذ العام؟ الإجابة : نعم

٢- هل يتم تسوية رصيد حساب البنك الخاص بالرواتب بمعرفة أشخاص لا يعهد إليهم بمسئوليات تتعلق بعمليات الرواتب ؟ الإجابة : نعم

٣- إذا كان الحاسب الإلكتروني مستخدما هل هناك فصل كاف بين مسئوليات وظائف معالجة البيانات إلكترونيا ومسئولية اعتماد الرواتب ؟ الإجابة : لا/ هناك فصل فقط بين وظيفتي مدخلي البيانات ومصممي البيانات.

٤- هل هناك درجة كافية من ضبط وتحديد حرية الوصول إلى النماذج والمستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية المتعلقة بهذه الدورة؟ الإجابة : لا

٥- هل حددت الإدارة الصلاحيات اللازمة لتنفيذ هذه الدورة وهل تم إبلاغ الموظفين بها؟

- معدلات الرواتب- الإجابة لا، فقط صلاحيتي إدخال البيانات وصلاحية تصحيحها.
- الاستقطاعات - الإجابة: لا.

٦- هل يتم إدخال التعديلات على سجلات الرواتب المتعلقة بالمعلومات الأساسية عن الموظفين:

- قبل إعداد الرواتب للفترة التالية - الإجابة : نعم.
- بصورة كاملة - الإجابة : نعم.

٧- هل يتم إعداد سجلات الرواتب في الوقت المناسب ؟ الإجابة : نعم.

٨- هل يتم اكتشاف الأخطاء المحاسبية وأخطاء الحاسب الإلكتروني المقصودة وغير المقصودة المتعلقة بالتالي:

- اسم الموظف وعنوانه - الإجابة : نعم.
- معدل الراتب الشهري - الإجابة : نعم.
- الاستقطاعات. الإجابة : نعم.
- سجل الرواتب للموظف - الإجابة : نعم
- التبويب المحاسبي لمصروف الرواتب - الإجابة : يتم في قسم الحسابات.

٩- هل يتم تزويد الموظفين المسئولين عن إعداد الرواتب بإشعارات فورية بالنسبة لما يلي:

- معدلات الرواتب المتعلقة بالموظفين المعينين حديثا، والتغيرات في المراكز، والفصل - الإجابة : أحيانا.
- التغيرات في الاستقطاعات - الإجابة: نعم.

١٠- هل هناك دليل مناسب للحسابات وتعليمات واضحة للرقابة على المطلوبات المتعلقة بالاستقطاعات؟ الإجابة : لا

١١- هل يوجد هناك إحصائيات للموظفين تبين حركتهم أولا بأول؟ الإجابة : نعم.

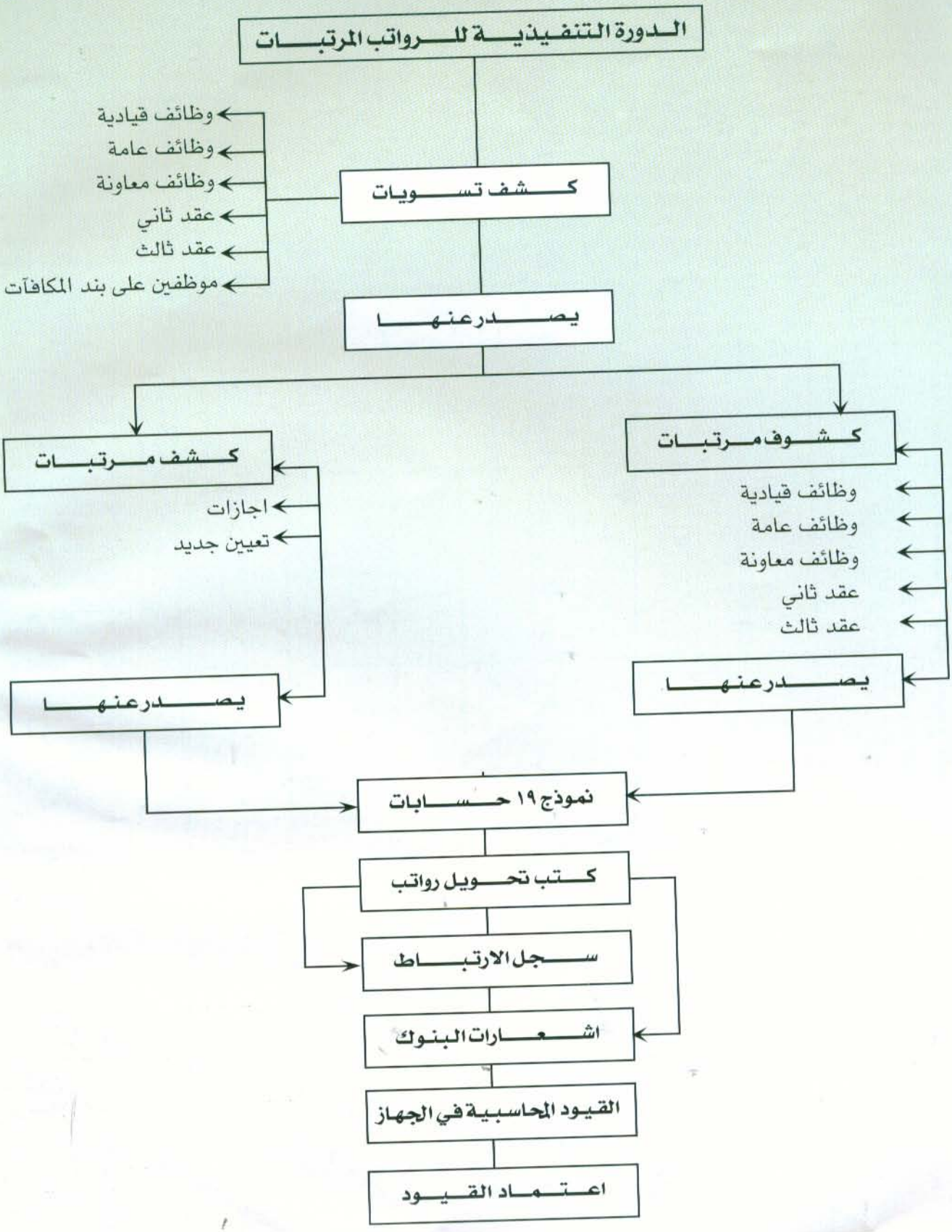
الدورة التنفيذية للرواتب المرتبات
كشف تسويات
وظائف قيادية
وظائف عامة
وظائف معاونة
عقد ثاني
عقد ثالث
موظفين على بند المكافآت
يصدر عنها
كشوف مرتبات
وظائف قيادية
وظائف عامة
وظائف معاونة
عقد ثاني
عقد ثالث
يصدر عنها
كشف مرتبات
اجازات
تعيين جديد
يصدر عنها
نموذج ١٩ حسابات
كتب تحويل رواتب
سجل الارتباط
اشعارات البنوك
القيود المحاسبية في الجهاز
اعتماد القيود

الخريطة المقترحة لتدفق العمليات في نظام الرواتب

العملية	وزارة التخطيط	قسم الحاسب الآلي	قسم الرواتب	إدارة الشئون المالية قسم الميزانية	إدارة الشئون المالية قسم الصرف
١- أ- يقوم قسم الحاسب الآلي ادخال البيانات الأولية للموظفين وأرقام حساباتهم ١- ب- يقوم قسم الرواتب بادخال التغيرات في بيانات الموظفين أولا بأول.		١ - أ بيانات أولية للموظفين التغيرات في البيانات	١ - ب		
٢- كشوف وزارة التخطيط تتضمن أسماء الموظفين مع رواتبهم.	٢				
٣- مراجعة واعتماد كشوف الرواتب من قسم الرواتب ٤- يتم تحويلها إلى قسم الصرف في ادارة الشئون المالية			٣		٤
٥- تحال الكشوف إلى سجل الارتباطات.				٥	
٦- ترسل المستندات مرة أخرى قسم الصرف (الكشوف مرفق معها أسماء الموظفين المطلوب وقف رواتبهم)					٦
٧- قيام قسم الصرف بعمل تحاويل إلى البنوك.					٧

عنصر أداء

ملف أو سجل الكتروني

عنصر رقابة

إتجاه الأداء

الخريطة المقترحة لتدفق العمليات في نظام الرواتب

العملية	وزارة التخطيط	قسم الحاسب الآلي	قسم الرواتب	قسم مراجعة المدخلات	إدارة الشئون المالية قسم الميزانية	إدارة الشئون المالية قسم الصرف
١-أ- يقوم قسم الحاسب الآلي ادخال البيانات الأولية للموظفين وأرقام حساباتهم ١-ب- يقوم قسم الرواتب بادخال التغيرات في بيانات الموظفين أولا بأول ١-ج- يتم مراجعة المدخلات من قسم المراجعة		١ - أ بيانات أولية للموظفين التغيرات في البيانات	١ - ب	١ - ج		
٢- كشوف وزارة التخطيط تتضمن أسماء الموظفين مع رواتبهم.	٢					
٣- مراجعة واعتماد كشوف الرواتب من قسم الرواتب			٣			
٤- تحال الكشوف إلى سجل الإرتباطات					٤	
٥- ترسل المستندات إلى الشئون المالية قسم الصرف (الكشوف مرفق معها أسماء الموظفين المطلوب وقف رواتبهم)						٥
٦- قيام قسم الصرف يعمل تحاويل الى البنوك						٦

عنصر أداء

ملف أو سجل الكتروني

عنصر رقابة

إتجاه الأداء

خامسا- نتائج الدراسة والتوصيات

بعد إجراء الدراسة كما هو مبين بالمرفقات مع التقرير تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

١- لوحظ أن قسم الرواتب في وزارة النفط يتبع إدارة الشئون الإدارية في حين أن الأكثر ملائمة أن يتبع إدارة الشئون المالية والسبب في ذلك يعود إلى الطبيعة المالية والمحاسبية التي يختص بها قسم الرواتب والتي عادة ما تكون بعيدة عن اختصاصات دائرة الشئون الإدارية.

٢-وفي حالة تبعية قسم الرواتب لإدارة الشئون المالية يجب أن يكون هناك ضابط إتصال بين قسم الرواتب بإدارة الشئون المالية وإدارة الشئون الإدارية لمتابعة القرارات الإدارية التي يترتب عليها صرف، أو وقف أي مستحقات تخص الموظفين كما يجب أن تبقى الأعمال التالية في إدارة الشئون الإدارية بعد نقل قسم الرواتب لإدارة الشئون المالية وهي:

- إعداد مشروع ميزانية الباب الأول.
- شهادات راتب لمن يهمه الأمر
- إحتساب قيمة التعويض عن الأعمال الإضافية وإرسال طلب بصرفها.

٣- عند النظر إلى خريطة تدفق العمليات الحالية في نظام الرواتب نلاحظ أن موظفي قسم الحاسب الآلي يقومون بإدخال البيانات الأولية للموظفين ولكن لا يلاحظ وجود مراجعين للبيانات المدخلة في الحاسب مما ساهم في حدوث الأخطاء الشهرية في كشوف الرواتب المرسلة من وزارة التخطيط وهي مشكلة شبه مزمنة في هذه الجهة الحكومية.

ونود التنويه إلى أن عدم من يقوم بمراجعة مدخلات قسم الحاسب الآلي وقسم الرواتب يعتبر ثغرة في الرقابة الداخلية وأحد نقاط الضعف في دورة الرواتب لذلك نوصي بأن يتم تعيين مراجعين للمدخلات الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل الأخطاء بقدر الإمكان عن طريق اكتشافها مسبقا، ومرفق في الخريطة المقترحة لتدفق العمليات في نظام الرواتب إضافة قسم مراجعة المدخلات حسب توصيتنا المذكورة.

٤- يتبين في خريطة تدفق العمليات الحالية أن الخطوات (٣،٤،٥،٦) بها تكرار للإجراءات حيث تلاحظ أن كشوف الرواتب تحول من قسم الرواتب إلى قسم الصرف ثم إلى قسم الميزانية ثم ترجع مرة أخرى لقسم الصرف.

ولأجل دورة قصيرة وفعالة لاتتكرر فيها الإجراءات فإننا نقترح ما يلي:

تحول كشف الرواتب من قسم الرواتب إلى قسم الميزانية مباشرة ثم إلى قسم الصرف في المرحلة الأخيرة (موضحة توصيتنا بالخريطة المقترحة لتدفق العلميات قسم نظام الرواتب المرفقة مع الكتاب).

٥- في استبيان التقييم المبدئي لدورة الرواتب وبالأخص بند (٤) وبند (٥) المرتبطين بضبط وتحديد حرية الوصول للمستندات في الحاسب وكذلك تحديد الصلاحيات اللازمة لتنفيذ العمليات نلاحظ أنه لايوجد أي ضبط وتحديد للصلاحيات بين الموظفين ويعتبر ذلك ثغرة في الرقابة الداخلية وحتى يعمل نظام الرواتب بطريقة الإدخال السليمة من الضروري تحديد الصلاحيات المناسبة والفصل بين واجبات الموظفين نظرا لأن فقدان أي عنصر من هذه العناصر سيجعل انظام عاجزا عن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية.

٦- في استبيان التقييم المبدئي لدورة الرواتب بند (١٠) يلاحظ أنه لايوجد دليل للحسابات وتعليمات واضحة للرقابة على المطلوبات.

سادساً - الخاتمة

ومن الضروري الإشارة إلى أن معظم المراجع المذكورة في آخر البحث تحتوي على مجموعة من أسئلة الاستفسارات لجميع العمليات المالية والتي يمكن للمراقب المالي الاستعانة والاسترشاد بها، وأرشح كتابان في ذلك أحدهما باللغة العربية وهو كتاب (دليل المراجعة) من إصدار مكتب عبدالعزيز الراشد - الرياض، والكتاب الثاني هو: (Internal Auditor's manual and Guide)

وهو من إصدار (Prentice Hall)

وتأليف (Milton Stevens Fonorow).

كما أن الدراسة المقدمة من مكتب المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات في إحدى الجهات الحكومية عن نظام الرواتب ودورته المستندية والرقابة الداخلية لنظام الرواتب تم فيها إستخدام بعض الطرق المتبعة لفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وهي نموذج للاستفسارات المكتوبة، خرائط التدفق، والتقرير الوصفي، (الدراسة المذكورة مرفقة مع هذا البحث كمثال على حالة عملية).

وتكتمل عملية فحص نظام الرقابة الداخلية بعد تحليل المراقب لكافة جوانب النظام سواء كانت جوانب ضعف أو جوانب قوة، ثم يقوم المراقب المالي بإعداد تقريره عن نظام الرقابة الداخلية مع إدراج التوصيات اللازمة لتفادي نقاط الضعف ولاكتشاف الأخطاء الجوهرية كما يبدي رأيه الشخصي عن مدى اعتماده على هذا النظام في تحديد التوسع في نقاط مراجعته واختباراته.

المراجـــع العـــربية

١- مقابلة مع خالد الغانم - نائب مدير التدقيق في الخطوط الجوية الكويتية حارس قضائي - محكم تجاري - خبير جدول دولة الكويت ٢٣ يناير ٢٠٠٠

٢- د. عبدالفتاح الصحن، د. محمد السيد السرايا الرقابة والمرابحة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي (الإسكندرية : الدار الجامعة ، ١٩٩٨)

٣- د. عوفي محمود الكفراوي الرقابة المالية النظرية والتمارين (مطبعة الإنتصار ١٩٩٨)

٤- مصيب الساعي - وهبي عمرو علم تدقيق الحسابات

الطبعة الأولى - (دار وائل للنشر والتوزيع - ١٩٩١)

٥- د. خالد أمين عبدالله

التدقيق والرقابة في البنوك

الطبعة الأولى (عمان دار وائل للنشر ١٩٩٨

٦- د. محمد الصبان وآخرين

الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري وتطبيقي

(أسكندرية - الدراسة الجامعية - ١٩٩٦)

٧- توماس، وليم - هسنكي أمرسون

المراجعة بين النظرية والتطبيق

ترجمة د. أحمد حامد عجاج وآخرون (دار المريخ للنشر - ١٩٨٩)

٨- محمد وجدي شركس

المراجعة المفاهيم والإجراءات في النظم المحاسبة والإلكترونية (الكويت - دار ذات السلاسل ١٩٧٨)

٩- محمود عبدالملك فخرا

المراجعة بين النظرية والتطبيق الطبعة الأولى (الكويت ذات السلاسل ١٩٩٩)

١٠- دليل المراجعة - مكتب عبدالعزيز الراشد (الرياض - ١٩٨٥)

المراجع الأجنبية

1 - Fonorow, Miltan Steven -Internal

Aaditor's Manual and Guide

Engle wood Cliffs, New Jersey Printice

Inc. 1989

2 - Rattiff, Richard L. and Others

Internal Auditing Principles and Techniques. The institute of internal Auditors Altamonte spring Florida

3 - Rotertson, Jackc, Auditing Six edition. BPIIWIN.

Ilome wood, I L.

4 -Chambers, Andrew d. Internal Auditing. Pitman press. Great britain 1981

في دراسة اعدها الرئيس السابق لقسم الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية الدكتور عباس المجرن

الصناعات الصغيرة تمثل ٤٠٪ من اجمالي منشآت الصناعات التحويلية في الكويت

أكد الرئيس السابق لقسم الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت الدكتور عباس المجرن أهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في قطاع الصناعة التحويلية في الكويت.

وقال د. المجرن في الدراسة التي أعدها حول خصائص العمل في الصناعات الصغيرة في الكويت ان الصناعات الصغيرة تتميز بتفوقها على الصناعات المتوسطة والكبيرة باستثناء ثلاث صناعات يظهر فيها تفاوت حاد بين متوسطات الأجور لصالح الفئة الاخيرة من الصناعات.

واضاف المجرن ان متوسط الأجور في الصناعات الصغيرة لاتقل كثيرا عن المتوسطات النظيرة لها في الصناعات المتوسطة والكبيرة باستثناء ثلاث صناعات يظهر فيها تفاوت حاد بين متوسطات الأجور لصالح الفئة الاخيرة من الصناعات.

واشار الدكتور المجرن في دراسته إلى ان المعدلات في العديد من الصناعات اظهرت تعادلا بل تفوقا أحيانا علي نظيرتها في المنشآت المتوسطة والكبيرة خاصة في صناعات المنسوجات ومنتجات الاخشاب والورق والطباعة وصناعة المنتجات المعدنية والصناعات التحويلية الاخرى.

واضاف المجرن أن معدل رأس المال في المنشآت الصغيرة بوصفه مقياسا آخر للكفاءة التشغيلية اظهر زيادة على نظيره في المنشآت المتوسطة والكبيرة في جميع الصناعات التحويلية ما عدا صناعات الورق ومنتجاته والمنتجات الكيماوية والمعدنية الاساسية.

واكد الدكتور المجرن ان الصناعات الصغيرة استأثرت باهتمام ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث عقدت العديد من الندوات والمؤتمرات لمناقشة اساليب تنمية وتطوير هذه الصناعات.

واستعرض الدكتور المجرن في دراسته عددا من خصائص الصناعات الصغيرة في الكويت من خلال مجموعة من البيانات المتاحة مركزا على محورين أساسين تناول المحور الاول المشكلة التعريفية المتعلقة بتحديد حجم المنشأة الصناعية ومصادر البيانات والمحاذير التي تحيط بمكوناتها وأهمية الصناعات الصغيرة كما ركز المحور الثاني على الخصائص ذات العلاقة بعنصر العمل في الصناعات الصغيرة ومنها الاهمية التوظيفية ومعدل رأس المال وتكافؤ معدلات الاجور والكفاءة الانتاجية والتشغيلية والمرونة الاستيعابية للعمل وفيما يلي نص الدراسة التي أعدها رئيس قسم الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت الدكتور عباس المجرن.

في البلدية أكدت الدراسة ان الصناعات الصغيرة استأثرت في السنوات القليلة الماضية باهتمام ملحوظ في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج الربية، وعقدت عدة ندوات وحلقات نقاشية لمناقشة اساليب تنمية وتطوير هذه الصناعات.

واستقطب الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه الصناعات، التي تعتمد على المبادرات الخاصة في استيعاب الايدي العاملة الوطنية الباحثة عن فرص عمل لم يعد ميسورا الحصول عليها في القطاعات الحكومية واستقطب اهتمام العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

حجم المنشأة الصناعية

هناك معايير عدة لتحديد حجم المنشأة الصناعية ويميل

الباحثون إلى انتقاء المعيار الملائم لغرض البحث، وليس هناك من اجماع في الرأي بين الاقتصاديين على تفضيل معيار معين من بين تلك المعايير، ذلك ان كلا منها محاط بجانب أو أكثر من جوانب القصور التي تحد من قابلية الركون اليه أو الاعتماد عليه كمعيار وحيد لتصنيف المنشآت الصناعية بما يتناسب مع أحجامها.

ومن بين المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس حجم المنشأة ما يأتي:

حجم المبيعات، قيمة المبيعات، القيمة المضافة، قيمة الأصول الثابتة، حجم الانتاج، قيمة الانتاج رأس المال عدد العاملين وكمية الطاقة المتسهلكة، كما يستخدم عدد من المؤشرات المركبة في هذا التصنيف مثل نسبة رأس المال إلى العمل أو نسبة المبيعات إلى العمل أو نسبة المبيعات إلى رأس المال. وهناك اضافة إلى ذلك بعض الموشرات الترجيحية التي يستخدم أكثر من عاملين في تركيبها مثل رأس المال وعدد العاملين في تركيبها مثل رأس المال وعدد العاملين واجمالي قيمة هذا العنصر على مستوى النشاط الصناعي، وتتم بعد ذلك عملية ضرب هذه النسب للحصول على المؤشر الترجيحي.

ورغم القول ان كل هذه المعايير لاتخلو من النواقص الا ان جمهرة من الاقتصاديين ترى ان القيمة المضافة ربما تكون أكثر المعايير ملاءمة لهذا القياس، بينما يميل آخرون إلى معيار عدد العاملين لكونه معيارا حقيقيا (غير نقدي) بالاضافة إلى ما يتميز به من السهولة، وتوافر بياناته في جميع البلدان الصناعية والنامية على حد سواء وصلاحية مثل هذا المعيار لأغراض المقارنات القطاعية والدولية.

وتتعلق التحفظات التي تثار بشأن هذا المعيار بالخلل الذي قد ينتج عن تطبيقه في حالة تحيز الفنون الانتاجية في المشروعات الصناعية إلى التقنيات كثيفة رؤوس المال، أو في حالة المقارنات بين بلدان تتباين في تعريفها لحجم المشروع، باستخدام هذا المعيار وجد ان ما يعتبر مشروعا متوسطا في الهند على سبيل المثال يصل إلى نحو ٢٦٪ فقط من حجم المشروع المتوسط في الولايات المتحدة.

معيار العمالة

وفي مسح للمعايير الأكثر استخداما لتصنيف حجم المنشات الصناعية شمل أكثر من ٥٠ دولة تبين ان معظم هذه البلدان تعتمد على معيار العمالة في التصنيف (٧٧٪)، غير ان عددا منها يستخدم بالاضافة إلى ذلك معايير اخرى مثل قيمة الاصول وقيمة المبيعات، وبلغت نسبة البلدان التي تعتمد على معيار قيمة المبيعات الاقل شيوعا.

ولا يتناسب أي من معياري حجم المبيعات وحجم الانتاج مع طبيعة منتجات الصناعة المعاصرة، حيث تتسم منتجات المشروع الواحد بالتنوع السلعي والتمايز النوعي، واختلاف مقادير التقنيات والمهارات المتمثلة أو المضمنة في المنتج، اذ كيف يمكن على سبيل المثال جميع منتجات مصنع متكامل في مجال تقنيات الحاسوب المتطورة، اذا ما كان ينتج اقراص برامج مرنة إلى جانب اجهزة الحاسوب وشاشات العرض ذات الطاقات والاحجام والقدرات المختلفة.

أما معيارا قيمة المبيعات وقيمة الانتاج، فتنقص من اهميتهما تلك الاختلالات الحادة في انظمة التسعير في الاسواق المعاصرة وما تعكسه هذه الانظمة من قوى احتكارية أو شبه احتكارية، أو تدخلات خارجية.

وفيما يتعلق بمعيار قيمة الاصول الثابتة، نجد ان تعدد وتنوع الاصول يتطلب اعتماد مقياس للتكافؤ بينها وحيث ان مقاييس التكافؤ بينها وحيث ان مقاييس التكافؤ الحقيقية مثل الطاقة أو القدرة الانتاجية للأصل لا تصلح لهذا الغرض وذلك بسبب تباين الطبيعة الانتاجية للأصول المختلفة، كما هو الحال بين الآلة والمبنى، فإن قيمة الاصول لا تعكس سوى ثمن شرائها المعالج بطريقة الخصم المحاسبي الذي يعالج عنصري الاهلاك والتقادم في الاصول الثابتة قد يؤدي إلى وصول القيمة الدفترية لأصول منشأة صناعية كبرى إلى ما يقل عن القيمة الدفترية لأصول منشأة صناعية صغيرة، ومن نافل القول ان اختلاف فنون الانتاج يؤدي إلى تضخم قيم الاصول الثابتة لدى المنشآت ذات الدرجة العالية من الكثافة الرأسمالية بالمقارنة مع المنشآت ذات الدرجة المتدنية من هذه الكثافة.

من جانب آخر، لا تتوافر بيانات دقيقة يمكن الاعتداد بها، خاصة في البلدان النامية، لتصنيف احجام المنشآت اعتمادا على رؤوس اموالها، ويؤدي هذا القصور في البيانات إلى عدم وجود مؤشرات يعتد بها للعلاقة بين رأس المال والعمل في الانشطة الصناعية المختلفة.

أما معيار كمية الطاقة المستهلكة، يتصف بالتحيز الواضح إلى انشطة صناعية معينة دون غيرها.

مصادر البيانات

يمثل البحث السنوي للمنشآت الصناعية الذي تصدره الادارة المركزية للاحصاء المصدر الاساسي للبيانات والاحصاءات التفصيلية المتعلقة بصناعة التعدين والصناعة التحويلية في الكويت.

ويرجع تاريخ أول احصاء رسمي لمنشآت الصناعة في الكويت إلى عام ١٩٦٦، أما أول احصاء منشور فيرجع إلى عام ١٩٧٦، وهو العام الذي انتظم بعده صدور نشرة البحث السنوي للمنشآت العاملة في النشاط الصناعي، وفي عام ١٩٨٢، تم تطوير منهجية الاحصاءات الصناعية لتتسق مع انظمة الامم المتحدة للحسابات القومية.

ونظرا لغياب التعريف الواضح في حينه لما يمكن ان يصنف بوصفه منشأة صناعية، وما يمكن ان يصنف كحرفة انتاجية، فقد شملت بيانات البحث السنوي للمنشآت الصناعية جميع المشروعات والحرف الانتاجية، وبالرجوع إلى آخر اصدار متاح من سلسلة هذا البحث وهو الاصدار الخاص بعام ١٩٩٥ يتبين انه يعرض بيانات نحو ٤٠٠٠ منشأة، تمثل المنشآت الحرفية النصيب الاعظم منها اذ تصل نسبتها إلى أكثر من ٨٠٪ وهي تتمثل في منشآت لايزيد عدد العاملين في كل منها على ١٠، وفي معظم الحالات على ٥ عمال وتتركز الغالبية العظمى من هذه المنشآت في انشطة تفصيل الملبوسات والمنسوجات وتنجيد الأثاث والمشغولات المعدنية وانتاج الخبز والمعجنات.

غير انه لا يعرض البيانات الخاصة بالانتاج والقيمة المضافة وتعويضات العاملين والأصول الثابتة لهذه الفئات، وانما يكتفي بعرض تلك البيانات على ثلاث مراحل: الاولى على مستوى جميع المنشآت والثانية على مستوى المنشآت التي يعمل بها ١٠ عمال فأكثر، أما الثالثة فعلى مستوى المنشآت التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال، وينتج عن مثل هذا العرض عدد من المشكلات التي تواجه الباحث ان يميز بين الانواع الثلاثة من الصناعات، فهذه الفئة تشملها جميعا، أما البيانات الخاصة بفئة المنشآت التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال، فلا يمكن الاعتداد بها، لانها وكما سبقت الاشارة تضم كما كبيرا من المنشآت الحرفية التي تختلف في خصائصها عن المنشآت الصناعية والتحويلية.

ورغم الفائدة التي يحققها الباحث من خلال دراسته للعديد من المؤشرات والمتغيرات التي يمكن حسابها من هذه البيانات مثل المعاملات الفنية للانتاج وانتاجية العمالة، الا ان القصور الذي يكتنف جانب رأس المال في هذه البيانات، يتطلب الركود إلى تقديرات تقريبية لقياس العلاقة بين العمال ورأس المال في الأنشطة الصناعية المختلفة، وهي تقديرات لاتتصف بالدقة أو الموضوعية في العديد من الحالات.

وتلزم طبيعة التصنيف الذي تعرضه بيانات البحث السنوي للمنشآت الباحث باستخدام معيار العمل كمعيار وحيد لتصنيف احجام المنشآت بالرغم من القصور الذي يحيط بطبيعة التصنيف الذي تتيحه هذه البيانات، فهو تصنيف يقتصر على فئتين من المنشآت تعج كل منهما بخلط واضح بين ما هو حرفة انتاجية أو مصنع صغير أو ما هو مصنع متوسط أو كبير.

وكانت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية قد قامت بمحاولة تصنيف احجام ٥٥٢٠ منشأة صناعية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تتوافر لديها بيانات الاستثمار والعمالة الخاصة بها، حيث اعتمدت معيارا للعمالة حدد المنشآت الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي تزيد عمالتها على ٣٠ عاملا، والمتوسطة هي التي لاتزيد عمالتها على ٦٠ عاملا، أما بالنسبة لرأس المال فقد صنفت المنشآت التي لايتجاوز الاستثمار فيها مليون دولار اميريكي على انها صغيرة، والمنشآت التي لايزيد الاستثمار فيها على ٥٠٥ ملايين دولار اميركي متوسطة.

٤٠٪ حصة المنشآت

ويتبين من البيانات التي نشرتها المنظمة، وبعد اعادة احتساب معدلاتها لتقتصر فقط على المنشآت الصغيرة في الكويت تصل إلى ٤٠٪ بينما تصل حصة المنشآت المتوسطة إلى ٢٣٪ والمنشآت الكبيرة إلى ٣٧٪ وفقا لمعيار العمالة المشار إليه أعلاه، زما معيار قيمة الاستثمار (رأس المال) فدل على ان ٥٤٪ من المنشآت هي منشآت صغيرة، وان ٣٧٪ هي منشآت متوسطة بينما تمثل النسبة الباقية وهي ٩٪ المنشآت الكبيرة.

المشروع الصغير

رغم تعزيزالتطور التقني السريع والمتواصل على مدى سنوات القرن العشرين لاقتصاديات الحجم الكبرى في الانتاج، وما نتج عن هذه من مشروعات صناعية عملاقة، أدت إلى اتساع نطاق العديد من المدن الصناعية، ومن ثم توسعها الافقي والعمودي، ظل المشروع الصناعي الصغير قائما وقادرا في معظم الحالات على منافسة المشروعات الكبرى بل والتكامل معها في الكثير من الحالات.

واذا كانت اقتصاديات الحجم الكبير للانتاج قد أدت إلى خفض مؤكد في تكاليف الانتاج، وساعدت على ايجاد فرص العمل لاعداد هائلة من البشر، فانها قد أدت في الوقت ذاته إلى ازدحام المدن الصناعية وتلوث أجوائها، مما جلب على سكانها العديد من المتاعب الصحية والنفسية.

وأدى ذلك إلى ظهور المطالبة بتفكيك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى أية حال فان أدبيات الصناعة ترجع محددات أو ضرورات قيام الصناعات ذات الاحجام الصغيرة إلى ثلاث عوامل رئيسية.

الاول: التكلفة: حيث يكون من الضروري قيام صناعات محلية تخدم مناطق جغرافية محدودة لانتاج تلك السلع التي تتميز بسرعة التلف أو بتكاليف نقل باهظة.

الثاني: طبيعة العمليات: تتصف بعض عمليات الانتاج الصناعي بالبساطة مثل عمليات الخلط والمزج والصقل، ما يسهل قيام المشروعات الصغيرة، كما قد تتطلب بعض المنتجات المصنوعة نوعا من الدقة والتميز الذي لايمكن تحقيقه الا من خلال المشروع الصغيرة الذي يستطع الارتباط بعلاقة وثيقة مع المستهلك كما هو الحال في مشروعات انتاج الملبوسات أو صنع المجوهرات.

الثالث: السوق: من الضروري ان تنشأ وحدات انتاج صناعية صغيرة لانتاج تلك السلع التي تتميز بمحدودية الطلب مثل بعض انواع الملبوسات والمنتجات الجلدية الفاخرة على سبيل المثال لا الحصر.

وليس من الضروري ان تكون المشروعات الصغيرة منافسة للمشروعات الكبرى، بل قد تتكامل معها، فالعديد من المشروعات الكبيرة تعهد عن طريق التعاقد للمشروعات الصغيرة القيام بعمليات الفحص والصقل والتشكيل النهائي أو التصميم، حيث تتميز المشروعات الصغيرة المتخصصة في مثل هذه العمليات بدرجة عالية من الكفاءة تفوق ما يمكن للمنشآت الكبيرة ان تحققه في مثل هذه المجالات.

واجمالا لم تعد اهمية الصناعات الصغيرة أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة موضع خلاف بين الاقتصاديين أو متخذي القرار في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء، فضلا عن الضرورات التي قد تمليها عناصر التكلفة أو طبيعة العمليات الانتاجية أو اعتبارات السوق، هناك الدور التكميلي لهذه الصناعات في توير العديد من مدخلات الصناعات الكبيرة بالاضافة إلى دورها في استيعاب مخرجات هذه الصناعات، اضف إلى ذلك دورها الاختباري للتحقق من كفاءة الابتكارات واعادة تكييفها بما يتلاءم مع احتياجات ومتطلبا البيئة المحلية.

صغر حجم المنشآت الصناعية وتعددها اجمالا على الاقتراب من حالة المنافسة، ويحقق بالتالي كل ما يترتب على هذه المنافسة من منافع اقتصادية في مقدمتها كفاءة تخصيص الموارد والتوزيع الأمثل لهذه الموارد.

مشيداً بنتائج اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دمشق

وزير المالية: الكويت كانت وستظل ملتزمة بقرارات وزراء الاقتصاد والمال العرب

أشاد وزير المالية الكويتي الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح بنتائج اجتماعات الدورة الـ١٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي .

وأعرب الشيخ أحمد في تصريح لـ«كونا» عن أمله في أن تلتزم الدول العربية بالقرارات التي اتخذها المجلس وتطبيقها كاملا في شكل يلمسه كل بلد ومواطن عربي.

واضاف أن دولة الكويت كانت وستظل ملتزمة بالقرارات والتوصيات التي يتخذها وزراء الاقتصاد والمال العرب، إيمانا منها بدعم كل ع مل عربي مشترك، مشيرا الى ان دولة الكويت كانت من اوائل الدول التي التزمت بتنفيذ أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وذكر أن اجتماعات المجلس كانت ايجابية ولقد ساهمنا والوفد بفعالية بنجاح الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وتقدمنا بكل مقترح من شأنه أن ينعكس ايجابا على كل عمل عربي مشترك ووفق المبدأ العام على الاحترام المتبادل.

وأشار الشيخ أحمد في تصريحه إلى الادعاءات الكاذبة التي طرحها وزير تجارة النظام العراقي، وقال: هذه الاطروحات والاتهامات الكاذبة لم تفت من عضدنا في سبيل انجاح هذا المحفل العربي ولاقت انتقادات شديدة من قبل رؤساء الوفود العربية المشاركة كافة وهذا يدل على العزلة التي يعيشها النظام العراقي على الأصعدة كافة ولم نهبط الى مستوى مندوب النظام العراقي.

وقال: «المجلس ناقش مجمل التطورات الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية المتسارعة على الساحتين الاقليمية والدولية والسياسات التي ستتبعها الدول العربية للتعامل مع هذه التطورات والمتغيرات في شك ايجابي وتفادي اية انعكاسات سلبية على الاقتصادات العربية تنجم عنها».

وأوضح الشيخ أحمد أن المجلس أكد أن العمل الاقتصادي العربي الهادف الى انشاء تكتل اقتصادي عربي وفق مراحل مدروسة هو خير وسيلة لحماية المصالح الاقتصادية العليا للدول العربية واعتبرنا أن انشاء منطقة التجارة الحرة يمثل اللبنة الكبرى في انشاء التكتل الاقتصادي العربي.

وأعرب المجلس عن ارتياحه للتقدم في سبيل استكمال المنطقة الحرة في ضوء ما اتخذته الدول العربية من اجراءات لتحرير التجارة العربية البينية، مؤكدا أن استكمال المنطقة لن يتم الا من خلال الالتزام الكامل من جميع الدول العربية الاعضاء بقراراته المتعلقة بها خصوصا الاستثناءات وان التحرير الشامل للتجارة العربية لن يتم فقط بازالة التعرفة الجمركية وإنما الى جانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

واكد المجلس في توصياته اهمية دور القطاع الخاص في تفعيل منطقة التجارة ودعا اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لعقد اجتماعات للقطاع الخاص في مختلف الدول العربية للتعرف إلى وجهة نظره تجاه اظهار المشاكل والمعوقات آلية التطبيق الفعلي للمنطقة الحرة.

واشاد المجلس بالاتفاقيات الثنائية التي تمت بين بعض الدول العربية والتي من شأنها ان تسرع تنفيذ منطقة التجارة الحرة وأكد أهمية قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية وتعزيز عملية التكامل الانتاجي في القطاعين الصناعي والزراعي.

وفي مجال الاستثمار اوصى المجلس باعداد دراسة تفصيلية وشاملة تتضمن مقترحات عملية لزيادة معدلات الاستثمار والتدفقات الاستثمارية الى الدول العربية.

ودعا المجلس الامانة العامة لاستكمال الدراسات المتعلقة بادارج تجارة الخدمات ضمن المنطقة الحرة وحول الاتحاد الجمركي العربي وقواعد وسياسات المنافسة في الدول العربية.

وأكد المجلس ضرورة تفعيل دور المصارف العربية في عملية التنمية الاقتصادية ودور صندوق النقد العربي في المساهمة في تنمية الاسواق المالية للدول العربية ودعم المنظمات العربية المتخصصة ودعوة الدول العربية الاعضاء في هذه المنظمات الى الالتزام بسداد مساهمتها في موازناتها.

وناشد المجلس كل الدول العربية ومؤسسات التمويل العربية لمزيد من الدعم لبيت مال القدس بما يمكنه من القيام بمهامه في مواجهة السياسات الاسرائيلية الهادفة الى تغيير هويتها العربية وطمس معالمها الحضارية والمقدسات الاسلامية والمسيحية، ووافق المجلس على اتفاقية انشاء الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وعلى تعديل اتفاقية اتحاد اذاعات الدول العربية.

وتقرر عقد الدورة الـ٦٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في مقر الامانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة يومي الرابع والخامس عشر من فبراير عام ٢٠٠١ .

واجرى الشيخ أحمد سلسلة من اللقاءات على هامش اجتماعات المجلس مع عدد من وزراء الاقتصاد والمال العرب تركز البحث خلالها حول تنسيق الموقف من الموضوعات التي ناقشها المجلس وتعزيز التعاون بين الكويت والدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

تضمن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٦٪ سنويا

اكتشافات النفط والغاز في المغرب تقلص نفقات الدولة على واردات الطاقة وتعزز الاستثمارات الامة

الرباط -رويترز: قال دبلوماسيون ومحللون ان اقتصاد المغرب الذي عاني من موجات جفاف متتالية وعبء ديون خارجية ثقيلة وتكاليف الطاقة الباهظة سيلقي دعما بفضل اكتشافات نفط وغاز ضخمة في الاونة الاخيرة.

ولاتنتج المغرب النفط وسوف تستورد تسعة ملايين طن من منتجات الطاقة بقيمة ١,٤ مليار دولار بنهاية هذا العام.

وقال ادريس بن هيما وهو خبير بارز في مجال الطاقة ورئيس المكتب الوطني للكهرباء «اكتشافات النفط والغاز اخبار ممتازة وسيكون لها اثار استراتيجية على سياسة المغرب للطاقة والتنمية الإقتصادية في السنوات المقبلة».

واعلن المغرب اكتشاف احتياطيات هيدروكربونية معظمها من الغاز الطبيعي تقدر بما بين ١,٥ مليار ومليارى برميل من مكافئ النفط في منطقة تليسنت الرشقية.

ويمكن ان تغذي هذه الاكتشافات الإستهلاكية المحلي لنحو ٣٠ عاما ويقدر خبراء النفط الغربيون احتياطيات المغرب من النفط والغاز بأكثر من ٣٠ مليار برميل من المكافئ النفطي.

وقال بن هيما ان المغرب لن يستفيد من الاكتشافات الجديدة حتى العام ٢٠٠٣ وتوقع عبدالصمد عصامي محلل الطاقة في اب لاين سكيورتيز للسمسرة ان تكون اكتشافات الغاز الطبيعي أكثر أهمية للاقتصاد من النفط.

وقال عصامي «بالنظر إلى نسبة تكاليف استيراد الطاقة إلى تكاليف الانتاج للشركات المحلية فان الغاز الطبيعي الذي سينتج محليا سيكون ارخص ويساهدعم على تحسين الانتاجية والقدرة على المنافسة».

وفي عام ١٩٩٩ مثل النفط نحو ٦٩ بالمئة من استهلاك الطاقة في المغرب والفحم ٢٤ بالمائة والغاز الطبيعي نسبة سبعة بالمائة فقط مقارنة مع ٢٠ في المائة للمتوسط العالمي وتشمل الطاقة المائية والحرارية النسبة المتبقية.

وتفرض ضرائب مرتفعة على استهلاك الطاقة في المغرب وتحقق للخزانة دخلا يبلغ تسعة مليارات درهم «٨٣٥ مليون دولار» سنويا وفقا للارقام الرسمية.

وقال أحمد العبودي رئيس مركز احوال المغرب وهو مركز ابحاث مستقل «الحصيلة المحتملة من اكتشافات النفط والغاز ستقلص نفقات الدول على واردات الطاقة وتعزز الاستثمارات العامة وتساعد اقتصاد المغرب على الانطلاق».

وقال العبودي ان العائد المتوقع لمبيعات النفط والغاز سيضمن استمرار معدل نمو اجمالي الناتج المحلي عند ستة بالمائة سنويا ويحد من عبء الدين الخارجي الثقيل للمغرب ويعزز القطاعات الاقتصادية ككل بما في ذلك المنسوجات والمصايد السمكية والسياحة.

طيران الإمارات تدرس إصدار سندات دولية لتمويل خطط توسعية وشراء طائرات جديدة

دبي - رويترز - أعلن مسؤول كبير في شركة طيران الإمارات ان الشركة تدرس اصدار سندات في السوق الدولية لتمويل شراء طائرات جديدة وتنفيذ خطط توسعة أخرى.

وقال العضو المنتدب لمجموعة الإمارات موريس فلاناجان «انها مجرد فكرة لا نمضي قدماً في تنفيذها وانما ندرسها فحسب».

وأضاف «انها خيار متاح وأسلوب مبتكر جداً للتمويل».

وكانت صحيفة «صنداي تليغراف» البريطانية ذكر ان طيران الإمارات التي تملكها حكومة دبي تعتزم إصدار سندات قيمتها ٣,٥ مليار دولار في بورصة لندن.

وقال رئيس مجلس إدارة إمارات الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم لصحيفة «الخليج» اليومية في عددها الصادر في الإمارات أول من أمس ان الشركة تبحث الدخول إلى السوق الدولية للبحث عن تمويل غير ان ذلك مجرد اقتراح.

وقال فلانجان لرويترز» ان هناك خيارات أخرى منها الحصول على قروض مصرفية وابرام اتفاقات ائتمان ايجاري بغرض التشغيل.

وشركة إمارات التي وقعت قروضاً عدة لتمويل شراء طائرات كانت أولى شركات الطيران في العالم التي وقعت اتفاقات لشراء خمس طائرات جديدة من طراز طائرة الركاب العملاقة الجديدة ايه ٣٨٠ اكس. اكس من شركة ايرباص. وفي يوليو أوضحت انها وقعت خطاب نوايا لشراء ست طائرات بوينغ ٧٧٧/٣٠٠ وقيمتها مليار دولار طبقاً للسعر الرسمي.

وأكدت الشركة أيضاً انها استخدمت ثلاثة من حقوق الشراء الاختيارية مع ايرباص لشراء طائرات ايه ٣٣٠/٢٠٠ بقيمة ٣٥٠ مليون دولار ليصل اجمالي عدد طائرات ايه ٣٣٠ التي طلبت بالفعل شراءها إلى ٢١ طائرة ويبقى لها ثلاثة حقوق شراء اختيارية. وفي ابريل وقعت الشركة اتفاق تمويل قيمته ١٦٧ مليون دولار مع بنوك عدة لشراء طائرتين ثامنة وتاسعة طراز ايه ٣٣٠/٢٠٠ من شركة ايرباص.

توقع نمو اقتصاد قطر بمعدل ٢٠٪ هذا العام

الدوحة - رويترز: توقع مصرفي كبير ان يحقق الاقتصاد القطري معدل نمو اسميا يبلغ ٢٠ في المئة هذا العام فيما عزاه اساسا إلى ارتفاع اسعار النفط العالمية.

وقال فوزي الخطيب الخبير الاقتصادي ومدير ادارة الاقتصاد والتخطيط في بنك قطر الوطني ان الزيادة الحادة في حجم الصادرات التي ترتكز لى قطاع الطاقة ستكون سببا اساسيا في نمو الناتج المحلي الاجمالي.

وقال لرويترز بيل نشر تقرير صادر عن البنك الذي تلمك الحكومة حصة النصف في رأسماله انه يتوقع نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ٢٠ في المئة الى ٥٣,٣ مليار ريال «١٤,٦٤ مليار دولار» في العام ٢٠٠٠ مقارنة مع ٤٤,٤ ملاير ريال في ١٩٩٩ .

وفي يوليو قالت قطر ان اقتصادها حقق نموا بمعدل ٨,٩ في المئة في ١٩٩٩ بفضل ارتفاع أسعار النفط وزيادة صادرات الغاز.

وفي ١٩٩٨ شهد نمو الاقتصاد القطري تراجعا بنسبة ٧,٤ في المئة.

وقال فوزي ان قطاع النفط والغاز المصدر الرئيسي للدخل في الدولة سيشكل ٥٠ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي متوقعا ان يحقق القطاع نموا بنسبة ٣٣ في المئة هذا العام إلى ٧,٢٦ مليارات دولار من ٥,٥ مليارات دولار في ١٩٩٩ .

وفي السنوات الاخيرة انفقت قطر استثمارات ضخمة لتطوير احتياطي الغاز لديها الذي يحتل المركز الثالث بين احتياطيات الغاز العالمية، وقال مسؤولون ان الاستثمارات بدأت تؤتي ثمارها.

وفي ١٩٩٩ بلغت ايرادات مشروعي الغاز الطبيعي المسال قطر غاز وراس غاز ١,٣ مليار دولار ويتوقع ارتفاع هذا المبلغ إلى نحو مثليه هذا العام ليسجل ٢,٥ مليار دولار مع زيادة الامدادات في اطار اتفاقيات بيع وشراء.

وقال فوزي ان قيمة الصادرات القطرية يتوقع ارتفاعها ٢٥ في المئة الى ٩,٠٣ مليارات دولار هذا العام من ٧,٢١ مليارات دولار في ١٩٩٩ بينما يتوقع ارتفاع الواردات ٤٩٨ مليون دولار فحسب أي بنسبة ٢٢ في المئة الى ٢,٧٥ مليار دولار. وينجم عن ذلك فائض ٦,٣ مليارات دولار بارتفاع ٢٦,٤ في المئة عن ١٩٩٩ .

قانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٠
بشأن تعديل السنة المالية للهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨م بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له،

وعلى قوانين إنشاء الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

مادة أولى

يلغى كل نص ورد في قوانين انشاء الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة يحدد تاريخ بداية ونهاية السنة المالية على نحو يغاير السنة المالية للدولة.

مادة ثانية

على رئيس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ صدوره.

أمير الكويت

جابر الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر بيان في : ١٩ ربيع الأول ١٤٢١هـ

الموافق: ٢١ يونيو ٢٠٠٠م

شركة المشروعات السياحية

الترفيه والترويح والسياحة صناعة عصرية عملاقة تستنير بفلسفة علمية متقدمة وتتسلح بمفاهيم نفسية واجتماعية واضحة، وتقدم للإنسان خدمة تتصل بعقله وبدنه ونفسه.

لذا قامت حكومة الكويت بتأسيس شركة المشروعات السياحية في ٣ أبريل عام ١٩٧٦م من أجل اسعاد ورفاهية المواطن الكويتي الذي يوليه حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الأمين كل الرعاية والاهتمام.

ودور شركة المشروعات السياحية ليس - كما يظنه البعض- محصوراً في اللعب واللهو البريء، بل ان دورها أبعد من ذلك بكثير، خاصة إذا ما علمنا أنها تقوم بدور ريادي وأساسي في عملية بناء الإنسان وتنمية قدراته من خلال برامجها ومشاريعها المدروسة علمياً. فدورها إذن هو ثقافي واجتماعي وتعليمي وقيمي وروحي ثم ترفيهي.

والغرض الذي أسست من أجله شركة المشروعات هو القيام بكل النشاطات التي من شأنها الترفيه البريء عن سكان الكويت والمقيمين بها ويشمل ذلك:

- القيام بالمشروعات اللازمة لتهيئة الشواطئ وادارتها للترفيه.
- إدارة الأندية البحرية والمراكز الترفيهية.
- إنشاء مراكز للتسلية المشروعة، بما في ذلك مدن ملاهي وادارتها.
- القيام بالمشرعات اللازمة لتشجيع السياحة.

القيام واستثمار المشاريع التي تساعد على تحقيق أغراض الشركة.

- وتدير الشركة حالياً، خمس مجموعات رئيسية اربعة منها للأنشطة الترويحية والسياحية والترفيهية ومنتزه الخيران، والخامسة خاصة بالمجموعة الإدارية والمالية وهي تختص بكل ما يعني ويتعلق بالشركة من أمور وشئون إدارة ومالية داخلية وخارجية.

أما المجموعات الأخرى - الترويحية والسياحية والترفيهية ومنتزه الخيران -

فيتبعها عدد من المرافق موزعة ومنتشرة فوق أرض الكويت تموج بالحركة والحياة والعطاء من أجل اسعاد البشر والترويح والترفيه عنهم.

وتهتم شركة المشروعات السياحية بشريحة الشباب ورعاية تطلعاته وطموحاته من خلال تنظيم المسابقات والبطولات الرياضية وغيرها لقضاء وقت فراغهم في أشياء تعود عليهم بالنفع والفائدة.

كما تقوم شركة المشروعات السياحية سنويا بتشغيل مجموعة من الطلاب خلال العطلة الصيفية للتدريب والعمل في شتى مرافق الشركة لاكتساب الخبرة وتمضية وقت الفراغ في أشياء مفيدة بالإضافة الى تنظيم زيارات خاصة لطلاب المدارس وذلك للتعرف على مرافق شركة المشروعات السياحية.

وايضا تعمل الشركة على جذب واستقطاب الشباب والأطفال من الجنسين من خلال مدارس التدريب المتوفرة في بعض مرافقها مثل مدرسة تدريب السباحة والكراتية ومدرسة تعليم التزلج على الجليد.

ومن أهم البطولات التي تنظمها الشركة على مدار السنة:

- بطولة كرة القدم للشواطئ التي عادة ما يشارك فيها أكثر من ثمانين فريق حيث يضم الفريق ستة لاعبين + ٢ احتياطي، أي بواقع أكثر من ٦٤٠ لاعب، ويتابع هذه البطولة أعداد كبيرة من الجماهير.

- بطولة كرة طائرة الشواطئ التي تقام على شواطئ الجزيرة الخضراء وتضم ثلاثين فريق، ويشرف على هذه البطولات الاتحادات الكويتية.

- بطولة السباح الصغير، ويشترك في تصفيات هذه البطولة عدد كبير من السباحين الصغار، وتقام في مجمع أحواض السباحة على مدار يومين.

- بطولة الغوص (البحث عن الكنز) وتقام سنويا في نادي الفحيحيل ويشترك فيها أكثر من ستين غواص وغواصة يحملون الرخصة الدولية للغوص.

- وعلى هامش هذه البطولة اقيم في العام الماضي مسابقة التصوير تحت الماء .

- بطولة الشطرنج المفتوحة ويشارك فيها حوالي ثمانين مشارك وتقام في نادي الشعب البحري.

- تحرص الإدارة العليا للمشروعات السياحية على حضور هذه البطولات وترصد لها العديد من الجوائز المادية والعينية القيمة.

سياسة شركة المشروعات السياحية تقوم على أساس الاعتماد على الكوادر الكويتية في معظم إدارتها بعد تأهيلهم لهذه الإدارة، وضمن الإطار العام لسياسة الشركة يتم إيفاد هذه الكوادر للتدريب والاطلاع و التعرف على أحدث وسائل صناعة السياحة في العالم.

ومجلس إدارة شركة المشروعات السياحية، يتطلع الى تحقيق الأهداف المرجوة، ويعمل جهده لتوفير أسباب الترفيه والترويح لكل من يقيم على أرض الكويت كما أن المجلس يهتم ويؤكد على الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية مع مواكبة للتطور في الأساليب والطرق للأنشطة المتاحة، ويتطلع مجلس الإدارة بأمل وثقة نحو المستقبل ويترقب تحقيق مزيد من الانجازات كما انه يشجع ويساند الاستثمار الخاص ويعطيه الفرصة للدخول بالمشاريع الحديثة والتي من خلالها تدعم الحركة الاقتصادية بالبلاد.